وزارة التّعليـم العالـي والبحث العلمـي
جامعــة أبـي بكـر بلقايـد – تلمســان -
كلّية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قســم علـــم الآثـــار

* * * * * * * * *

رسالة تخرّج لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل. م. د) في
تخصص: "تسيير واستغلال التّراث الأثري" موسومة بـ:

تسيير واستغلال التّراث الأثري الجزائري في ظلّ حكم الإدارة العسكرية الفرنسية (1830 – 1860)م

إعـــداد الطّالبة:
بوعرعور شفيقة

بإشراف الأستاذ الدّكتور:
شرقي الرزقي

أعضاء اللّجنة المناقشة

أ.د/ بوعبد اللـه بلجوزي	أستـــــــــاذ	جامعـة تلمسـان	رئيسا
أ.د/ الرزقـــي شرقـــي	أستـــــــــاذ	جامعـة تلمسـان	مشرفا ومقررا
أ.د/ سليـــم دريســـي	أستـــــــــاذ	جامعة الجزائر 2	عضوّا مناقشا
أ.د/ عبد القادر دحدوح	أستـــــــــاذ	المركز الجامعي تيبازة	عضوّا مناقشا
د/ فـــــوزية بوجـــلابة	أستاذ محاضر "أ"	جامعـة تلمسـان	عضوّا مناقشا

السّنة الجامعية: (2021 - 2022)م

بسم الله الرحمن الرحيم

تسيير واستغلال التّراث الأثري الجزائري في ظلّ حكم الإدارة العسكرية الفرنسية (1830 – 1860)م

إهـــــــــــداء

إلى طلبة وباحثي علم الآثار..

إلى العاملين في ميدان التّراث وهُوّاته..

أهدي ثمرة عملي.

كلمة شكر وعرفان

يسعدني ويشرّفني أن أزجيَ الشّكر فائقه، والثّناء أجلّه في مستهلّ هذا البحث لأستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور شرقي الرزقي على تقبّله تحمّل عبء الإشراف على هذا العمل، وما أسداه بفيض كرمه من توجيه بنّاء، وإرشاد سديد، وتشجيع متواصل من أجل إخراج هذه الرّسالة في أفضل حلّة ممكنة، شكلاً ومضمونًا. فله من الله خير الأجر، وخير الجزاء؛ ومنّي كامل العرفان، ووافر الشّكر، والتّقدير، والامتنان.

والشّكر موصول أيضا إلى الوالدين الكريمين، أطال الله في عُمُريْهما، ومتعهما بموفور الصّحة والعافية على دعمهما المادّي والمعنوي، وعلى تشجيعهما الدّائم طيلة مراحل إعداد هذا البحث؛ وإلى إخوتي؛ ورفيق دربي، وفلذة كبدي "أيوب" على الدّعم، والمؤازرة، والتّفهم، فلهم منّي جميعا أسمى عبارات الشّكر التّقدير.

الدّارسة

مقدمـــــــــــة

خضعت الجزائر إداريًا خلال المرحلة المبكرة من مراحل الاحتلال الفرنسي، الممتدّة ما بين سنتيْ (1830–1860) للتّبعية المباشرة لوزارة الحرب بباريس في بادئ الأمر (1830–1858)، ثمّ مدّة وجيزة جدّا لخليفتها في الطّاقم الحكومي الفرنسي الجديد، وزارة الجزائر والمستعمرات (1858–1860)؛ أي وقوعها تحت الحكم العسكري المطلق بسبب المقاربة "السّياسية–الأمنية" المنتهجة من طرف الفرنسيين آنذاك في سبيل ترويض مقاومة الشّعب الجزائري، والتّمهيد لضمّ بلده بقوّة البطش والتّرهيب لفائدة "ممتلكات الإمبراطورية الفرنسية" النّاشئة.

وبانتهاء هذه المرحلة القصيرة نسبيا بموجب قراريْ 24 نوفمبر، و10 ديسمبر 1860م، القاضيين بإلغاء منصب وزير الجزائر والمستعمرات في الطّاقم الحكومي الفرنسي بباريس؛ وتخصيص "مستعمرة الجزائر" بحكومة خاصّة اسمها: "الحكومة العامّة" (GOUVERNEMENT GENERAL)، وتعيين على رأسها موظّفًا ساميًا بلقب "الحاكم العام للجزائر"، وتخويله صلاحيات واسعة جدّا في مجال إدارة الشّؤون العسكرية، والمدَنِية، والسّياسية بالبلاد، كما يمكن أن يُستشفّ بوضوح من تواصله المباشر مع الملك، أو الإمبراطور الفرنسي، دون المرور على طاقم الحكومة الفرنسية، أو الجمعية العامّة (البرلمان) بباريس[1]؛ حيث كان تعيين هذا الموظّف السّامي على الدّوام من بين أقْدم، وأكْفأ القادة العسكريين الكبار من أولئك الذّين بلغوا رتبة "مُشِير" (MARECHAL)، أعلى رتبة في تنظيم الجيوش المعاصرة.

ولعلّ ما يعنينا في هذا السّرد التّاريخي المقتضب، هو ضبط معالم الإطار الزّمني، والإلمام بالظّروف التّاريخية المحيطة بموضوع البحث، حيث سيركّز استقصاؤه المعرفي في هذا النّسق العام على تتبع نشأة ومراحل بناء إدارة التّراث الأثري الجزائري وآليات استغلاله في تلك المرحلة المبكرة من الاحتلال، الممتدّة على ثلاثين (30) سنة تقريبا (1830–1860) لاعتبارين وجيهين: أمّا الأوّل فيرمي إلى معرفة طبيعة السّياسة الفرنسية وآلياتها المتبعة في مجال إدارة واستغلال التّراث الأثري الجزائري، مقارنة بسياستها المعتمدة في فرنسا ذاتها، كما هي مفصّلة في الفصل التّمهيدي من هذا البحث للاطلاع على الخلفيات الكامنة وراء اهتمام الفرنسيين بإدارة التّراث الأثري واستغلاله في ذلك الوقت؛ فيما يسعى الاعتبار الثّاني للتّحقق إن كان لتلك المبادرة المبكّرة امتدادًا، وتأثيرًا

[1] DAILHEU (E), **Le gouvernement politique de l'Algérie**, Thèse de doctorat, Faculté de Droit, Université de Paris, Imprimeries CERF Versailles, 1901, pp 60–61.

واضحيْن على سياسات المراحل التّاريخية اللاّحقة بما فيها مرحلة الاستقلال الوطني حاليا، المقْبلة بدورها على طيّ عقدها السّادس، دون أن يتمكن هذا التّراث العريق من نَيْل نصيبه المأمول من التّرقية والتّثمين، رغم محاولات إصلاح تنظيميه وهيكلته المتكرّرة بين الفينة والفينة الأخرى في غضون الفترة الزّمنية الممتدّة ما بين سنتيْ (1967–2011)م.

وعليه ستتمحور إشكالية البحث حول آليات الفرنسيين المعتمدة في هيكلة وتنظيم "إدارة التّراث الأثري الجزائري واستغلاله" خلال فترة حكم الإدارة العسكرية الفرنسية المباشرة، الممتدّة ما بين سنتيْ (1830–1860)م، والمعروفة سِياسيًا باسم "مرحلة الإدماج"، كما سبق توضيح ذلك أعلاه؟ والتأكّد إن كانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة في بلورة ملامح نظيراتها فيما تَبَقى من فترات الاحتلال الفرنسي لاحقا (1860–1962)م، وفترة الاستقلال بالنّظر لثقل الموروث التّاريخي عليها؟.

إذ تكمن أهمية موضوع هذا البحث في عرض وتقييم أقدم بناء هيكلي وتنظيمي معاصر لإدارة التّراث الأثري الجزائري واستغلاله بما له وما عليه، تمهيدا لوضع تشخيص سليم، بمنتهى الدّقة لمعوّقات تنمية قطاع التّراث الأثري الجزائري وترقية بحثه العلمي المتأخّر عن غيره بعقود طويلة، كما يمكن أن يُسْتشفّ من بقاء هذا التّراث الزّاخر دون "خارطة أثرية" حتّى الآن، مفتاح تسييره بعقلانية واقتدار من جهة، ومنطلق البحث العلمي الرّصين في مختلف مقوّماته الفرعية من جهة ثانية؛ لاسيما وأنّ هذا التّراث العريق يشكّل اللّحمة الجامعة بين مختلف أطياف المجتمع الجزائري، كما يشكّل مَوْردًا طبيعيًا لا يُستهان بخدماته الثّمينة في بلورة صناعة سياحية حديثة، قائمة على أُسُسٍ متينةٍ في مجال الاقتصاد البديل لمداخيل المحروقات، وثروات الخام الطّبيعي في الجزائر، مكمن جدّة هذا الموضوع.

لقد وقع الاختيار على موضوع البحث بتوجيه واقتراح من الأستاذ المشرف في ضوء جملة من الاعتبارات الموضوعية والذّاتية، لعلّ من أبرزها هو: غياب دراسة أكاديمية تُشرّح أسباب وعوامل الموروث التّاريخي المساهمة في استمرار إدارة التّراث الأثري الجزائري واستغلاله بممارسات تقليدية بعيدة عن مبادئ، وقِيَم الإدارة الذّكية، أو الإدارة الحديثة لهذا المؤرد الخام، المهدّد بأخطار بشرية وطبيعية متعدّدة من جهة، وحاجة المجتمع الجزائري بمختلف توجهاته الفكرية لخدماته في مجال

ترسيخ معالم هُوّيته الحضارية ومرجعيته الثّقافية، والحافظ على سلامة وحدته التّرابية في هذا الظّرف الدّولي والإقليمي العصيبين.

لقد تمّ وضع في متناول الباحثين والمهتمين مؤخّرا بفرنسا مجموعات أرشيفية جديدة تخصّ موضوع الدّراسة على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية المعرفية، لم يسبق نشرها وتداولها بين أهل الاختصاص بالمرّة، أو سبق تداول بعض وثائقها على نطاق محدود للغاية، كما يمكن تلمس ذلك في مصادر توثيق البحث لاحقا. أضف إلى ذلك رغبتنا الشّخصية في معالجة موضوع جديد ضمن تخصص علميّ ناشئ في مجال ترقية وتثمين التّراث الأثري، لم تتضح معالمه في معاهد وأقسام الجامعة الجزائرية بعد، ألا وهو تخصص "تسيير واستغلال مقوّمات التّراث الأثري"، كمبادرة تمهيدية في هذا النّسق العامّ.

ولمعالجة الموضوع تطلّب الأمر الاعتماد على مصادر توثيق متنوّعة، وفي مقدمتها ثلاث مجموعات أرشيفية كبرى، ألا وهي: مجموعات "أرشيف الحكومة العامة بالجزائر"، المعروف اختصارا بـ: (GGA)، المحفوظة حاليا في "مركز أرشيف ما وراء البحر" (CAOM) بمدينة "أكس أون بروفونس" (AIX-EN-PROVENCE) بجنوب فرنسا، المتضمنة لوثائق إدارية، ومراسلات رسمية، وتقارير تقنية، ونصوص تشريعية، ومخططات نادرة، تخصّ التّراث الأثري الجزائري المحوّل إلى فرنسا، ونظيره المستغلّ بالجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، حتىّ تاريخ انتهائه عام 1962م؛ حيث تمّت الاستفادة من وثائق ثلاث مجموعات فرعية منها، تحمل على التّوالي أرقام الجرد الآتية: F80.1587، وF80.1588، F80.1590، إذ تتعلّق وثائقها، وملفّاتها الثّانوية بموضوعات العلوم والفنون في الجزائر بشكل عام، والآثار، والتّاريخ، والمتاحف، ورحلات الاستكشاف بين سنتيْ (1831–1859)م على وجه الدّقة والتّحديد، لما تضمّنته من كمّ معلوماتي هائل، ومميز لتوثيق موضوع الرّسالة وتثمينه.

ومجموعات "الأرشيف الوطني الفرنسي" بالضّاحية الشّمالية من باريس في مدينة "سان دوني" (ST. DENIS) المحاذي لمقرّ جامعة باريس 8، والمشتمل على أرشيف وزارتيْ "التّربية والفنون الجميلة"، و"وزارة الدّيانات"، حيث تمّ العثور على تقارير أثرية تخصّ التّنقيب الأثري، والاكتشافات العَرَضية، ومشاريع التّرميم، ونسخ الرّفع المعماري والأثري للمكتشفات، وبعض الصّور النّادرة لمواقع أثرية، ومعالم تاريخية جزائرية هامّة، منها ما دَرَس تماما، ومنها ما هو قائم حتّى الآن

بصرف النّظر عن حالة حفظه المتباينة من معلم لآخر. أضف إلى ذلك كشوف ميزانية تسيير قطاع التّراث الأثري، والمراسلات الرّسمية، وغيرها من الوثائق المهمة، الموزّعة بدورها على ثلاث مجموعات فرعية هي: F.17، وF.19، وF.21، إذ يمكن اعتبارها في هذا المقام بمثابة تكملة للمجموعة السّابقة من منطلقين أساسيين.

أمّا المنطلق الأوّل فيتمثل في اشتمالها على أرشيف إدارة التّراث الأثري الفرنسي منذ القرن السّابعة عشر (17) ميلادي حتّى عقد سبعينيات القرن العشرين (20) المنصرم، حيث استفدنا منه في تحيين قسم معتبر من مادّة الفصل التّمهيدي بهذه الرّسالة. وأمّا الثّاني فيكمن في انطوائها على نسخ وأصول لوثائق تمّ العثور عليها في "أرشيف الحكومة العامة بالجزائر" بجنوب فرنسا، ناهيك عن وثائق أخرى تصبّ في ذات الموضوع، ولا توجد بين طيّات المجموعة الأولى، أو تعذّر علينا الوصول إليها.

ومجموعات "أرشيف مديتاك العمارة والتّراث" (MEDIATHEQUE D'ARCHITECTURE ET DE PATRIMOINE) في "شارنتون–لو–بون" (CHARENTON-LE-PONT) بالضّاحية الشّرقية من باريس، المستحدثة من طرف وزارة الثّقافة سنة 1996م، والمنطوية هي الأخرى على كنوز أرشيف "مصلحتيْ المعالم التّاريخية" (SERVICES DES MONUMENTS HISTORIQUES) بكلّ من فرنسا والجزائر على حدّ سواء منذ تاريخ نشأتيْهما على التّوالي (1830، 1880)م حتّى عقد سبعينيات القرن الماضي (القرن 20). حيث تمّت الاستفادة في هذا الصّدد من تسع عُلَب كاملة أبرزها: العلبة 1 /1/ 80؛ والعلبة 2 /1/ 80 المنطويتان على مناشير، وقرارات وزارية، وتقارير، ومراسلات، ومحاضر جلسات عمل، وقوائم جرد وتصنيف، وغيرها، تخصّ من قريب أو بعيد التّراث الأثري الجزائري؛ وكذلك العلب: 17 /1/ 80؛ 1 /11/ 80؛ 18 /11/ 80؛ 21 /11/ 80 المشتملة على وثائق ملفات تفتيش للمواقع الأثرية والمعالم التّاريخية الجزائرية من قِبَل مندوبين عن "لجنة المعالم التّاريخية" (COMMISSION DES MONUMENTS HISTORIQUES)، المستحدثة سنة 1837م، مكلّفين بمهام خاصّة لحفظ التّراث الأثري الجزائري وتثمينه، وعلى رأسهم السّيد "بروسبير ميريمي" (PROSPER MERIMEE) ثاني شخص يتقلّد منصب "المفتش العام للمعالم التّاريخية" المستحدث بفرنسا لأوّل مرّة سنة 1830م، والأثري "شارل تِكْسِييه" (CHARLES TIXIER) بصفته مبعوث "الجمعية الفرنسية للآثار" أعْلى هيئة رسمية لتسيير واستغلال وحفظ

وتثمين التّراث الأثري والمعماري بفرنسا آنذاك، طيلة أربع سنوات متتالية (1841–1845)م في بادئ الأمر، قبل أن يُعيّن في منصب أوّل "مفتش عام للمباني المدنية المكلّف بحفظ المعالم التّاريخية الجزائرية" بين سنتيْ (1845–1853)م.

وإلى جانب هذه المصادر الرّئيسية، يمكن إضافة من المراجع الحديثة، الأطروحة الجامعية التّي أعدّتها المهندسة المعمارية "نبيلة أولبصير"، الموسومة بـ: "تكوين التّراث في الجزائر من تاريخ الاحتلال إلى تاريخ الاحتفال بالذّكرى المئوية (1830–1930)م"، المناقشة في شهر يناير 2000م بمدرسة الدّراسات العليا في العلوم الاجتماعية بفرنسا، قبل إعادة نشرها بعنوان آخر هو: "توظيف التّراث؛ المعالم التّاريخية والمتاحف الأثرية والسّياسة الاستعمارية في الجزائر (1830–1930)"، سنة 2004م بباريس، حيث استعرضت فيها أبرز المحطّات التّاريخية التّي مرّت بها السّياسة الفرنسية المنتهجة في مجال تسيير واستغلال التّراث الأثري والمعماري الجزائري على مدار قرن كامل من الزّمن (1830–1930)، وقد استفدنا من فصولها ومباحثها الفرعية المتعلّقة بموضوع هذا البحث.

إلاّ أنّ ما يُحسب على هذه الباحثة رغم غزارة معلوماتها، وتعدّد مصادر توثيقها، أضف إلى ذلك فضل سبقها لتناول هذا الموضوع الهام بشكل مجمل، هو إغفال مبدأ تقيّدها بالتّسلسل الزّمني للأحداث التّاريخية في كثير من الأحيان من جهة، ممّا أثرّ بشكل واضح في عملية استقرائها وتأويلها للأحداث والوقائع التّاريخية بشكلٍ غير سليمٍ؛ ومن جهة ثانية طغيان رؤية الآخر (الفرنسي)، الممجدة لأعمال سلطات الاحتلال الفرنسي في هذا النّسق العام، وتصوّيرها على أنّها المنقذ، أو المخلّص للتّراث الأثري الجزائري من أخطار التّلف والدّمار، وصانعة الذّاكرة العامّة للشّعب الجزائري وتثمينها، كما يُستشف بوضوح من عنوانها الأصلي المغرض؛ بينما واقع الحال غير ذلك، كما سوف يتبين القارئ بنفسه عبر مباحث وفصول هذه الرّسالة، ولعلّ عذر الباحثة يكمن في قوّة بصمة المشرفيْن الفرنسيَيْن على تلك الأطروحة، وتأثير مصادر التّوثيق الأحادية التّوجه، المعتمد عليها فيما يبدو.

ومن التّقارير والمقالات الكثيرة، يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى تقرير مهندس بعثة الاستكشاف العلمي الفرنسي باليونان عام (1829–1830)م ، ثمّ هندسة نظيرتها بعثة استكشاف الجزائر بين سنتي (1840–1845)م، السّيد "بوري دو سان فانسون" " BORY-DE-SAINT-VINCENT (J. B-G. M)"، الموجه لوزير الحرب في 16 أكتوبر 1838م، حيث استعرض فيه تصوّره الشّخصي كخبير

لحملة علمية استكشافية سابقة، وتنبيهه على ضرورة الاستفادة من أخطاء ونقائص الحملتين العلميتين الفرنسيتين السّابقتين بمصر أثناء حملة "نابليون بونبارت" (1798–1801)م، وحملة اليونان الآنفة الذّكر، وضرورة استدراك ذلك في حملة الجزائر المقبلة؛ المتخذ كوثيقة مرجعية للاسترشاد، والاستئناس باقتراحاته وتوجيهاته في هذا المقام. وهو التّقرير الموسوم بـ: "لمحة حول اللّجنة الاستكشافية العلمية للجزائر موجهة لمعالي سيادته وزير الحرب"، المنشور بمطابع "كوسون" (COSSON) في باريس سنة 1838م.

هذا فيما تعلّق بعرض ونقد أبرز مصادر البحث، أمّا فيما يخصّ مناهجه فقد تمّ الاعتماد على منهجين علميين أساسيين هما: منهج تحليل مضمون، أو كما يسمّيه البعض باسم "المنهج التّاريخي"، القائم على تحرّي الوثيقة الأرشيفية، وفحصها الظّاهري للتّأكّد من أصالتها، قبل المرور لفحصها الباطني، أو تفريغ مضمونها المعرفي بالنّظر للكمّ الهائل من الوثائق المخطوطة إمّا باليد في الغالب الأعم، أو المرقونة بآلة الطّبع في بعض الحالات النّادرة؛ ومنهج الاستدلال المعتمد على التّحليل، والتّأوّيل، والاستنباط.

وأمّا عن خطّة البحث فقد اشتملت على: مقدمة تضمّنت التّعريف بالموضوع وعرض إشكاليته، وإبراز أهميته ومدى جدّته، وتعليل أسباب اختياره، وعرض ونقد مصادره، وتحديد المناهج العلمية المتبعة في الحفر المعرفي للموضوع، والخطة المطبّقة في استقصائه العلمي، وكذا الإشارة إلى أبرز الصّعاب التّي اعترضت طريق البحث إلى جانب أربعة فصول وخاتمة.

أُستهلّت بفصل تمهيدي موسوم بـ: "اهتمام فرنسا بتراثها الأثري في النّصف الأوّل من القرن (19)"، حيث اشتمل على تمهيد، وخمسة عناصر فرعية غطّت التّشريع المؤسس لإدارة التّراث الأثري وتثمينه بفرنسا نهاية القرن (18) ومستهلّ القرن (19)؛ وهيكلة إدارة التّراث الفرنسي في النصّف الأوّل من القرن (19)؛ وعرضا تحليليا لنصوصه التّنظيمية والتّطبيقية؛ وإحصائيات للميزانية السّنوية المخصصة لحفظ التّراث الأثري الفرنسي وتثمينه آنذاك؛ وانتهاءً بذكر أبرز النّتائج المحققة إلى غاية منتصف القرن (19)م؛ ثمّ إنهاء الفصل بخلاصة، تضمّنت أهم النّتائج المستنبطة من مبحث هذا الفصل الوجيز.

تلاه الفصل الأوّل المعنون بـ: "هيكلة إدارة التّراث الأثري الجزائري وتنظيمها بين سنتيْ (1830-1860)"، حيث اشتمل على ثلاثة عناصر أساسية إلى جانب تمهيد في بدايته، وخلاصة

للفصل في نهايته؛ تطرّق العنصر الأوّل منها لأهم الإجراءات، الممهدة لصدور النّصوص الإنشائية، أو التّأسيسية لهيكلة وتنظيم إدارة التّراث الأثري الجزائري واستغلاله في ظلّ الإدارة العسكرية للاحتلال الفرنسي بالجزائر؛ بينما تناول العنصر الثّاني عرضا مفصّلا للمنظومة التّشريعية الفرنسية المؤطّرة لإدارة التّراث الأثري الجزائري، الصّادرة بين سنتي (1831–1860)م، المعتدّة في بضع وعشرين نصّا بنوْعيْها (النّصوص الإنشائية أو التّأسيسية، ونظيرتها النّصوص التّطبيقية، أو التّنظيمية)؛ فيما تطرّق العنصر الأخير لعرض وتشريح هيكلة إدارة التّراث الأثري الجزائري واستغلاله خلال تلك الفترة (1830–1860)م، حيث تمّ إيجازها في سبع مصالح فرعية.

أمّا الفصل الثّاني الموسوم بـ: "ممارسات مصالح الإدارة العسكرية الفرنسية المكلّفة بإدارة التّراث الأثري الجزائري ميدانيا"، فقد تضمّن من جهته تمهيدا وجيزا إلى جانب ثلاثة عناصر فرعية، خُصّص الأوّل منها للإحصاء الانتقائي لمختلف مقوّمات التّراث الأثري الجزائري بنوعيْه الثّابت والمنقول؛ والثّاني لآليات استغلال مقوّمات التّراث الأثري الجزائري في تلك الفترة، حيث تمّ إيجازها في أربع نقاط فرعية متكاملة فيما بينها، ألا وهي: الاستغلال الوظيفي للتّراث الأثري قصد تنفيذ خطّة الاحتلال ميدانيا، ومحاولة تَمَلُّك التّراث الأثري الجزائري في سبيل تبرير استغلاله المشبوه، والتّمويه بمصطلح "التّرميم" للتّغطية على مشروعات تهديم وتشويه التّراث المبني المحلّي، وإشراك الهيئات العلمية وتجنيد الباحثين المتخصصين في تنفيذ الجانب الخَفي من الاحتلال؛ والثّالث لمراحل تطوّر أغراض استغلال التّراث الأثري الجزائر (1830-1860)م، حيث كانت مرهونة بتطوّر الأوضاع الدّاخلية المضطربة في فرنسا من جهة، ومراحل توغّل الاحتلال بداخل الجزائر في مقابل تراجع حدّة المقاومة الشّعبية شيئا، فشيئا مع مرور الوقت، واستنفاذ طاقتها المحدودة من جهة ثانية؛ إضافة إلى خلاصة للفصل.

بينما عالج مبحث الفصل الثّالث والأخير من البحث، المعنون بـ: "وقْع الاستغلال الفرنسي على مصير التّراث الأثري الجزائر وموقف الأهالي منه"، انعكاسات سياسة الإدارة العسكرية الفرنسية على مصير التّراث الأثري المحلّي في خضم صدمة الاحتلال المفاجئ، وما انجرّ عليها من تغييرات عميقة في مقوّماته الخاصّة؛ ممّا دفع بالأهالي للانتفاض، والاحتجاج على تلك الممارسات المشينة بطرق وأساليب حضارية، سرعان ما استأثرت اهتمام الكثير من المثقفين، والصّحافيين الأجانب، وتحميلهم على المآزرة المعنوية في قضيتهم العادلة من خلال تنديدات هؤلاء المتكرّرة

بحركة الهدم، والتّشويه الممنهج لتّراث الشّعب الجزائري الأعزل من طرف سلطات الاحتلال بمبرّرات وهمية أحيانا؛ ومبرّرات تمويهية أحيانا أخرى. وقد تم إيجاز ذلك في ثلاثة عناصر فرعية، إضافة إلى خلاصة للفصل على نسق الفصلين السّابقين.

فيما تُوّج البحث بخاتمة تضمّنت أبرز النّتائج العلمية، المتوصّل إليها في نهاية البحث؛ مذيّلة بملحق للصّور؛ وثبت للمصادر والمراجع؛ وفهرسين، أُفرد الفهرس الأوّل منهما للمخططات الواردة في المتن، وصور الملحق المذكور؛ والثّاني للموضوعات.

أخيرا وليس آخرا، تجدر الإشارة إلى أنّ إنجاز هذا البحث لم يخل من الكثير من الصّعاب الإدارية والتّقنية؛ فمن أبرز الصّعاب الإدارية هو وجود مادّة توثيقه الأساسية موزّعة على مراكز أرشيفية وطنية وإقليمية متعدّدة بفرنسا، كما سلفت الإشارة من قبل في فقرة نقد مصادر البحث، وحاجتنا المتكرّرة لتأشيرة سفر قصيرة المدى لبلوغ تلك المراكز والاطلاع على مكنونات كنوز وثائقها المهمّة. بينما تجلّت الصّعاب التّقنية في العدد المحدود من الوثائق المقدمة لنا يوميا من طرف القائمين على إدارة تلك المجموعات الأرشيفية، وضرورة حجزها سلفا بأسبوع على الأقلّ قبل تجهيزها لنا للعمل عليها، كإجراء تقني لحمايتها من التّلف؛ أضف إلى ذلك تدوينها بخط اليد في جلّ الأحيان مع تفاوت نوعية تلك الخطوط من شخص لآخر؛ وكذا صعوبة تفكيكها (قراءتها) بسبب تدوينها بخط اللّغة الفرنسية القديمة، إذ يُسجلّ اختلافا كبيرا بين كتابة اللّغة الفرنسية المعاصرة، وكتابتها في نهاية القرن الثّامنة عشر (18) ميلادي، والنّصف الأوّل من القرن الموالي، حيث استنفذت منّا وقتا ثمينا وطويلا جدّا، كما استغرت منّا عمليات تفكيك نصوص تلك الوثائق الكثيرة جهدا مضاعفا.

الدّارسة

فصل تمهيدي:

اهتمام فرنسا بتراثها الأثري في النّصف الأوّل من القرن (19)

تمهيـد:

أكّدت عملية تتبع نشأة ومراحل تطور "السّياسة الفرنسية"[1] المعتمدة في مجال إدارة "تراثها الأثري"[2] واستغلاله على نحوٍ أمْثلٍ، بأنّها وليدة أحداث الثّورة الفرنسية الدّاخلية، المندلعة عام 1789م. فقبل هذا التّاريخ كان استغلال التّراث الثّقافي المادّي بما فيه التّراث الأثري طبعا، حكرا على ملوك فرنسا، وأمرائها، وكبار الملاّك من الطّبقة الأرستقراطية في البلاد قصد توظّيفها في مجال إعلاء الشّأن الفردي، أو العائلي المحدود، كعائلة "البوربون" (BOURBON)، أثرى عائلة فرنسية في مدينة باريس، وصاحبة قصر "اللّوفر" (PALAIS DU LOUVRE) الذّائع الصّيت[3]، تَيَمنا بسيرة أباطرة الرّوم، وكبار قادتهم العسكريين في هذا الشّأن خلال الفترة القديمة[4].

ففي خضم هذه المرحلة التّاريخية الحاسمة من تاريخ فرنسا المعاصر، شرع مفكروا، وساسة عصر التّنوّير هناك في صياغة الأطر الفكرية، وبلورة النّظم التّشريعية الخاصّة بالتّراث"، وعلاقته

---

[1] المقصود بمفهوم "السّياسة" في هذا المقام، هي آليات "الاستراتيجية" البعيدة المدى، المعتمدة من طرف الحكومة الفرنسية آنذاك في سبيل تثمين تراثها الأثري المحلّي، وتسخيره في خدمة مجتمعها الدّاخلي بغرض تمتين "شعور المواطنة" لديْه، وترسيخ قِيَم النّظام الجمهوري الجديد، المنبثق عن الإصلاح الثّوري في نهاية القرن الثّامنة عشر (18) ميلادي.

[2] حول ضبط مفاهيم "التّراث الثّقافي" بشكل عام، و"التّراث الأثري" منه بشكل خاص، ينظر على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر: الاتفاقية الدّولية الخاصّة بحماية التّراث الثّقافي والطّبيعي العالمي، المعتمدة من طرف منظمة "اليونسكو" خلال جمعيتها العامّة، السّابع عشرة (17)، المنعقدة بمدينة باريس الفرنسية في 16 نوفمبر 1972م: UNESCO, «**Convention concernant la protection du patrimoine mondial culturel et naturel**», UNESCO, Paris, 1972; عليان (م. جمال)، **الحفاظ على التّراث الثّقافي؛ نحو مدرسة عربية للحفاظ على التّراث الثّقافي وإدارته**، سلسلة عالم المعرفة، رقم 322، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005، ص 53 – 70؛ أمّا بخصوص الإدارة العلمية "للتّراث الأثري" على وجه الدّقة والتّحديد، فينظر: تعليمات، وتوجيهات "الميثاق الدّولي لتسيير التّراث الأثري"، المصاغ من خبراء "اللّجنة الدّولية لتسيير التّراث الأثري" (ICAHM)، والمعتمد رسميا من طرف "المجلس الدّولي للمعالم والمواقع" (ICOMOS) في خضم جمعيته العامّة التّاسع (9)، المنعقدة بمدينة "لوزان" السّويسرية في سنة 1990م": ICOMOS, «Charte internationale pour la gestion du patrimoine archéologique (1990)», In: **Chartes internationales sur la conservation et la restauration**, ICOMOS, Paris, pp 12 – 16؛ وكذلك: عليان، مرجع سابق، ص 51–98، 111–136.

[3] زهدي (بشير)، **المتاحف**، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق، 1988، ص 29–32؛ شرقي (الرزقي)، **فصول في علم المتاحف**، دار الألمعية للنّشر والتّوزيع، قسنطينة، الطّبعة الأولى، 2014، ص 56–57، 65-68.

[4] شرقي، نفسه، ص 49–52.

بوحدة المجتمع، والتّاريخ الحضاري للأمة، وكيفية استغلاله في مجال إرساء دعائم "المواطنة" بذات الفرد، وتنمية "شعور الجماعة" الموحدة (القومية)؛ حيث بدأت العملية مع ضبط دلالات مفاهيمه الرّئيسية، شأن مصطلح "المعلم التّاريخي" (MONUMENT HISTORIQUE) الذّي ظهر سنة 1790 باقتراح من "أُبان لويس ميلان" (AUBIN LOUIS MILLIN)[5].

ومصطلح "تراث" (PATRIMOINE)[6]، حيث ظهر هو الآخر بدوره لأوّل مرّة على أرجح الرّوايات التّاريخية في نفس السّنة (1790)م باقتراح من عضوّ الجمعية العامّة الفرنسية (البرلمان)، النّائب "فرنسوان بيثو دو ميزونْروج" (FRANÇOIS PUTHOD DE MAISONROUGE) في خضم عارضته المقدمة للجمعية العامة بخصوص تشجيع الأجانب على تسخير مقوّمات "تراثهم الفردي والعائلي" في خدمة عامة المجتمع الفرنسي، كعربون لمواطنتهم الفرنسية المكتسبة، وقد كان ذلك في الجلسة المنعقدة بتاريخ 4 أكتوبر 1790؛ إلاّ أنّ كبار المدافعين عن التّراث القومي الفرنسي آنذاك من أمثال أدبيها العالمي الشّهير "فيكتور هيغو" (VICTOR HUGO)، فضلوا توظيف المصطلح الأوّل، أي "المعلم التّاريخي" على نطاقٍ واسعٍ، والاستغناء عن المصطلح الثّاني، حيث ظلّ محدود التّداول إلى غاية النّصف الثّاني من القرن العشرين (20).

وبالمختصر المفيد، فقد دعت الثّورة الفرنسية إلى تسخير "المعالم التّاريخية"، و"المجموعات الفنّية والأثرية" المنقولة لخدمة المجتمع الفرنسي بمختلف فئاته من منظور ثقافي – حضاري خالص، تمهيدا لصياغة أُطُر "شعور وطني واحد مشترك"، بدل الانتماءات الفرعية السّائدة من قبل، كالانتماء القبلي البدائي، أو المذهبي النّخبوي، أو الطّبقي؛ وذلك بمصادرة "ممتلكات الأفراد والعائلات"، المنتمين للطّبقة الأرستقراطية، ورجال الدّين، وضمّها "للممتلكات الوطنية" في سبيل جعلها ملكية مشتركة بين جميع المواطنين الفرنسيين، واعتبارها منذ ذلك الحين بمثابة "تراثا وطنيا"، أو "تراثا للأمة" الفرنسية.

1. التّشريع المؤسس لإدارة التّراث الأثري الفرنسي وتثمينه نهاية القرن(18) وبداية القرن(19):

عَرف التّشريع التّأسيسي، أو الإنشائي لإدارة التّراث الأثري وتثمينه بفرنسا في غضون ثورتها الدّاخلية، المندلعة عام 1789م حركة متسارعة، تبعا لتسارع أحداثها، حيث صدرت في بادئ الأمر رُزمة من قرارات التّهدئة الظّرفية لامتصاص غضب الشّعب المنتفض، النّاقم عن كلّ ما يمت بأية

[5] IOGNA-PRAT (P), **Le patrimoine culturel entre le national et le local: Chances et limites de la décentralisation**, Thèse de doctorat, en droit publique, Université d'Angers, 2009, p 22.
[6] Ibid, pp 17 – 21.

صلة للنّظام الأرستقراطي البائد، فكان من جملة ما صدر: مرسوم ينصّ على ضرورة وضع كنوز الكنائس وممتلكاتها في خدمة الشّعب، وذلك في الأيام الأولى من شهر نوفمبر 1789م؛ تلاه مرافعة "شارل دو تاليرون" (CHARLES DE TALLEYRAND)[7] أمام مجلس النّواب الفرنسي بشأن تنصيب هيئة سامية تسهر على حماية المعالم التّاريخية من خطر تحطيم وتشويه الثّائرين، حيث لم يتأخّر ذلك المجلس عن منح موافقته على الطّلب، وتعيين "لجنة مكلفة بدراسة الآثار القديمة"؛ أعقبه صدور مجموعة من الأوامر في 22 نوفمبر 1790م، تخصّ حماية المخطوطات، والمعالم، والتّماثيل، واللّوحات الفنّية، والتّحف المنقولة المسترجعة من منازل رجال الدّين، وضمّها للممتلكات الوطنية[8].

بينما يُعتبر المرسوم الصّادر عن "نواب الشّعب" في 16 سبتمبر 1792م، القاضي بالكفّ الفوري عن تحطيم المعالم التّاريخية، وضرورة التّوقف عن إتلاف وتشويه التّحف الفنّية والأثرية عمْدًا بدعوى "النّشاط الثّوري" بمثابة أوّل خطوة فعلية في مجال إرساء دعائم سياسة وطنية حقيقية، ورسم معالم "استراتيجية" بعيدة المدى لحماية التّراث الأثري الفرنسي وتثمينه خلال الفترة المعاصرة[9].

وقد جاء كردّ فعل سريع ومباشر عن الصّدمة الكبيرة التّي خلّفها الاعتداء الهمجي في نفوس المواطنين الفرنسيين، ساعة تخريب "البوابة التّذكارية"، المعروفة باسم "البوابة الملكية" في "كاتدرائية السّيدة العذراء بباريس" (NOTRE DAME DE PARIS) (الصّورة: 01)؛ واقتحام بازليك "القديس ديني" (SAINT - DENIS) بالضّاحية الشّمالية من المدينة (الصّورة: 02)، مكان دفن رفاة عظيم ملوك فرنسا، الملك "لويس الرّابعة عشر" (LOUIS XIV)، الملقب باسم "لويس الكبير"، ولقب:

[7] اسمه الكامل "شارل موريس دو تاليرون – بيري غور" رجل دولة، ودبلوماسي فرنسي متمرّس، وُلِد في الثّاني فبراير من عام 1754 بمدينة باريس، وتوفي يوم 17 مايو 1838م؛ ينظر بشأن ترجمته موسوعة "ويكيبيديا" الإلكترونية.

[8] Ministère de la culture et de la communication, direction générale du patrimoine: **Les grandes dates**, octobre 2013, pp 3 - 4.

[9] IOGNA-PRAT (P), Op.cit, pp 80 - 81.

"الملك الشّمس" (ROI SOLEIL)[10]، حيث دُنّست مقدساتها، ونُبش قبره، وقبر مَن دُفن معه من ملوك فرنسا (الصّورة: 03)، زيادة على سرقة ما انطوت عليه قبورهم من أثاث جنائزي ثمين[11].

تلاه تقرير "لجنة المباني المدنية" المؤرّخ في 4 يونيو 1793م بخصوص حماية المعالم، والأعمال الفنية، الممهد لإرساء دعائم "المسؤولية الجزائية تجاه التّراث" في منظومة التّشريع الرّسمي الفرنسي، كما يمكن أن يُستشفّ بوضوح من مطالبة "جوزيف لاكنال" (JOSEPH LAKANAL)[12] في ضوء ذلك بضرورة تسليط عقوبات ردعية على كلّ من خوّلت له نفسه إتلاف، أو تشويه، أو تخريب المعالم والمواقع الأثرية، حيث رحّبت شخصيات سياسية ودينية نافذة بهذا المقترح واستحسنته، كان من جملتهم الرّاهب "هينري غريغوار" (HENRI GREGOIRE)، الذّي صرّح في 31 أغشت من سنة 1794م بخصوص ذلك الإجراء الهام قائلا: "الهمجيون والعبيد لا يقدّرون العلوم، ويحطمون المعالم الفنية؛ أمّا الأحرار فيبجلونها ويحفظونها"[13].

هذا إذن عرض مختصر، حول ما تعلّق بأبرز النّصوص الإنشائية الصّادرة في نهاية القرن الثّامنة عشر (18) ميلادي، أمّا بخصوص نظيرتها في العقدين الأوّليين من القرن الموالي، فيمكن حصرها في نصّين رئيسيين، أوّلهما منشور وزير الدّاخلية "ديكاز" (DECAZES)، الصّادر في 10 مايو 1810م، الموجه لمحافظي العملات (الولاّة)، حيث أمرهم بتقديم له معلومات ضافية حول وضعية المعالم القديمة النّاجية من شغب الثّورة، كالقصور، والأديرة، والأضرحة، والمقابر، والتّماثيل، وغيرها. وقد كان وراء هندسة وتنفيذ ما جاء في هذا المنشور الهام من قرارات حاسمة لفائدة حفظ الآثار الدّينية المسيحية المغضوب عليها من قِبل عامة الشّعب أثناء الثّورة، أثري محترف ورجل سياسي ضليع، ألا وهو "ألكسندر دو لابورد" (ALEXANDRE DE LABORDE)[14]. إذ يمكن اعتباره من هذا المنظور بمثابة عربون مصالحة بين الثّورة وماضي التّاريخ الكنسي المظلم طيلة فترة القرون الوسطى.

---

[10] هو أعظم ملوك فرنسا على الإطلاق بعد الإمبراطور "شارلمان"، المعاصر للخليفة العباسي "هارون الرّشيد" في القرن 8م؛ ولد يوم 5 سبتمبر 1638، واعتلى عرش فرنسا وعمره لا يتجاوز خمس سنوات فقط، قبل أن يُعمّر فيه طويلا، فيما كانت وفاته في الفاتح من نفس الشّهر سنة 1715 بقصر "فارساي" (VERSAILLES)، جنوب مدينة "باريس"؛ ينظر: موسوعة "ويكيبيديا".

[11] IOGNA-PRAT (P), Op.cit, p 79.

[12] سياسي فرنسي محنّك، وراهب كاثوليكي سابق، وُلد في 14 يوليو 1762، وتوفي بباريس يوم 14 فبراير 1845؛ ينظر على سبيل المثال موسوعة "ويكيبيديا" الإلكترونية.

[13] **Les grandes dates**, Op.cit, pp 3 – 4.

[14] IOGNA-PRAT (P), Op.cit, p 107.

وآخرهما المنشور الوزاري الصّادر في 8 أبريل 1819م، المحدث من جانبه لقفزة نوعية في مجال التّشريع الفرنسي المتعلّق بإدارة وحماية التّراث الأثري آنذاك[15]، كما يمكن أن يُستشف من بعض الدّراسات الحديثة، حيث تعتبره بمثابة أوّل نصّ تشريعي في هذا النّسق العام[16]، بالنّظر لما تضمّنته مواده الاثنتا عشرة (12) من إجراءات تطبيقية في منتهى الأهمية، لعلّ من أبرزها على الإطلاق هو اقتطاع ولأوّل مرّة في تاريخ فرنسا المعاصر غلافًا ماليًا من الميزانية السّنوية العمومية لفائدة صيانة وترميم المعالم التّاريخية؛ وكذا تغطية نفقات الأعمال الميدانية في مجال توثيق الآثار؛ دون تخصيص الآثار المنقولة، والمجموعات المتحفية بميزانية مماثلة، ممّا يمكن عدّه بمثابة تقصير من مُشَرِّعه، وشكل من أشكال الانتقائية في تثمين مقوّمات التّراث الأثري الفرنسي المخرّب عمدا بدعوى "النّشاط الثّوري".

إلاّ أنّ عذر المشرّع المذكور، يمكن تلمسه في أمرين أساسيين، أوّلهما حداثة التّجربة الفرنسية في هذا المجال وقتها، واعتمادها على مقاربة مبدأ الأوليات القصوى بحكم الظّروف التّاريخية المحيطة بذلك؛ وآخرهما الظّروف الاقتصادية الصّعبة التّي كانت تمرّ بها فرنسا في تلك المرحلة التّاريخية الانتقالية العويصة. وبذلك يُعتبر إجراء الموافقة على تخصّيص ميزانية خاصّة لترميم المعالم التّاريخية، وتنفيذ أشغال التّوثيق الميداني آنذاك هو بحدّ ذاته إنجازا كبيرا، ناهيك عن قيمته المالية.

2. هيكلة إدارة التّراث الفرنسي في النصّف الأوّل من القرن (19):

خلصت الحكومة الفرنسية في تقييماتها الأوّلية حول وضعية التّراث الأثري والمعماري بفرنسا في خضم أحداث الثّورة الدّاخلية إلى قناعة مفادها: ضرورة انتهاج "سياسة مركزية" في أخذ القرارات، مدعومة بتقسيم إداري محكم، واستحداث مصالح وأجهزة تقنية جديدة تسهر على ترجمة تلك القرارات إلى أنشطة عملية ميدانيا[17]، كما يمكن أن يُستشفّ بوضوح من مضمون قانون 27 أبريل 1791م، حيث أسند مهمة الإشراف على "مديرية الأشغال العمومية والطّرقات والجسور

[15] **Circulaires et instructions et autres actes émanés du ministère de l'intérieure ou relatives à ce département de (1797)**, seconde édition publiée par ordre du ministre, tome 3, (1816 à 1819), imprimerie royale, Paris, 1823, p 409.

[16] OULEBSIR (N), **Les usages du patrimoine; Monuments, mussées et politique coloniale en Algérie (1830 – 1930)**, éditions de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 2004, p 95 colonne 1.

[17] CHATEAU (E), «L'action de l'administration des Bâtiments civils et la production des archives de l'architecture publique (1795 – 1848)», In: **Livraisons d'histoire de l'architecture**, N° 21, 2013, pp 47 – 58; https://journals.openedition.org/iha/271

والعمارة والمباني العامّة" ورقابتها لوزارة الدّاخلية[18]. فعادت بموجب أحكامه أعلى هيئة وصية على التّراث الفرنسي منذ ذلك الحين حتّى سنة 1848م[19]، تاريخ اندلاع احتجاجات اجتماعية عنيفة، أطاحت بالملك "لويس فليب" (LOUIS PHILIPPE)[20]، والتّمهيد لإصلاح إداري جديد آخر، خارج نطاق اهتمام مبحث هذا العنصر.

هذا إذن، عن الهيئة السّامية، الوصية على قطاع التّراث بشكل مجمل، حيث يمكن إيجازها في نقطتين رئيسيتين: أوّلهما تبعية إدارة التّراث الأثري الفرنسي آنذاك لوزارة الدّاخلية على خلاف ما هو متعارف عليه بعد منتصف القرن التّاسعة عشر (19) ميلادي، أين تمّ توزيعه على "وزارة التّربية والفنون الجميلة" بالنّسبة للآثار والعمارة غير الدّينية والتّحف الفنّية؛ و"وزارة الدّيانات، أو العبادات" فيما تعلّق بالعمارة الدّينية المسيحية على وجه الخصوص؛ والعمارة العسكرية لوزارة الدّفاع؛ ثمّ إعادة ضمّها في وقتٍ لاحقٍ لوزارة الثّقافة، واستمراره على ذلك النّحو حتّى الآن[21]. وآخرهما اتخاذ "مديرية الأشغال العمومية والطّرقات والجسور والعمارة والمباني العامّة" كإدارة مركزية له، حيث تدير وتشرف على بقية المصالح الإدارية والتّقنية الأخرى، المتجسدة بحسب تسلسل ظهورها زمنيا من الأقدم إلى الأحدث، كالآتي:

1.2. مصلحة المباني المدنية: هي مصلحة تنفيذية، تخصّصت في تثمين، وترميم التّراث المبني، وقد كان إنشاؤها على أنقاض بقايا "ديوان المباني الملكية والفنون وَوِرَش الملك"[22] في غضون

---

[18] Ibid, p 3 (Copie numérique).

[19] يمكن استثناء الفترة الوجيزة الممتدّة ما بين سنتيْ (1831 – 1834)، حيث تمّ فيها نقل الوصاية من "وزارة الدّاخلية" مؤقتا إلى نظيرتها "وزارة الأشغال العمومية"، قبل أن تتنازل عنها هذه الأخيرة طواعية لفائدة سابقتها؛ ينظر: CHATEAU (E), Op.cit, p 4

[20] هو الملك الذّي خلف "شارل العاشر" المطاح به في شهر أغشت من عام 1830م، وقد دام في الحكم إلى غاية تاريخ الإطاحة به هو الآخر في ظلّ احتجاجات اجتماعية عارمة شهر فبراير 1848؛ ينظر على سبيل المثال موسوعة "ويكيبيديا" الإلكترونية.

[21] ينظر بهذا الشّأن التّقرير الأرشيفي، الذّي رفعه "بروسبير مريمي" إلى وزير الدّاخلية سنة 1850م: **Boite d'archives N° 80 /1/ 2**, Conservés à la Médiathèque d'Architecture et du Patrimoine, Charenton-le-Pont, Paris.

[22] يعتبر هذا الدّيوان بمختلف مصالحه الإدارية الفرعية المتعددة من أهم الدّواوين الإدارية في العهد الملكي قُبيل اندلاع الثّورة سنة 1789م، ولذلك كانت إدارته تُسند لموظفين من ذوي الكفاءة العالية، والتّجربة الطّويلة، والثّقافة الواسعة، والثّقة الكبيرة من أقران الكونت "شارل كلود فلاهو دو لا بِلارْدري" (CHARLES CLAUDE FLAHAUT DE LA BILLARDERIE)، كومت "دو نجيفيليي" (D'ANGIVILIER) (1730 – 1809)، آخر مدير على رأس هذا الدّيوان الهام، حيث أداره باقتدار منقطع النّظير على مدار الفترة الزّمنية الممتدّة ما بين سنتي 1774، و1791م، تاريخ الإطاحة به بدعوى تبديد المال العام، وتحمّيله

أحداث الثّورة الفرنسية سنة 1791م، ثمّ دمجها لنحو سنة مع "مصلحة الجسور والطّرقات" لتشكيل ما عُرِف باسم "لجنة الأشغال العمومية" سنة 1794. ولما تقلّد السّيد "بيير بينيزاك" (PIERRE BENEZECH)، منصب وزير الدّاخلية في السّنة الموالية (1795)، أعاد الأمر على ما كان عليه من قبل؛ واكتفى بتنصيب لجنة تقنية، أسند رئاستها للمهندس المعماري "جون روندلي" (JEAN RONDELET)[23] قصد إصلاح هيكلها الإداري، وتقوّيمه على نحوٍ أفضلٍ[24]، لتستمرّ إلى ما بعد منتصف القرن (19)[25].

2.2. مجلس المباني المدنية: هي مصلحة تقنية استشارية في المقام الأوّل، تمّ استحداثها سنة 1795م في خضم الإصلاحات الإدارية الواسعة التّي أدخلها وزير الدّاخلية "بيير بينيزاك" على "مصلحة المباني المدنية"؛ إذ يتكون من مهندسين معماريين أكْفاء، أُكِلت لهم مهمة تفقد مشاريع البناء والتّرميم، وفحصها عن قرب، ثمّ تقييمها، وتقديم الاقتراحات المناسبة لتقوّيمها في حالة ما إذا كانت غير متطابقة مع المعايير العلمية والتّقنية المتعارف عليها آنذاك؛ وقد تشرّف برئاسته لأوّل مرّة "جون روندلي" نفسه[26]. إلاّ أنّ هذه الهيئة الاستشارية لم تعمّر طويلا، حيث وقع إصلاحا إداريا سنة 1801م، انتهى بحلّها، والإبقاء منها على "مكتب المباني المدنية" فقط، مع توسيع مهامه إلى إعداد مشاريع البناء والتّرميم والرّصد الميداني لأشغال الجسور والطّرقات، ابتداءً من 1812م، حتّى تاريخ الغائه سنة 1834م[27].

3.2. جمعيات التّراث الأثري وتثمينه: تأسست أقدم تلك الجمعيات سنة 1824م على يد المؤرّخ وعالم الآثار "أرسيس دو كومون" (ARCISSE DE CAUMONT) (1801 – 1873)م، ألا وهي "الجمعية الفرنسية لحفظ وجرد المعالم التّاريخية" بإقليم "نورموندیا"، قبل أن تتحوّل إلى مثال

على المنفى الاختياري نحو ألمانيا، حيث توفي في ضواحي هامبورغ يوم 11 ديسمبر 1809م، ينظر الموسوعة الإلكترونية "ويكيبيديا".

[23] مهندس معماري ومنظّر فرنسي، يُعرف أحيانا باسم "جون بابتيسيت روندلي" (1743– 1829)، ينظر: موسوعة "ويكيبيديا".

[24] CHATEAU (E), Op.cit, p 3 (Copie numérique).

[25] أكثر تفاصيل حول تاريخ هذه المصلحة الإدارية، ينظر علبة مجموعة أرشيفها المحفوظة بمديتاك العمارة والتّراث بضواحي باريس: **Boite d'archives N° 80 /1/ 2**, Conservés à la Médiathèque d'Architecture et du Patrimoine, Charenton-le-Pont, Paris.

[26] CHATEAU (E), Op.cit, p 4 (Copie numérique).

[27] **État sommaire des versements fait aux archives nationales par le ministre,** Archives nationales, Saint - Denis, F13. Bâtiments civils, version 1935, pp 2 - 5.

يُحتذى به عبر كامل تراب القطر الفرنسي، لاسيما بعد تقلّد السّيد "فرانسوا غيزو" (FRANÇOIS GUIZOT) منصب وزير الدّاخلية سنة 1830م، حيث وجّه تعليمات صارمة بهذا الخصوص لولاّته قصد التّنسيق مع علماء، ووجهاء عَمَالاتهم لاستحداث جمعيات مشابهة[28]؛ فيما تمّ ترقية الجمعية السّابقة إلى مصاف جمعية وطنية سنة 1834 باسم "الجمعية الفرنسية للآثار"، وكُلّفت بدراسة، وحفظ المعالم التّاريخية والمواقع الأثرية؛ بينما فاق عدد هذا النّوع من الجمعيات ثلاثمائة (300) جمعية كانت تنشط عبر كامل التّراب الفرنسي عشية اندلاع احتجاجات عام 1848م الآنفة الذّكر، كبديل عن نظام "الأكاديميات" المعتمد من قبل خلال القرنين السّابقين (17 – 18)م[29]، حيث ضمّت تلك الجمعيات في ثنايا طُقُمِها هوّاة للآثار، وسياسيين، وعلماء في تخصصات معرفية متنوّعة، كان لهم شرف تكوين نواة "علم الآثار" بفرنسا[30].

4.2. اللّجنة التّاريخية للفنون والمعالم: استحدثت هذه الهيئة التّقنية المتخصصة منذ تاريخ إنشائها سنة 1834 في دراسة الآثار الفرنسية عبر كامل العصور، إلى جانب دراسات الصّيانة والتّرميم[31]، حيث كانت تسهر على تطبيق أحْدث المناهج، والتّقنيات العلمية في هذا المجال. وفي 10 أغشت من سنة 1837م، تمّ تغيير اسمها إلى "لجنة المعالم التّاريخية" بمقتضى منشور وزاري أصدره وزير الدّاخلية[32]. تلاه مرسوما آخرا صادر في 19 فبراير 1841م، حدّد مهامها، حيث ضبطها في أربع نقاط رئيسية هي: دراسة طلبات وملفات المساعدة المالية والتّقنية في مجاليْ التّنقيب الأثري، وتدخلات الصّيانة والتّرميم؛ إعداد قوائم الجرد والتّصنيف؛ إبداء الرّأي في التّعديلات المقترحة على المعالم المصنّفة؛ اقتراح قائمة المعالم غير المصنّفة الجديرة بالاقتناء[33]. أي بعبارة أوضح تخصيصها بكلّ الوظائف المتعارف عليها في العهود والمواثيق الأممية والدّولية الخاصّة بإدارة التّراث الأثري وتثمينه في الوقت الرّاهن.

---

[28] Ministère d'Etat, **Notes, Circulaires et rapports sur le Service de la conservation des monuments historiques**, Imprimerie impériale, Paris, 1862, pp 80 – 83.
[29] OULEBSIR, Op.cit, p 20.
[30] IOGNA-PRAT (P), Op.cit, pp 115 - 118.
[31] OULEBSIR, Op.cit, pp 20, 102 – 103.
[32] Ministère d'Etat, **Notes, Circulaires …**, Op.cit, pp 1 – 12; OULEBSIR, Op.cit, p 20.
[33] **Législation des Monuments Historiques (Circulaires, Décrets ministériels, Rapports, …etc. portant sur L'organisation et la gestion du service des monuments historiques 1830 – 1887)**, Conservés à la Médiathèque d'Architecture et du Patrimoine, Charenton-le-Pont, Paris, **Boite d'archives N° 80 /1/ 17**; IOGNA-PRAT (P), Op.cit, pp 109 – 112.

ولعلّ مرد فضل ذلك السّبق التّاريخي الهام للنّخبة التّي كانت وراء إنشائها، فقد ضمّت إطارات كفْءة من مقام رئيسها الكاتب والسّياسي "جون فاتو" (JEAN VATOUT) (1791–1848)، وأمينها القدير "بروسبير ميريمي" (PROSPER MERIMEE)[34]، ثاني شخص يتقلّد منصب "المفتش العام للمعالم التّاريخية" المستحدث بفرنسا لأوّل مرّة سنة 1830م، وذلك ابتداءً من شهر يونيو عام 1834[35]، أي بعد عهدة سابقه السّياسي والحقوقي "ليدوفيتش فيتي" (LUDOVIC VITET) (1802 –1873)؛ حيث أثبت جدارته بالمنصب المسند إليه، واستمرّ فيه مدّة ستًّا وعشرين (26) سنة كاملة (1834—1860)م[36]، وعالم الآثار، الجيولوجي "أغيست لو بريفو" (AUGUSTE LE PREVOST) (1787–1859)، والبارون "تايلر" (TAYLOR)؛ ومهندسين معماريين مهرة، مثل "أوغست كاريستي" (AUGUSTE CARISTIE) (1783–1862)[37]، أحد روّاد مدرسة التّرميم بفرنسا، الحائز على "جائزة روما الكبرى"، وزميله "فيليكس ديبون" (FELIX DUBAN) (1797–1870)، عميد النّزعة المجدّدة في طرز العمارة الفرنسية بلا منازع آنذاك[38]؛ وبالمختصر المفيد تهيئة لها ظروف النّجاح.

5.2. المتاحف المحلّية للآثار: كانت المتاحف آنذاك، تُعدّ بمثابة مخازن لإيداع وحفظ الوثائق الأرشيفية المادية، المجسّدة في بقايا الآثار المنقولة والتّحف الفنّية، الملتقطة من هنا، وهناك، والمخصصة في المقام الأوّل للباحثين والمؤرّخين الرّاغبين في دراسة التّاريخ الفرنسي على وجه الخصوص. وكانت بداية ظهور هذا النّوع الجديد من مراكز تخزين "الأرشيف التّاريخي" سنة 1800م، حيث تمّ تأسيس خمسة عشر (15) متحفًا من هذا النّوع على مستوى خمس عشرة (15) مدينة فرنسية، مثل: مدينة "أكس أون بروفونس" (AIX-EN-PROVENCE)، ومدينة "تولوز" (TOULOUSE)، ومدينة "ديجون" (DIJON)، قبل أن يتوالى ظهورها باطراد، حيث بلغ عددها في سنة 1815م مثلا ثلاثون (30) متحفا[39]، ومع الاقتراب من منتصف القرن التّاسعة عشر (19)

---

[34] ولد في مدينة باريس يوم 28 سبتمبر 1803، وتوفي بمدينة "كان" (CANNES) يوم 23 سبتمبر 1870، ينظر ترجمته لدى: OULEBSIR, Op.cit, pp 339 colonne 2 – 340 colonne 2.

[35] **Dossier Personnel de Prosper Mérimée**, Conservés à la Médiathèque d'Architecture et du Patrimoine, Charenton-le-Pont, Paris, **Boite d'archives N° 80 /11/ 1**; OULEBSIR, Op.cit, pp 20, 196.

[36] OULEBSIR, Op.cit, p 20.

[37] **Architectes attachés au comité des monuments historiques**, Conservés à la Médiathèque d'Architecture et du Patrimoine, Charenton-le-Pont, Paris, **Boites d'archives N° 80 /11/ 18**; **N° 80 /11/ 21**.

[37] OULEBSIR, Op.cit, p 20.

[38] IOGNA-PRAT (P), Op.cit, pp 126 - 127.

[39] SCHAER (R), **L'invention des musées**, Coédition Gallimard/Réunion des musées nationaux, Paris, 1993, p 2.

أصبحت تُعدّ بعشرات العشرات. وبها ينتهي عرض مقوّمات الجهاز الإداري والتّقني المنصب لإدارة التّراث الأثري بنوعيه الثّابت والمنقول في فرنسا خلال الفترة الزّمنية المعنية بمبحث هذا الفصل[40].

3. النّصوص التّنظيمية والتّطبيقية:

بعدما تمكن مفكروا وساسة عصر التّنوّير بفرنسا من إرساء دعائم مقوّمات التّراث الأثري والمعماري ببلادهم في ظروف اجتماعية، وسياسية، واقتصادية جدّ مضطربة؛ بادرت الحكومة الفرنسية إلى تخصيص ميزانية مالية سنوية لتغطية نفقات احتياجات ذلك التّراث من صيانة وترميم، ودراسة، وتنصيب له جهازا إداريا متميّزا، يسهر على إدارته، وحمايته، وتثمينه، واستغلاله استغلالا عقلانيا؛ وكان ذلك في الفترة الممتدّة ما بين مستهلّ العقد الأخير من القرن الثّامنة عشر (18)م، ونهاية الثّلث الأوّل من القرن الموالي، كما هو موضّح في موضعه من العنصريْن السّابقيْن، حيث واصلت فرنسا تلك المساعي وتمحيصها بنصوص تشريعية من نوع آخر، ألا وهي النّصوص التّنظيمية، والنّصوص التّطبيقية، انطلاقا من خريف سنة 1830م.

فقد بدأت بالمنشور الوزاري المستحدث لمنصب "المفتش العام للمعالم التّاريخية" الآنف الذّكر في 29 أكتوبر 1830م؛ تلاه المنشور الوزاري المؤرّخ في 16 نوفمبر 1832، القاضي بمنع أشغال صيانة المعالم التّاريخية، دون رخصة مسبقة من "المفتش العام للمعالم التّاريخية"[41]. ثمّ صدور المنشور الوزاري المؤرّخ في 10 أغشت 1837، حيث حثّ وُلاّة العَمَلات على إعداد جردًا شاملاً لجميع المعالم التّاريخية، الواقعة في أقاليمهم الإدارية، وضرورة تصنيفها[42]. ثمّ منشور أوّل نصّ تشريعي فرنسي يتعلّق بتنظيم إجراء الحفريات الأثرية والتّنقيب عن الكنوز، ألا وهو منشور 13 مارس 1838م[43]، وضرورة الحصول على رخصة مسبقة للقيام بذلك[44]؛ ثمّ منشور 11 مايو 1839 المتعلّق برقابة تدخلات الصّيانة والتّرميم، والتّصريح بالمكتشفات الأثرية، والوقاية من سرقتها[45]؛ ثمّ

---

[40] لم يؤخذ بعين الاعتبار في هذا السّرد السّريع مختلف المصالح الفرعية: "للمفتشية العامة للمباني المدنية" ومسألة إعادة هيكلتها، ينظر بشأنها العلبة الأرشيفية الآتية: **Boite d'Archives N° 80 /1/ 1**, Conservés à la Médiathèque d'Architecture et du Patrimoine, Charenton-le-Pont, Paris.

[41] **Législation des Monuments Historiques (Notes, Circulaires, Décrets ministériels, Rapports, …etc. portant sur L'organisation et la gestion du service des monuments historiques 1830 – 1887)**, Conservés à la Médiathèque d'Architecture et du Patrimoine, Charenton-le-Pont, Paris, **Boite d'Archives N° 80 /1/ 17**; Ministère d'Etat, **Notes, Circulaires …**, Op.cit, p 13.

[42] **Boite d'Archives N° 80 /1/ 17**, Op.cit.

[43] Ministère d'Etat, **Notes, Circulaires …**, Op.cit, p 15.

[44] Ibid, p 17.

[45] Ibid, pp 17–19.

منشور 19 فبراير 1841 المتعلّق بطلب التّدخل على المعلم التّاريخي، كعمليات التّرميم، والجرد، وما إلى ذلك[46]؛ ثمّ قانون نزع الملكية لفائدة المصلحة العامّة وتخليص المعالم التّاريخية من البناءات الفوضوية، الصّادر في 05 مايو 1841م؛ ثمّ منشور 10 أغشت من ذات السّنة، المتعلّق بتثمين المباني الأسقفية وما تنطوي عليه من تحف فنّية؛ ثمّ منشور 18 سبتمبر 1841 الخاص بتقديم طلب تمويل تدخلات الصّيانة والتّرميم[47]؛ ثمّ منشور الفاتح أكتوبر من ذات السّنة دائما (1841)م، المتعلّق بإجراءات التّصنيف وآليات إلغائه[48]؛ ثمّ منشور 16 ديسمبر 1842 المتعلّق بمنع نَسْخ المعالم كلّيا أو جزئيا عن طريق القولبة[49]؛ قبل أن تُختتم تلك التّرسانة القانونية الطّويلة بتعليمة وزارية، مؤرّخة في 26 فبراير 1849م حول حفظ وصيانة وترميم المباني الأسقفية بشكل عام، وعمائر كاتدرائيات فترة القرون الوسطى منها بشكل خاص[50]، بوصفها مرجعية دينية وطنية للفرنسيين. ممّا يؤكّد قوّة الإرادة والعزيمة، التّي كانت تحذو السّلطات العمومية الفرنسية في مجال تثمين تراثها الأثري الوطني، وتخصيصه بالمكانة المستحقة ضمن انشغالاتها الكبرى، رغم عسر الظّروف المحيطة بذلك.

4. الميزانية السّنوية المخصصة لحفظ التّراث الأثري الفرنسي وتثمينه:

سبقت الإشارة من قبل إلى أنّ الحكومة الفرنسية قد قرّرت تخصيص ميزانية سنوية لإدارة وتثمين تراثها الأثري والمعماري، ابتداءً من سنة 1819م، وذلك على مستوى الميزانية العامّة لوزارة الدّاخلية؛ وها هنا نورد منحنى إحصائيا، يلخص قيمتها المالية المتنامية باستمرار بين سنتيْ (1819–1873)م، إذا ما استثنيت بعض التّراجعات الطّفيفة، المسجلة في بعض السّنوات العصيبة، كسنة 1843 (الشّكل: 01)، حيث مبالغها مقدّرة بالفرنك الفرنسي القديم، أي كما هي مدوّنة في أصل أرشيف سجلاّت المحاسبة العمومية آنذاك[51].

[46] Ibid, pp 19–21.
[47] Ibid, pp 21–22.
[48] Ibid, pp 22–23.
[49] Ibid, p 23.
[50] **Boite d'Archives N° 80 /1/ 17**, Op.cit.
[51] ينظر شكل أنموذج جدول التّمويل في: Ministère d'Etat, **Notes, Circulaires …**, Op.cit, p 26.

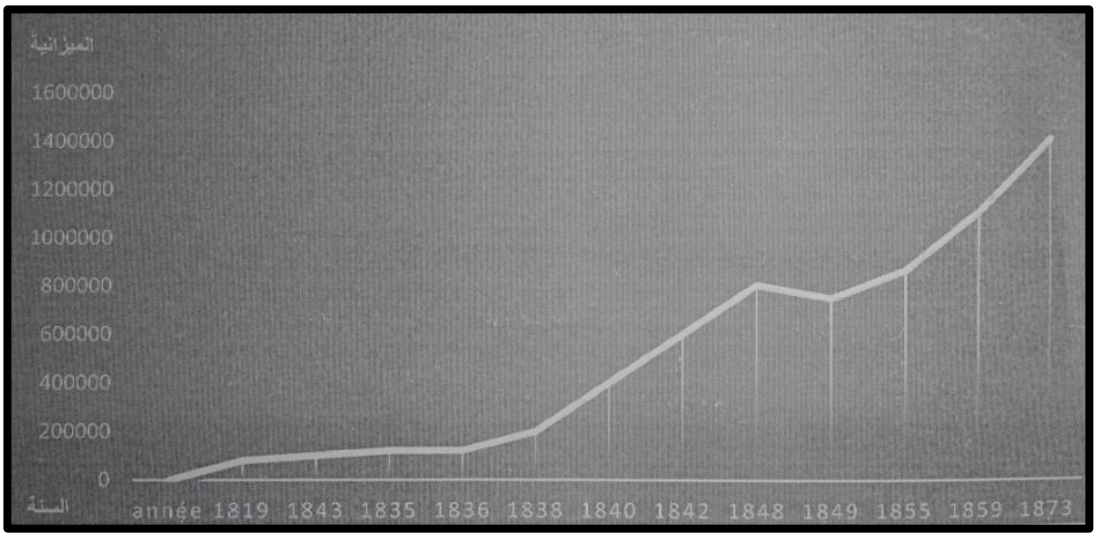

الشّكل (01): منحنى بياني يوضّح قيمة الأغلفة المالية المخصصة سنويا لإدارة التّراث الفرنسي بين سنتي (1819 – 1873)، تعريب الدّارسة.

علما أنّ هذه الميزانية قد عرفت مرحلتين أساسيتين في مسيرتها، هما: مرحلة ما قبل ضمّ المعالم الدّينية المسيحية في مشاريع التّرميم والصّيانة، وتمتدّ ما بين سنتيْ (1819 – 1834)م؛ بينما تمتد المرحلة الثّانية من سنة 1835 إلى ما بعد الفترة الزّمنية المعنية بمبحث هذا الفصل، حيث تدعّم غلافها المالي بمئتيْ ألف (200000) فرنكا فرنسيا آخرا لفائدة تثمين المعالم المسيحية الدّينية الملحقة بها حديثا[52].

ومع ذلك ظلّت تلك الميزانية غير كافية على الدّوام بالنّظر للعدد المتزايد للمعالم المضافة في قائمة التّصنيف، وتوسع حاجيتها المتزايدة لأشغال الصّيانة والتّثمين.

5. أبرز النّتائج المحققة إلى غاية منتصف القرن (19)م:

استطاع الجهاز الإداري المنصب بمختلف مصالحه المركزية والفرعية إلى تحقيق نتائج باهرة في ظرفٍ زمنيٍ قياسيٍ، حيث يمكن حصرها في ثلاث نقاط رئيسية هي:

1.5. الجرد والتّصنيف: ما يمكن الإشارة إليه في مستهلّ هذا العنصر، كتكملة للنّصوص التّشريعية التّنظيمية، والتّطبيقية الرّسمية المذكورة أعلاه، هو تعمّق "لجنة المعالم التّاريخية" في ترتيب الآليات التّقنية المطبقة في مجال تسيير التّراث الأثري وتثمينه، حيث بلغت مستوى جدّ متقدم من الحذق، كما يؤكّد ذلك تمكّنها من صياغة معايير خاصّة بالتّصنيف لا تختلف عن المعايير المعتمدة في

[52] AUDUC (A), «Le budget des monuments historiques (1830 – 1920); le moyen d'une politique de protection», In: **Livraisons d'histoire de l'architecture**, N° 3, 2002, pp 76 – 78.

وقتنا الرّاهن لدى الحكومات، والهيئات الأممية المتخصصة خلال تلك المرحلة المبكرة من تاريخ تشريع وإدارة التّراث الأثري والمعماري الفرنسي[53]، ومنح فرنسا بذلك أفضلية التّقدّم والتّفوّق على بقية ممالك ودول القارّة الأوروبية بلا منازع، رغم السّبق التّاريخي لإيطاليا وبعض البلدان الأوروبية لها في هذا المجال[54].

ومهما كان من أمر، فقد تمّ تسجيل أوّل قائمة للتّصنيف في 20 مايو 1840م، حيث تضمّنت تسعمائة وأربعة وثلاثين (934) بين معلم تاريخي وموقع أثري، تنوّعت ما بين كاتدرائيات وكنائس القرون الوسطى، والآثار الرّومانية، والمعالم القوطية، والمباني المدنية العائدة إلى القرن السّادسة عشر (16) ميلادي، ومحطات آثار ما قبل التّاريخ، الشّاهدة على الأصول "السّلتية" للمجتمع الفرنسي بهذا التّرتيب من حيث عدد المعالم والمواقع المصنّفة آنذاك[55]. وهو في واقع الأمر عدد لم تبلغه الجزائر حتّى الآن، رغم أنّ مساحة فرنسا لا تمثل سوى خُمُس (1/5) مساحة الجزائر، وأنّ ثراء القطر الجزائري وكثافة شواهده المادية تفوق بكثير كثافة وثراء فرنسا.

علما أنّ، اللّجنة المذكورة أعلاه لا تصّنف كلّ معلم تاريخي، أو موقع أثري مقترح، كما يمكن أن يُستشف من محاضر جلسات مداولتها، ففي إحدى المحاضر مثلا صنّفت ثلاثة عشر (13) معلما مدنيا من جملة ستة وتسعين (96) معلما أُقترح للتّصنيف، وتصنيف ستة (6) قصور وطنية من جملة ثمانية عشر (18) قصرا وطنيا كان مقترحا للتّصنيف[56]. وذلك بسبب دقّة وصرامة معاييرها الخاصّة بهذا الأجراء، كما سبق التّنبيه عليها في مستهلّ هذا العنصر.

مهما كان الأمر، فقد استمرّت تلك القائمة الأوّلية في التّوسّع والإثراء من سنة إلى أخرى، ففي عام 1842م مثلا وصلت إلى 2420 معلما مصنّفا، وفي سنة 1848م أصبحت تتضمن 2800 معلما، وفي السّنة الموالية 1849م، ناهزت العدد 3000 معلما؛ ممّا أضطرّ "لجنة المعالم التّاريخية" لإعادة النّظر في معايير التّصنيف، ومحاولة تكييفها مع ميزانية تسيير هذا القطاع، العاجزة عن تلبية متطلّباته المتنامية، وتبنّى إجراء خفض عدد المعالم والمواقع المصنّفة سنة 1862 إلى 1838 معلما[57].

---

[53] Comité des monuments historiques, «Rapport du comité des monuments historiques portant sur les critères de classement», In: **Boite d'Archives N° 80 /1/ 1**, Op.cit.

[54] ينظر على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر كتاب: عليان، مرجع سابق.

[55] MERIMEE (P), «**Rapport au ministre de l'intérieur**», Imprimerie royale, Paris, 1840, pp 13-40.

[56] Comité des monuments historiques, «Liste de classement», In: **Boite d'Archives N° 80 /1/ 1**, Op.cit.

[57] ينظر القائمة الكاملة في ملحق المرجع الآتي: Ministère d'Etat, **Notes, Circulaires …**, Op.cit.

2.5. الصّيانة والتّرميم: نفس الشّيء يمكن استنباطه من مراجعة جداول الميزانية السّنوية الخاصّة بهذا القطاع، ومحاضر مداولات "لجنة المعالم التّاريخية"، وحتّى لا نثقل على البحث بتلك الأرقام الإحصائية السّنوية الطّويلة، نكتفي بالإشارة إلى عيّنةٍ عَشوائيةٍ منها، فنقول: في سنة 1819م، تاريخ تخصيص أوّل ميزانية سنوية للتّراث مثلا، تمّ فيها ترميم خمسة عشر (15) معلما تاريخيا بقيمة مالية إجمالية قدرها ثمانون (80) ألف فرنكا فرنسيا قديما؛ وفي سنة 1830م تمّ ترميم ثلاثة وعشرين (23) معلما آخرا بقيمة مالية إجمالية مقدارها مائة ألفا (100000) فرنكا فرنسيا قديما؛ وفي سنة 1834م تمّ ترميم واحدا وثلاثين (31) معلما جديدا؛ وفي سنة 1836 تمّ ترميم ثمانية وأربعين معلما بكلفة مالية إجمالية مقدارها مائة وعشرون ألفا (120000) فرنكا فرنسيا قديما؛ وفي سنة 1840 ارتفع العدد إلى مئة واثنيْن وعشرين (122) معلما مرمما[58]؛ حيث ظلّت القائمة في نموّ مستمرّ منذ ذلك الحين.

3.5. التّنقيب الأثري: استطاعت فرنسا أن تتحوّل إلى ورشة كبيرة مفتوحة للتّنقيب الأثري بفضل جهود ونشاط الجمعيات الأثرية والعلمية المحلّية، رغم قلّة الاعتمادات المالية المخصصة لها، كما يمكن أن يستنبط من: ارتفاع عدد المواقع الأثرية المصنّفة سنويا؛ ونموّ عدد المتاحف الأثرية المنشأة على الصّعيد المحلّي لاستيعاب اللّقى الأثرية المكتشفة حديثا، حيث تجاوزت عتبة ثلاثمائة (300) متحف عشية اندلاع احتجاجات سنة 1848م، كما سلفت الإشارة؛ وبدأت تقارير نتائج الحفريات الأثرية تنشر في دوريات علمية محكمة على الصّعيد المحلّي بين الفينة والفينة الأخرى على يدي "الجمعيات العلمية" (SOCIETES SAVANTES) بإمكانيات محدودة للغاية.

خلاصة الفصل:

يتّضح من العرض السّابق، أنّ الحكومة الفرنسية قد كانت واعية بأهمية التّراث الأثري والمعماري، ودوره في النّهضة الحضارية والثّقافية لمجتمعها منذ ثورتها الدّاخلية، حيث بذلت قصارى جهدها في ظروف سياسية مضطربة، وغليان اجتماعي جارف، وظروف اقتصادية خانقة لتثمينه، تمهيدا لعملية توظّفيه في امتصاص غضب الشّعب، وتعزيز شعور المواطنة لدى أفراده، وصهر النَّزعات الجهوية، والعرقية، وإلغاء فروق الطّبقية الضّيقة للانتقال إلى رحاب بوْتقة الرّوح الوطنية من أجل بناء مجتمع متآلف، ومتحضر، شعاره: "الحرّية، والأخوة، والمساواة". فكيف كان

[58] AUDUC (A), Op.cit, pp 76 - 78.

تعاملها مع التّراث الجزائري في غضون العقود الثّلاثة الأولى من الاحتلال يا ترى؟ وما المغزى من ذلك؟

الفصل الأوّل:

هيكلة إدارة التّراث الأثري الجزائري وتنظيمها بين سنتي (1830–1860)

تمهيـد:

لعلّ ما هو جدير بالتّذكير في مستهلّ هذا الفصل، هو تبعية الجزائر إداريًا لوزارة الحرب في ما وراء البحر (باريس) بشكل مباشر طيلة الفترة الزّمنية، الممتدّة ما بين سنتي (1830–1858)م، أي خلال فترة النّظام الملكي؛ ثمّ لفترة وجيزة جدّا (1858–1860)م لخليفتها في الطّاقم الحكومي المستجد على عهد النّظام الإمبراطوري الثّاني "وزارة الجزائر والمستعمرات". أو بعبارة أوضح، خضوعها للحكم العسكري المباشر طيلة مرحلة "الإدماج"، الممتدّة ما بين سنتيْ (1830–1860)م، حيث تشكّل هذه المرحلة بمختلف تقسيماتها الفرعية الإطار الزّمني للبحث، كما سبق توضيحه[1].

إذ سيقتصر الاستقصاء المعرفي في هذا المقام على تتبع نشأة ومراحل بناء إدارة التّراث الأثري الجزائري وآليات استغلاله في تلك المرحلة المبكرة من الاحتلال، الممتدّة على ثلاثين (30) سنة تقريبا (1830–1860)م، قصد معرفة طبيعة السّياسة الفرنسية المنتهجة في مجال إدارة واستغلال التّراث الأثري الجزائري، مقارنة بسياستها المعتمدة في فرنسا ذاتها، كما هي مفصّلة في الفصل السّابق بهذا البحث من جهة، ومن جهة ثانية محاولة استقراء الخلفيات الكامنة وراء اهتمام الفرنسيين بإدارة التّراث الأثري الجزائري واستغلاله آنذاك؛ أضف إلى ذلك معرفة إن كان لتلك المبادرة المبكّرة امتدادًا، وتأثيرًا واضحيْن على سياسات باقي المراحل تاريخية اللاّحقة بما فيها مرحلة الاستقلال الوطني طبعا.

1. الإجراءات الممهدة لصدور النّصوص الإنشائية:

يمكن اعتبار توصيات تقرير "أكاديمية الكتابات والآداب الرّفيعة" (ACADEMIE DES INSCRIPTIONS ET DES BELLES LETTRES)، المتعلّق بمداولات جلستها المنعقدة في 26 أبريل 1833م بمثابة أوّل نقطة تمهيدية في تاريخ النّصوص التّأسيسية، أو الإنشائية المتعلّقة بتاريخ تشريع إدارة التّراث الأثري الجزائري وتثمينه في الفترة المعاصرة[2]؛ حيث جاءت تلك التّوصيات كردّ فعل سريع ومباشر على القرارات السّافرة المتعلّقة بمنح رُخَص التّنقيب والبحث عن "الأغراض الثّمينة" بطرق مشبوهة من طرف القائد العامّ لفرق جيش الاحتلال الفرنسي، المقيم وقتها بمدينة

[1] يُنظر الهامش الأوّل في الصّفحة 6 من هذا البحث.

[2] DONDIN PAYRE (M), «La commission d'exploration scientifique d'Algérie, une héritière méconnue de la commission d'Egypte», In: **Mémoires de l'Académie des inscriptions et des belles lettres**, Tome 16, 1995, pp 17-18.

الجزائر، اللّواء "بيير بَارْتِزان" (BERTHEZENE PIERRE)، الذّي حكم بين شهريْ (فبراير–ديسمبر) من عام 1831م لفائدة بعض الوكلاء المقيمين بمدينة الجزائر وقتها، شأن رخصة السّيد "إسباس" (ESPES) (الصّورتان: 04-05)، ورخصة تاجر الأغراض القديمة "شِيافي" (SCIAVI)، المؤرّخة في 16 ديسمبر 1831م[3].

إذ لم يكتف التّقرير بإدانة قرارات اللّواء "بَارْتِزان" بشكلٍ غير مباشرٍ، وإنّما تعدّاه إلى تقديم توصيتيْن في منتهى الأهمية. أمّا الأوّلى فتتمثل في ضرورة صياغة تعليمات توجيهية من وجهة نظر "أكاديمي" احترافي خالص حول التّعامل مع البقايا الأثرية أثناء التّنقيب عليها بالجزائر[4]، أو كما عبّر عليها التّقرير بمصطلح "بقايا الآثار القديمة" (VESTIGES ANTIQUES) مرّة، ومصطلح "الآثار القديمة" (ANTIQUITES) مرّة ثانية لأوّل مرّة في تاريخ إدارة التّراث الأثري الجزائري وتثمينه[5]، بدل النّعت المشبوه: "الأغراض الثّمينة" (OBJETS PRECIEUX)، المستخدم سَلَفًا من طرف العسكريين الفرنسيين، كما هو مُرَسّم في الوثيقة السّابقة (الصّورتان: 04-05)، المنتسب لعمليات "صيد الكنوز" المحظورة عُرْفًا وقانونًا، وابتعاده عن دلالة مصطلحات حفظ التّراث الأثري وترقيته بكيفية إدارية وتقنية متخصصة.

وأمّا التّوصية الثّانية فتَكْمُن في حثّ السّلطات العليا بحكومة فرنسا على ضرورة التّدخل العاجل لوقف قرارات اللّواء "بَارْتِزان" الأُحادية الجانب، حيث لم تتأخّر فيما يبدو للاستجابة، ووقف ذلك النّزيف المرتكب في حقّ الآثار الجزائرية مؤقّتا، كما يمكن أن يُستنتج من اختفاء ذلك النّوع من الرّخص (الصّورتان: 04-05) في "أرشيف الحكومة العامة بالجزائر" بجنوب فرنسا، وبقية مراكز الأرشيف الفرنسي المتعلّقة بالجزائر، كالأرشيف الوطني الفرنسي "بييرفيت" (PIERREFITTE) بـ "سان دوني" (ST. DENIS) في الضّاحية الشّمالية من باريس، مكان اطلاعنا عليها بين سنتي (2015– 2017)؛ وكان ذلك ابتداءً من نهاية عام 1831م، أي برحيل هذا القائد العسكري تحديدا.

[3] **Collection des actes du Gouvernement depuis l'occupation d'Alger: jusqu'au 1er octobre 1834**, tome I, n° 116, Paris, 1843, pp 155-156; OULEBSIR (N), **Les usages du patrimoine; Monuments, mussées et politique coloniale en Algérie (1830–1930)**, éditions de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 2004, pp 12, 94-95.
[4] BORY-DE-SAINT- VINCENT (J. B-G. M), **Note sur la commission exploratrice et scientifique d'Algérie, présentée à son excellence le ministre de La guerre**, Imprimerie de Cosson, Paris, 1838, pp 10–11, 18.
[5] OULEBSIR, Op.cit, p 94 colonne 2.

مرورا بقرار وزير الحرب، اللّواء–البارون "سيمون بارنار" (SIMON BERNARD)[6]، القاضي بتشكيل "لجنة علمية للبحث" في الجزائر، بعد مُضيّ شهرٍ واحدٍ عن تاريخ احتلال مدينة قسنطينة سنة 1837م، حيث وجّه أوامره إلى كلّ من "أكاديمية العلوم"، و"أكاديمية الكتابات والآداب الرّفيعة" لتأسيس لجنة علمية مشتركة رفيعة المستوى، تُسند إليها مهمّة البحث العلمي عبر مختلف ربوع القطر الجزائري، وإعداد أبحاث عميقة بخصوص جغرافية البلد، وتاريخ مجتمعه، ناهيك عن جرد وتوثيق الصّناعات القائمة فيه، والعلوم والفنون المتداولة لدى أهله[7]، أفضت في نهاية المطاف إلى بلورة المشروع من مجرّد "لجنة" ظرفية إلى حملة كبيرة للاستكشاف العلمي بالجزائر بين سنتيْ (1840– 1845)م[8] على نسق حملة استكشاف مصر المرافقة لحملة "نابليون بونبارت" العسكرية بين سنتي (1798–1801)م؛ وحملة "اليونان" سنتي (1829-1830)م، تاريخ وقوف فرنسا إلى جانب اليونان في مواجهة العثمانيين بأرخبيل البحر الإيجي؛ وحملة الميكسيك في وقتٍ لاحقٍ من ذلك القرن دائمًا[9].

وانتهاءً بمبادرة "الجمعية الفرنسية للآثار"[10]، أعلى هيئة مشرفة على حماية الآثار الفرنسية، وآثار الجزائر المحتّلة بوصف هذه الأخيرة جزءً من فرنسا منذ سنة 1834م، حيث أرسلت السّيد

---

[6] تنحدر هذه الشّخصية السّياسية والعسكرية اللاّمعة من أسرة فقيرة جدّا، حيث وُلد بمدينة "دول" (DOLE) بعمالة "جيرا" (JURA) في 28 أبريل 1779م، وبها تلقى تعليمه الابتدائي مجّانا في مدرستها المركزية؛ أبان فيها على نبوغه المبكّر، وميوله الواضح للعلوم الدّقيقة؛ وفي سنة 1794م التحق بالمدرسة المتعدّدة التّقنيات في باريس، المتخصصة في تكوين الضّباط المهندسين، سَيْرًا على قدميْه في شتاءٍ قارسٍ، يحمل على ظهره محفظة، وبيمينه عصا معدنية يتوكأ عليها في حالة يرثى لها، ممّا أثار شفقة إحدى سيّدات باريس وتحميلها على استضافته أيامًا لاستعادة قِوَاه؛ وفي سنة 1799م تخرّج من تلك المدرسة بتفوّق، حيث كان نائبا للمتخرّج الأوّل في الدّفعة؛ بينما كانت وفاته بمدينة باريس في 5 نوفمبر 1839م. ينظر على سبيل المثال: الموسوعة الإلكترونية "ويكيبيديا".

[7] BORY-DE-SAINT-VINCENT, Op.cit, pp 1–20.

[8] سوف تكون لنا وَقْفة أخرى مع حملة "الاستكشاف العلمي" للجزائر بين سنتيْ (1840–1845)م في الفصل الموالي، ص 59.

[9] BROC (N), «Les grandes missions scientifiques françaises au XIXe siècle (Morée, Algérie, Mexique) et leurs travaux géographiques», In: **Revues d'histoire des sciences**, Tome 34, n° 3–4, 1981, pp 319–358; Henry (J. R), «Marie-Noëlle Bourguet, Daniel Nordman, Vassilis Panayotopoulos et Maroula Sinarellis (éds), Enquête en Méditerranée, les expéditions françaises d'Egypte, de Morée et d'Algérie. Actes du colloque Athènes-Nauplie, 8 – 10 Juin 1995», In: **Annales Histoire, Sciences sociales**, 56e année, N° 3, 2001, pp 740–742; OULEBSIR, Op.cit, pp 17–18, 48–49.

[10] أكثر تفاصيل حول تاريخ هذه الجمعية، وأبرز مهامها، وإنجازاتها، يُراجع العنصر: (2.3. جمعيات التّراث وتثمينه) من الفصل التّمهيدي بهذا البحث، ص 22-23.

"شارل تِكْسِييه" (CHARLES TIXIER)[11]، كمفتشٍ سامٍ، ينوب عنها لتفقد ومعاينة آثار ومعالم الجزائر عن قرب، وموافاتها بتقارير سنوية دقيقة حول حالة حفظها وتثمينها، طيلة الفترة الزّمنية الممتدّة ما بين سنتيْ (1841–1845)م، قبل تعوّيض مهمته المؤقتة تلك بمنصب محلّي جديد قارّ، ألا وهو منصب "المفتش العام للمباني المدنية المكلّف بحفظ المعالم التّاريخية الجزائرية"، ابتداءً من خريف عام 1845م، كما هو مفصل في موْضعه لاحقا.

فقد أكّدت تقاريره العلمية الحالة المزرية التّي آلت إليها مقوّمات التّراث الأثري الجزائري في ظلّ هيمنة الإدارة العسكرية الفرنسية، ممّا دفع بالجمعية الفرنسية للآثار للانتفاض في وجه قادة الإدارة العسكرية الفرنسية بالجزائر، والدّخول معهم في صدام مباشر، حيث طالبتهم بضرورة إسناد إدارة قطاع التّراث الأثري الجزائري إلى أهل الاختصاص من المدنيين في باريس[12]، وهو ما أحرجهم كثيرا، وأدّى إلى توتّر العلاقة بين الطّرفين إلى حدّ تدخل وزير الحرب "جون دو–ديو سول" (JEAN DE–DIEU- SOULT)[13] شخصيا، وحسم النّزاع لفائدة الطّرح الأكاديمي الذّي تبنّته الجمعية المذكورة، كما يمكن أن يُستنبط من مضمون رسالته المؤرّخة في 29 نوفمبر 1843م[14]، الموجهة

---

[11] مهندس معماري محترف، وأثري متمرّس (1802–1871)م، وُلد وتُوفيّ بالضّاحية الجنوبية من العاصمة الفرنسية باريس، كان من أبرز إنجازاته بخصوص التّراث المعماري والأثري الجزائري: شغل منصب مبعوث "الجمعية الفرنسية للآثار" أعْلى هيئة رسمية لتسيير واستغلال وحفظ وتثمين التّراث الأثري والمعماري بفرنسا آنذاك طيلة أربع سنوات متتالية (1841–1845)، ثمّ تثبيته في هذا المنصب كمفتشٍ "مقيمٍ" في الجزائر بصفة "المفتش العام للمباني المدنية المكلّف بحفظ المعالم التّاريخية الجزائرية" بين تاريخ تعيينه سنة 1845م، وسنة 1853؛ وكان من آثاره العلمية نشر عدّة تقارير حول الآثار الجزائرية، بعضها تمّ نشره في دوريات فرنسية متخصصة، وبعضه الآخر مازال مخطوطا، اطلعنا عليه في مجموعات أرشيف الحكومة العامة بالجزائر (GGA)، المحفوظة بمركز أرشيف ما وراء البحر في مدينة "أكس– أون– بروفونس"، أكّد من خلالها الاختلاف الواضح، وعمق الهوّة بين نظرة الأكاديمي ونظرة العسكري الفرنسي حيال الآثار الجزائرية من جهة، ومن جهة ثانية إدانة إدارة الاحتلال بتقارير مفحمة حول اعتداءاتها المتكرّرة في حقّ التّراث الأثري الجزائري، للمزيد من التّفاصيل حول مناقب سيرته، وأبرز محطّات تفتيشه بالجزائر، ينظر على سبيل المثال: OULEBSIR, Op.cit, pp 97 col. – 99 col.2; 103 col. 1; 162 col. 2; 164 col. – 2; 442 col. 1– 443 col. 1.

[12] OULEBSIR, Op.cit, p 103 colonne 1.

[13] شخصية عسكرية وسياسية فذّة (1769–1851)م، تدرّجت في مناصب عسكرية وسياسية كثيرة، عُرف عنها التّميّز في كلّ شيء، منها: أنّه أحد كبار ضباط "نابليون بونابرت"؛ والقائد العسكري القادر على إدارة الجيوش الفرنسية بمفرده في غياب الإمبراطور؛ وأوّل شخص تقلّد أعلى رتبة عسكرية في الجيش الفرنسي، ألا وهي رتبة "مُشير–لواء" سنة 1847م؛ وأوّل شخص يتلقب بلقب، "دوق دالماسيا"؛ وأوّل مسؤول سياسي مُعَمّر في منصب رئاسة الحكومة لثلاث عُهْدات متتالية، أكثر تفاصيل ينظر ترجمته في الموسوعة الإلكترونية "وكيبيديا" على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر.

[14] OULEBSIR, Op.cit, p 95 colonne 1.

للحاكم العسكري العام بالجزائر وَقْتها، المشير "بيجو" (BUGEAUD)[15]، حيث أمره فيها بسنّ قوانين تحمي الآثار الجزائرية من مختلف أشكال الاعتداء والتّشويه على جناح السّرعة، وذلك في ضوء توجيهات أحكام المنشور الوزاري، الصّادر عن وزير الدّاخلية الفرنسية بتاريخ 8 أبريل 1819م[16]، بوصفه النّص القانوني المرجعي في ذلك.

2. المنظومة التّشريعية الفرنسية المؤطّرة لإدارة التّراث الأثري الجزائري (1831–1860)م:

صدر خلال الفترة الممتدّة ما بين 24 أغشت من عام 1831م، تاريخ صدور أقدم قرار موثّق، ضمن مجموعات الأرشيف الفرنسي بشأن البحث والتّنقيب عن "الأغراض الثّمينة" في مباني وحدائق مدينة الجزائر العاصمة (الصّورتان: 04-05)[17]، و10 ديسمبر 1860م، تاريخ بداية تمتّع الجزائر بامتياز نظام "الحكم الذّاتي"، وتخصيصها بحكومة مستقلّة بِضْعًا وعشرين نصّا قانونيا، تراوح ما بين نصٍّ إنشائيٍّ أو تأسيسيٍّ؛ ونصٍّ تطبيقيٍّ، أو تنظيميٍّ، كما هي مفصّلة أدناه.

1.2. النّصوص الإنشائية لإدارة التّراث الأثري الجزائري واستغلاله: وتُستهلّ حسب تواريخ صدورها من الأقدم إلى الأحدث بمناشير (CIRCULAIRES) الحاكم العام، المشير "طوماس–روبير بيجو"، المتعلّقة بتحويل أهم الآثار الجزائرية القديمة، وأجمل تحفها الفنّية النّادرة نحو المتاحف الفرنسية.

تنفيذا لأوامر وزير الحرب "جون دو–ديو سول"، التّي تضمنتها رسالته، المؤرّخة في 29 نوفمبر 1843م، سارع المشير "بيجو" إلى سنّ أربعة نصوص تشريعية. خُصّ المنشور الأوّل منها، الحامل لرقم 03، والمؤرّخ بين 20—29 يناير 1844م للاحتياطات والتّدابير الوقائية الواجب اتخاذها أثناء التّنقيب والكشف عن الآثار المنقولة، المرشحة للتّحويل نحو فرنسا، قصد إثراء متاحفها بمقتنيات جديدة[18].

---

[15] هو المشير "طوماس–روبير بيجو" (THOMA– ROBERT BUGEAUD)، المنحدر من أسرة نبيلة، كان مولده في "ليموج" (LIMOGES) الفرنسية يوم 15 أكتوبر 1784، ووفاته بباريس في 10 يونيو 1849م؛ تدرّج في عدّة مناصب إدارية وعسكرية سامية، منها شغل منصب "حاكم الجزائر العامّ"، حيث كان له دورا كبيرا في إرساء دعائم الاحتلال بها؛ أكثر تفاصيل حول سيرة الرّجل، ينظر ترجمته في الموسوعة الإلكترونية "وكيبيديا".

[16] ينظر بشأنه الفقرة ما قبل الأخيرة من العنصر الأوّل في الفصل التّمهيدي بهذه الرّسالة، ص 19.

[17] **Dossier recherches d'objets précieux**, Fonds ministériels, F80.1587: Sciences et arts; Archéologie, histoire, musées, voyages, 1831–1859, In: **Archives du gouvernement général de l'Algérie (GGA)**, conservées au Centre des Archives d'Outre-mer (CAOM), Aix-en-Provence, France.

[18] OULEBSIR, Op.cit, pp 14, 95 colonne 1.

فقد وجه الحاكم العام منشوره إلى جميع الألوية، والعقداء رؤساء الوحدات والفيالق العسكرية، العاملة تحت إمْرته عبر كامل التّراب الجزائري، مذكّرا إياهم بما ورد في نصّ رسالة وزير الحرب، ورغبته في تحاشي تشويه الآثار المكتشفة مستقبلا، كان من جملتها ذكر السّبب الحقيقي الذّي دفع بالوزير لتحرير تلك الرّسالة، المخالف لما كان يُسوّق له إعلاميا أمام الرّأي العام، ومفاده أنّ إحدى مفرزات الجيش الفرنسي، تمكّنت من اكتشاف تمثال نصفي رخامي في منتهى الجمال بالشّلف (ORLEANVILLE) في وقتٍ سابقٍ، ولما حُوّل إلى "متحف اللّوفر" (MUSEE DU LOUVRE) لوحظت عليه آثار خدوش المِعْوَل المستخدم في استخراجه بكيفية سيّئة من موقع دفنه، ممّا أدّى إلى تشويه جماليته[19].

وثانيها المنشور الحامل لرقم 15، المؤرّخ بين 23 مارس—09 أبريل 1844م، المتعلّق بالتّعليمات الوقائية المطبّقة في مجال حماية "معالم العمارة القديمة" (MONUMENTS ANCIENS) و"اللقى الأثرية" (OBJETS D'ANTIQUITE) في الجزائر، ولاسيما منها العيّنات المرشحة لإثراء جناح التّراث الأثري الجزائري، المزمع استحداثه إلى جانب جناح الآثار الفرعونية على مستوى "متحف اللّوفر" بباريس على وجه الخصوص[20].

إذ يمكن اعتباره بمثابة تكملة للمنشور الأوّل، كما يمكن أن يُستنبط من توجيهه لرؤساء المصالح الإدارية وحدهم، دون الضّباط العسكريين، قادة الوحدات والفيالق، كما ورد في المنشور السّابق من جهة؛ ومن جهة ثانية، تضمّنه لِرُزْمة التّعليمات التّي وجهها وزير الحرب آنذاك حرفيا للحاكم العام "طوماس–روبير بيجو" من قَبْل في رسالته الثّانية، المؤرّخة في 22 يناير 1844م[21]، والمستخلص مضمونها من أحكام منشور وزارة الدّاخلية، المؤرّخ في 8 أبريل 1819م في غياب تشريع مماثل له بالجزائر حتّى ذلك التّاريخ[22].

فيما ركّز المنشوران المتبقيان (الثّالث والرّابع) على آلية التّحويل المبرمج، أي بعبارة أوضح ضبط الإجراءات الإدارية والتّقنية المعتمدة في تحويل الآثار الجزائرية نحو فرنسا، وهما: منشور 26 أغشت 1845م، المتعلّق بأهمية حماية المجموعات الأثرية الموجهة لمتحف الجزائر بباريس، أي

[19] FRANQUE (M.A), **Lois de l'Algérie, année 1844. Recueil plus complet que l'édition officielle, comprenant les Ordonnances royales, Arrêtés ministériels et Arrêtés du Gouverneur général et du Directeur de l'intérieur, avec des annotations et une table alphabétique des matières**, Editeurs Dubos frères et Marest, Paris / Alger, 1847, pp 7 colonne 2–8 colonne 1.

[20] FRANQUE, Op.cit, p 28 colonnes 1 – 2; OULEBSIR, Op.cit, p 14.

[21] KOUMAS (A) & NAFA (C), **L'Algérie et son patrimoine, Dessins français du XIX[e] siècle**, éditions du patrimoine / Centre des monuments nationaux/ Monum, Paris, 2003, p 60 colonne 1.

[22] FRANQUE, Op.cit, p 28 colonne 1.

"جناح الجزائر في متحف اللّوفر"[23]؛ ومنشور 04 سبتمبر من ذات السّنة، المتعلّق بجمْع التَحف الفنَية، والأسلحة التّقليدية، ومنتجات الفنون التّطبيقية والحرف الجزائرية، الموجهة للعرض بجناح الجزائر في "متحف اللّوفر"[24]؛ غير أنّ كمّيةً هائلة من تلك الكنوز الثّقافية، لم تصل إلى وِجْهتها الحقيقية (متحف اللّوفر)، وإنّما تمّ تحوّيلها إلى جهات مجهولة في ظروف غامضة[25].

تلاها استلام مدير الدّاخلية بالجزائر في 6 فبراير 1844م[26] بصفته المسؤول المباشر عن الآثار والمعالم التّاريخية، برْقيةً من فرنسا تذكّره بما جاء في مضمون الرّسالتين السّابقتين، الموجهتين للحاكم العام بالجزائر على التّوالي: 29 نوفمبر 1843م، و22 يناير 1844م؛ ومفادها: عملاً بالقوانين الفرنسية السّارية المفعول في ذلك الوقت[27]، فإنّ كلّ الآثار الجزائرية المنقولة هي "مِلْكية وطنية فرنسية"، وجب إيداعها في "متحف مدينة الجزائر"[28]؛ وذلك باستثناء الآثار الخاضعة لأحكام أخرى[29].

ثمّ قرارات احتفاظ الدّولة الفرنسية بملكية ما تحت الأرض من آثار مدفونة في باطن الأرضي الزّراعية الجزائرية المصادرة من أهلها الأصليين، وإعادة توزيعها على المعمرين الجُدُد. ففي هذا المقام، وعَمَلاً بمضمون البرقية الموجهة لمدير الدّاخلية الآنفة الذّكر، والبند الذّي طالب به الأثري

---

[23] BERBRUGGER (A)**, Bibliothèque-musée d'Alger**, **Livret explicatif des collections diverses de ces deux établissements**, édition bastide, Libraire éditeur, Alger,1861, p 7; OULEBSIR, Op.cit, pp 14-15.

[24] OULEBSIR, Op.cit, p 155.

[25] تمكنا من العثور في مجموعات "**أرشيف الحكومة العامة بالجزائر (GGA)**" المحفوظ في مركز أرشيف ما وراء البحر (CAOM) بمدينة "أكس أون بروفونس"، وبالضّبط داخل العلبة رقم F.80. 1587.1 على وثيقة مؤرخة في 4 يونيو 1851، تفيد بتمكّن السّيد "شارل تِكْسِييه" بصفته المفتش العام للمباني المدنية المكلّف بحفظ المعالم التّاريخية الجزائرية في خضم تحقيقاته الميدانية من اكتشاف قيام الحاكم العام بالجزائر وقتها "أمابل جون جاك بيليسيي" (AIMABLE- JEAN-JACQUES PELISSIER)، الذّي حكم بين يوميْ (10 مايو و11 ديسمبر 1851م فقط خلال عهدته الأولى، حيث كانت عهدته الثّانية بين سنتي 1860–1864م) إخفاء خمسة (5) تيجان أثرية تعود للدّولة النّوميدية، أي الفترة القديمة، تمّ اكتشافها في إطار إجراء حفرية أثرية بأرزيو قرب مدينة وهران، والاحتفاظ بها لنفسه، ممّا دفع به للاستنجاد بوزير الحرب لاستدراك الأمر، حيث لم يتأخر الوزير فيما يبدو للقيام بالواجب، وراسل الحاكم العام، مذكّرا إياه بالنّصوص التّشريعية المؤكّدة لحقّ الدّولة (الفرنسية) في تملّك كلّ المكتشفات الأثرية، قبل أن يأمره بردّ تلك التّيجان، وإيداعها في متحف مدينة الجزائر؛ ينظر أيضا: OULEBSIR, Op.cit, pp 14, 127–128.

[26] KOUMAS (A) & NAFA (C), Op.cit, p 60 colonne 1.

[27] تلميحا لمنشور وزارة الدّاخلية، المؤرّخ في 8 أبريل 1819م، حيث نصّ على أنّ الآثار والمعالم التّاريخية هي: "ملكية وطنية للدّولة الفرنسية".

[28] سيأتي ذكره بشيء من التّفصيل في عنصر الهيكلة الإدارية لاحقا بهذا الفصل.

[29] تلميحا للآثار الجزائرية الخاضعة لأحكام التّحويل نحو متاحف فرنسا في وقتٍ لاحقٍ.

"شارل تِكْسِييه" بصفته "المفتش العام للمباني المدنية المكلّف بحفظ المعالم التّاريخية الجزائرية" منذ سنة 1845م، كما جاء في تقرير له موجه لوزير الحرب حول خلاصة جولاته التّفقدية، ومعايناته التّفتيشية للمعالم التّاريخية، والمواقع الأثرية عبر مختلف أرجاء البلاد، محرّرا في مدينة الجزائر، ومؤرّخا في 29 ديسمبر 1847م، ذكّره فيه بدور المصالح العسكرية الفرنسية بالجزائر وعلى رأسها "الهندسة العسكرية" في حماية وحفظ الآثار المحلّية، المكتشفة من طرفها في خضم إنجازاتها للمشروعات العمومية بالنّظر للخروقات العديدة، والتّجاوزات الخطيرة التّي وقف عليها بنفسه على الأرجح؛ كما حثّه على ضرورة تبنّي الحكومة الفرنسية نصًّا تشريعيًا يخوّل لها امتلاك تلك الآثار المكتشفة عرَضًا، والآثار المدفونة في باطن الأرض[30].

إذ لم تتأخّر الإدارة العسكرية الفرنسية بقيادة وزير الحرب فيما يبدو عن تطبيق هذا الإجراء، ابتداءً من 10 سبتمبر 1848م، تاريخ صدور أمر (ORDONNANCE) استحداث المستعمرات الزّراعية في الجزائر[31]، حيث تمّ الاطلاع في هذا النّسق على مجموعة معتبرة من أرشيف قرارات توزيع الأراضي الزّراعية الجزائرية، ومنح عقود امتياز استغلال أراضي الخام الطّبيعي في مجال الاستثمار الاقتصادي من طرف المعمرين، انطوت جميعها على هذا البند: "تحتفظ الدّولة بحقّ ملكيتها للآثار المدفونة في باطن الأرض، والأثار المكتشفة عرَضًا من طرف أيًّا كان"[32].

منها على سبيل الذّكر لا التّخصيص والحصر، قرار وزير الحرب رقم 341 القاضي بتوزيع خمسمائة (500) هكتارا على أحد المعمرين في تلك السّنة (1848)م، جاء في المادّة العاشر (10) منه، ما يمكن ترجمته كالآتي: "تحتفظ الدّولة بحقّ ملكية التّحف الفنّية، ولوحات الفسيفساء، والنّقوش الأثرية، والتّماثيل، المحتمل العثور عليها في تلك الأراضي"[33].

والأمر المؤرّخ في 30 أغشت 1852م، القاضي بتمليك السّيد "لومبير سان سير" (LOMBERT SAINT-CYR) أرضًا مساحتها خمسمائة (500) هكتارا أيضا، حيث جاء في المادة الرّابع عشرة (14) من دفتر الأعباء، الخاصّ بتلك الملكية أنّ الدّولة: "تحتفظ بحقّ ملكية التّحف

[30] **Dossier Antiquités Algériennes,** TIXIER (C), **«Rapport présenté à son excellence le ministre de La guerre»**, In: **Archives du gouvernement général de l'Algérie (GGA)**, conservées au Centre des Archives d'Outre-mer (CAOM), Aix-en-Provence, France, Boite 2N75.

[31] **Bulletin des Lois et Ordonnances publiées depuis la révolution de Juillet 1830**, Imprimerie et Librairie administratives de Paul DUPONT, Paris, 1852, Tome VI (Années: 1848, 1849, 1850), p 233.

[32] OULEBSIR (N)**, «**Patrimoine et législation entre Paris et Alger**»**, In: **1913, genèse d'une loi sur les monuments historiques**, Ouvrage coordonné par BADY (J.P), CORNU (M), FROMAGEAU (J), LENIAUD (J.M), et NEGRI (V), éditions La Documentation Française, 2013, p 293.

[33] **Bulletin des Lois et Ordonnances publiées depuis la révolution de Juillet 1830**, Op.cit., Tome VI (Années: 1848, 1849, 1850), p 233.

الفنّية، ولوحات الفسيفساء، والنّقوش الأثرية، والتّماثيل، والمسكوكات، المحتمل العثور عليها في نطاق امتداد تلك الأراضي"[34].

أضف إلى ذلك، المرسوم الإمبراطوري، المؤرّخ في 30 يونيو 1858م، القاضي بمنح السّيد "بواتفين دو لا موتميسّني" (POITEVIN DE LA MOTTMAISSENY) أرضًا مساحتها ثلاثمائة واثنين وثمانين (382) هكتارا في سهل الشّلف، حيث جاء في المادة التّاسعة من المرسوم أنّ الدّولة: "تحتفظ بحقّ ملكية التّحف الفنّية، ولوحات الفسيفساء، والنّقوش الأثرية، والتّماثيل، والمسكوكات، المحتمل العثور عليها في نطاق امتداد تلك الأراضي"[35].

ممّا يؤكّد من جهة سريان العمل بهذا الإجراء طيلة الفترة الزّمنية الممتدّة ما بين سنتيْ (1848 – 1860)م؛ ومن جهة ثانية ظاهرة تعميمه على مختلف الأنشطة النّفْعية والاقتصادية، كما يمكن ملاحظة تطبيقه على الأراضي الموجهة للاستغلال في مجال المنَاجم، والمحاجر، والاستثمار السّياحي، حيث احتفظ لنا الأرشيف الإداري، الخاصّ بهذه الفترة من الاحتلال الفرنسي دائما بمضمون دفتر الأعباء المبرم بين الإدارة العمومية والمستثمر السّيد "مورو" (MOREAU)، المستفيد من استغلال "حمام المسخوطين" بالشّرق الجزائري، المؤرّخ في 8 سبتمبر 1858م، جاء في المادة الثّامن (8) منه: "تحتفظ الدّولة بحقّ ملكية جميع الآثار المحتمل وجودها، أو اكتشافها من طرف أيّ شخصٍ على الأراضي المستأجرة، ووجب إعادة ردّها للسّلطة فور اكتشافها"[36].

2.2. النّصوص التّطبيقية لإدارة التّراث الأثري الجزائري واستغلاله: وكان من أبرزها على الاطلاق: قرار وزير الحرب، المؤرّخ في 12 أكتوبر من عام 1845م، القاضي باستحداث منصب "المفتش العام للمباني المدنية المكلّف بحفظ المعالم التّاريخية" لأوّل مرّة في تاريخ إدارة التّراث الأثري الجزائري وتثمينه في سبيل قطْع الطّريق أمام "الجمعية الفرنسية للآثار"، المطالبة بإسناد إدارة التّراث الأثري الجزائري لهيئة مختصة مدنية في باريس[37]، وتعيين فيه مَوْفدها السّابق للجزائر بين سنتيْ (1841–1845)م، الباحث "شارل تِكْسِييه" كما سبق تفصيل ذلك من قبل، حيث دافع هذا

[34] Ibid, Tome VII (Années: 1851 – 1852), p 723.
[35] DONDIN PAYRE (M)**, «L'armée d'Afrique face à l'Algérie romaine enjeux idéologiques et contraintes pratiques d'une œuvre scientifique au XIX^e siè**cle», In: L'Africa Romana, atti del 13 Conegno di studio, Djerba, 10-3 Décembre 1998 a cura di Mustapha KHANOUSSI, Paola RUGGERI e Cinzia VISMARA, Rome, 2000, p 745.
[36] **Bulletin Officiel de l'Algérie et des Colonies contenant les actes officiels relatifs à l'Algérie et aux colonies, publies du 24 Juin au 31 Décembre 1858**, Imprimerie impériale, Paris, 1859, Tome I, pp 40–41.
[37] OULEBSIR (N), **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, pp 15, 96 colonne 1, 98 -99.

الأخير على وجهات نظره الموضوعية، الرّامية إلى إرساء دعائم إدارة تقنية وعلمية لتثمين التّراث الأثري الجزائري القديم بمختلف مكوّناته، دون تهميش أو إقصاء؛ واستغلاله، استغلالاً أمْثلاً في ظروف أقلّ ما يُقال عنها أنّها كانت صعبة للغاية بالنّسبة إليه على خلاف النّظرة الانتقائية للمسؤولين العسكريين في هذا المقام، المقتصرة على تثمين بعض آثار الاحتلال الرّوماني فحسب، دون إعارة أدنى اهتمام للآثار الإسلامية، وآثار الممالك المحلّية القديمة، وآثار فترة ما قبل التّاريخ[38].

إذ لم يدخّر جهدا في أداء مهمته النّبيلة بتفانٍ ومهنية عالية أمام إدارة عسكرية متغطرسة، مستأثرة بقراراتها الخاصّة، ولا تؤمن إلاّ بتنفيذ أوامرها فحسب، بعيدا عن إمْلاءات المدنيين عليها شكلاً وتفصيلاً.

علما أنّ موقف هذا الأكاديمي من إدارة التّراث الأثري لا يعكس بالمرّة موقف الإدارة العسكرية الرّسمية بالجزائر المحتلّة، وقد ظلّ موقفه، موقفا شخصيا إنسانيا معزولا، كغيره من الأصوات الفردية، والجمعوية، المناهضة للسّياسة الاستعمارية تجاه الآثار الجزائرية، كما هو موضّح في موضعه لاحقا.

تلاه رسالتَا، ومنشور الحاكم العام بالجزائر، "الكُمْت روندون" (COMTE RANDON)[39]. أمّا مفاد مضمون الرّسالة الأولى، المؤرّخة في 14 مارس 1854م، الموجهة للسّيد وزير الحرب بباريس، فيذكّره فيها بالحاجة الماسة لاستحداث منصب "مفتش مقيم يرْعى شؤون المعالم التّاريخية والمتاحف الأثرية" في الجزائر، تمهيدا لإعداد لها جردا عامّا[40].

وأمّا مضمون الرّسالة الثّانية، المؤرّخة في 20 مايو من ذات السّنة، الموجهة بدورها للسّيد وزير الحرب في باريس دائما، فيتمحور حول الفراغ القانوني المتعلّق بتأطير وتنظيم عمليات "التّنقيب الأثري" ميدانيا، وكذا حماية اللّقى والتّحف الفنية من أخطار التّنقيب السّرّي، والسّرقة، وغيرها من

---

[38] **Dossier Antiquités Algériennes,** TIXIER (C), **«Rapport du 20 Septembre 1847 présenté à son excellence le ministre de La guerre»**, In: **Archives du gouvernement général de l'Algérie (GGA)**, conservées au Centre des Archives d'Outre-mer (CAOM), Aix-en-Provence, France, Boite 2N75.

[39] اسمه الكامل "جاك لُوِي سِزار ألكسندر" (JACQUES LOUIS CESAR ALEXANDRE)، وُلد في "غرونوبل" (GRENOBLE) جنوبي فرنسا يوم 25 مارس 1795م، وتوفي بمدينة "جنيف" (GENEVE) السّويسرية في 16 يناير 1871م، رجل عسكري وسياسي فرنسي بارز برتبة "مشير"، تقلّد زمام أمر الجزائري كحاكم عام بين سنتيْ (1851 – 1858)م، أكثر تفاصيل حول سيرته ينظر على سبيل المثال، الموسوعة الإلكترونية "وكيبيديا".

[40] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 107, colonne 2.

الأخطار البشرية المحْدِقة بها، قبل أن يختم مضمونها بالإشارة إلى وقوع مثل تلك الممارسات الممقوتة يوميا، وتحميل إدارته مسؤولية ذلك[41].

وهو في واقع الأمر، تحوّل إيجابي مفاجئ في غاية الأهمية لفائدة التّراث الأثري الجزائري، وتنظيم إدارته الفتية في غضون تلك المرحلة المبكّرة من تاريخها، إلاّ أنّ تلك التّعليمات، والأوامر الفوقية لم تكن تطبّق كلّها ميدانيا على الصّعيد المحلّي.

بينما جاء منشوره، المؤرّخ في 15 نوفمبر 1854م، الموجه لجميع المسؤولين العسكريين والمدنيين من قادة فيالق، ورؤساء مصالح، ومحافظين إداريين، خاضعين لسلطته يأمرهم فيه بإعداد جرد عامّ للآثار الجزائرية بما فيها آثار ومعالم الحضارة العربية الإسلامية[42]، حيث أوصاهم على التّعامل معها بنفس القدر من الاهتمام والاحترام المتعامل به مع الآثار الرّومانية؛ كما أمر المستشرق الفرنسي السّيد "باربروغر أدريان" (BERBRUGGER ADRIEN)[43]، محافظ "مكتبة – متحف مدينة الجزائر" آنذاك بتخصيص حيّز من اهتماماته البحثية لهذه الآثار[44].

وانتهاءً بمنشور الأمير "جيروم نابليون" (JEROME NAPOLEON)[45]، وزير الجزائر والمستعمرات، المؤرّخ في 31 ديسمبر 1858م[46]، حيث يُعتبر من وجهة نظر السّرد التّاريخي لترسانة هذه النّصوص التّشريعية بمثابة آخر نصّ تشريعي، تمّ استصداره في مجال إدارة التّراث الأثري الجزائري خلال فترة حكم الإدارة العسكرية، أو بالأحرى "مرحلة الإدماج" في ظلّ الاحتلال الفرنسي، الممتدّة ما بين سنتيْ (1830–1860)م.

---

41 DONDIN PAYRE (M), «L'armée d'Afrique face à l'Algérie romaine …», Op.cit, p 745.

42 OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 119, marge 5.

43 يُنظر ترجمته في ملحق التّراجم لدى نبيلة أولبصير: OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, pp 108 – 109, 323, colonne 2 – 324 colonne 1.

44 Ibid, p 108, colonne 1.

45 شخصية عسكرية وسياسية فرنسية لمع نجمها في ظلّ حكم الإمبراطورية الفرنسية الثّانية بقيادة بن عمّه الإمبراطور "نابليون الثّالث" (NAPOLEON III)، الذّي ألغى وزارة الحرب في طاقمه الحكومي، وتعويضها بوزارة جديدة اسمها "وزارة الجزائر والمستعمرات"، وتعيينه على رأسها بين سنتيْ (1858 – 1860)، ناهيك عن تدرّجه في مناصب سياسية وعسكرية أخرى عديدة. وهو من مواليد 9 سبتمبر 1822م، بينما كانت وفاته في العاصمة الإيطالية مدينة "روما" في 17 مارس 1891م، ينظر الموسوعة الإلكترونية "ويكيبيديا".

46 **Bulletin officiel de l'Algérie et des Colonies contenant les actes officiels relatifs à l'Algérie et aux Colonies**, publies du 24 juin au 31 Décembre 1858, Tome I, Imprimerie Impériale, Paris, 1859, pp 259–260; OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 132, colonne 2.

فبمجرّد تولّيه مهام الاستوزار لابن عمّه الإمبراطور، بادر إلى إصدار هذا المرسوم، المتضمّن أربع نقاط أساسية هي بهذا التّرتيب: تأسفه على فقد كمية معتبرة من الآثار الجزائرية للأسباب البشرية المشار إليها أعلاه، لما لها من أهمية في إعادة كتابة التّاريخ ورسم الخارطة الجغرافية القديمة لمنطقة الشّمال الإفريقي برمّتها في ظلّ الاحتلال الرّوماني؛ ثمّ سرد جملة من التّعليمات والتّوجيهات التّقنية، المتعلّقة بتقنيات رفْع، ونسخ الكتابات الأثرية اللاّتينية القديمة في ضوء توصيات عالم الكتابات الأثرية "رونيي ليون" (RENIER LEON)؛ ثمّ تسخير المقاولين في الكشف عن الآثار، أثناء إنجاز مشروعاتهم العمومية دون الحاجة إلى تخصيص ميزانية إضافية لتغطية نفقات التّنقيب الأثري المحترف في هذا المقام؛ ثمّ الدّعوة لاستحداث متاحف أثرية على الصّعيد المحلّي عبر كامل تراب الجزائر؛ ليُنهي منشوره مُنَوِّهًا بدور "مصلحة الهندسة العسكرية" وضباط الطّبوغرافية في رسم خرائط أقاليم البلاد، ومحاولة التّعرّف على مسالك، وعمران الاحتلال الرّوماني، قصد تخصيصه بخارطة جديدة واضحة المعالم[47].

إذ يتّضح من مضمون هذا المنشور أربع نقاط أساسية، أوّلا إغفال الحديث عن الآثار المحلّية غير الرّومانية، ممّا يُشكّل تراجعا واضحا للمكسب الذّي حقّقته في منشور الحاكم العام "روندون" من قبل (1854)م؛ ثانيا تخصيص الكتابات الأثرية اللاّتينية بوصفها مصدرا جديدا لكتابة تاريخ الاحتلال الرّوماني في المنطقة بعناية خاصّة، لم يوفّر لغيرها من الكتابات الأثرية بالجزائر، كالكتابات الفينيقية، والبونية، والعربية؛ ثالثا استبدال مكان تخصيص ميزانية خاصّة بالتّنقيب الأثري بحفائر المشروعات العامّة، المموّلة في إطار ميزانية قطاع الأشغال العمومية، رغم بعدها كلّ البعد عن تقنيات "الحفرية الأثرية"، وما قد ينجرّ عليها من أضرار في هذا المقام؛ رابعا حرصه الشّديد على إعداد خارطة واضحة المعالم للاحتلال الرّوماني القديم في ضوء الاكتشافات الأثرية المعاصرة.

ممّا يذكّرنا في واقع الأمر بتطابق وجهة نظره في هذا النّسق مع نظرة أحد زملائه المتعاقبين على وزرة الحرب، حيث وجه هذا الأخير رسالة إلى أمين "أكاديمية الكتابات والآداب الرّفيعة"، مؤرّخة في 18 نوفمبر 1833م بشأن أهمية دراسة مسالك وطرق المواصلات في التّعمير الرّوماني بالمنطقة من أجل تخصيصه بخارطة سياسية وإدارية[48].

[47] **Bulletin officiel de l'Algérie et des Colonies** …, Op.cit, Tome 1, pp 259–260.
[48] DONDIN PAYRE (M), «La commission d'exploration scientifique d'Algérie, …», Op.cit, p 21.

أي بعبارة أوضح اتخاذ الاحتلال الرّوماني القديم كمبرّر تاريخي للاسترشاد، والاحتذاء به من طرف الاحتلال الفرنسي في الفترة المعاصرة على حسب ما يمكن استنتاجه من إحدى تصريحات الأمير "جيروم" نفسه حينما قال ذات مرّة: "أنا جدّ مهتم بالدّراسة الرّامية إلى كتابة التّاريخ القديم لما لها من أهمية في تمحيص الاستعمار الرّوماني"[49].

3. هيكلة إدارة التّراث الأثري الجزائري واستغلاله (1830–1860)م:

استقراء تاريخ الإدارة العامّة خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر المعاصر، يوحي جليا بأنّ مقوّمات التّراث الأثري الجزائري لم تكن لها إدارة مهيكلة بشكل واضحٍ في بادئ الأمر، وكلّ ما هنالك هو إسناد بعض مهامه إمّا لمصالح تقنية تنشط في قطاعات أخرى، مثل "الهندسة العسكرية"، ومصلحة "الجسور والطّرقات" المدنية؛ أو اختزالها في شكل مَهَام، أو تكليف بأعمال فردية على هامش نشاطات الوظيفة الأساسية لبعض الإطارات المدنية والعسكرية، قبل الشّروع في عملية تنظيمها على نسق تنظيم مثيلتها بفرنسا بين سنتيْ (1843-1854)م، كما هو مفصّل أدناه.

هذا ما يمكن أن يُستخلص على الأقلّ من مضمون نصّ الرّسالة الموجهة من السّيد وزير الحرب "جون دو-ديو سول"، الملقب بـ: "دوق دالماسيا" إلى حاكم الجزائر العام، المشير "بيجو" في 29 نوفمبر 1843م، حيث جاء فيها بهذا الشّأن ما معناه: "قصد معرفة الرّصيد الأثري في الأراضي المحتلّة، والاطلاع على حالة حفظه، وتقدير أهميته، تمهيدا لتخصيصه بجردٍ شاملٍ، فإنّ ضُبّاط القيادة العامّة، وضبّاط مصلحة الهندسة العسكرية، ومهندسوا الجسور والطّرقات، والمهندسون المعماريون المنتسبون لمصلحة أشغال الاستيطان، مدعوّون لإعداد الرّفع (مخططات، ومقاطع، وتفريغ للواجهات)، ودعم ذلك بلمحات تاريخية حول الأصل الحضاري لتلك المعالم والمواقع الأثرية القديمة، وتقدير أعمارها. وذلك بما فيها المعالم المرممة في وقتٍ سابقٍ، وإعادة استغلالها في وظائف مدنية أو عسكرية أخرى ... عندما تصلني تلك الوثائق، والاطلاع عليها، وتمحيصها، ستتكون في ذهني فكرة واضحة حول أهمية تلك المعالم والمواقع المنتشرة عبر التّراب الجزائري؛ وساعتها فقط يمكنني إصدار تعليمات جديدة بغرض تسوية وضعيتها على النّحو المعمول به في فرنسا منذ خمسين (50) عامًا في مجال تثمين الآثار القديمة، والنّظر في مسألة حفظها، وترميمها إن كانت في حاجة إلى ترميم"[50].

[49] Ibid, p 21.

[50] **Lettre du Ministre de la guerre, Duc de Dalmatie au maréchal Bugeaud, Gouverneur général de l'Algérie, Paris 29 Novembre 1843**, Fonds ministériels, F80.1589, In: **Archives du gouvernement général de**

1.3. مصلحة الجسور والطّرقات: بعدما احتلّت القوّات الفرنسية مدينة الجزائر، وجدت نفسها أمام تحدّيات جديدة، أبرزها مسألة إيواء فِرَق الجيش المحتلّ، وتخزين مؤونته، وعتاده الثّقيل والمتوسط، وتأمّينه من أخطار مقاومة شعبية عارمة، قد تنطلق في أيّة لحظة من أيّة نقطة كانت، على خلاف ما هو متعارف عليه في تحركات الجيوش النّظامية المكشوفة نسبيا. ممّا ذكّرهم بوضعية الجيش الفرنسي في مُدُن وأرياف فرنسا خلال أحداث ثورتها الدّاخلية في نهاية القرن الثّامنة عشر (18) ميلادي، لما كُلّف بمهمة حفظ النّظام هناك؛ وكيف ألهمت تلك الأحداث الدّامية الفكر "النّابليوني" في وضع تصوّر عمراني جديد يتمشى مع الخطط الأمنية، الرّامية إلى إجهاض كلّ عصيان مدني، وتبديد الثّورات الشّعبية بداخل فرنسا ذاتها، وفي مستعمراتها فيما بعد، اعتمادا على قوّات الجيش لمراقبة السّاحات العامّة، والأحياء، والمداخل، والشّوارع بداخل المدن، وتطويقها من الخارج عن طريق إعادة تنظيم عمران هذه الاخيرة على نحوٍ يسمح بتحرّك فرق الجيش، واجتماعه فيها دون خطر أو مشقة[51].

ففي خضم هذه الظّروف التّاريخية المتميّزة، وجد قادة حملة الاحتلال الفرنسي أنفسهم بحاجة إلى تجديد عمراني سريع للمدن التّاريخية الجزائرية العريقة، مثل تلمسان، ووهران، ومليانة، وبجاية وقسنطينة، وعنابة؛ ومصادرة المرافق الدّينية فيها كالمساجد، والمرافق الثّقافية كمدارس التّعليم[52]، والاستيلاء على قصور ودور الأهالي في المناطق الحضرية عن طريق المناقصات العامّة[53]، ثمّ تسخيرها في خدمة مشروعات التّمكين لفرق الاحتلال وفيالقه؛ ناهيك عن هدم بعضها عَمْدًا في سبيل رسم شبكة شوارع، وساحات عامّة جديدة، تؤمّن أفراد الجيش الفرنسي أثناء تجمّعه، وتحرّكه داخل التّجمعات السّكنية الجزائرية ليلا ونهارا، بعيدا عن الخطر المحتمل للمقاومين الجزائريين.

إلاّ أنّ فِرَق "الهندسة العسكرية" المرافقة لهذا الجيش لم تكن قادرة على تأمّين كلّ تلك الخدمات بمفردها في وقتٍ وجيزٍ، كما يتطلّب ذلك الظّرف الاستثنائي، فلجأ قادة الجيش لدعمها بمتعاملين مدنيين من القطاعيْن (العامّ والخاصّ)، وفي مقدمتهم "مصلحة الجسور والطّرقات" بالنّظر

---

l'Algérie (GGA), conservées au Centre des Archives d'Outre-mer (CAOM), Aix-en-Provence, France; OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 96 colonne 2.

[51] MALVERTI (X) & PICARD (A)**,** «Les villes coloniales fondées entre 1830 et 1880 en Algérie, les traces de villes et le savoir des ingénieurs du génie», Rapport de recherche, n° 489/88, AGERA, France, 1988, pp 3-5.

[52] وكان ذلك بموجب قرار 7 ديسمبر 1830م، ينظر: OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 84 col 1.

[53] Ibid, p 84 colonne 1.

لخبرتها الطّويلة في مجال إنجاز المنشآت العامّة، وشقّ الطّرق للرّبط بين التّجمعات السّكنية، والمناطق المعزولة، والبناء بشكل عام، وإمكانية وفائها بالتزاماتها في هذا الشّأن[54].

فكان انطلاق أوّل مشروع مُنْجزٍ لها في البلاد بمدينة الجزائر، يوم 7 أكتوبر 1831م، والمتمثّل في تحديث مخطط تلك المدينة التّاريخية العريقة (القصبة)، الرّامي إلى استحداث "ساحة الحكومة" (ساحة الشّهداء حاليا)، وفتح أبرز الشّوارع الرّئيسية المعروفة حاليا بأسفل قصبة مدينة الجزائر اليوم، وفي مقدمتها النّهج الرّابط بين "باب عزّون" شرقا، و"باب الواد" غربا؛ وبناء أسواق على النّمط الغربي، شأن أقبية الجامع الجديد، إلى جانب تدعيم وإصلاح المنشآت الدّفاعية المتضرّرة هناك[55].

ممّا أفضى إلى الهدم العمدي للمعلم التّاريخي العريق، المعروف باسم "جامع السيّدة" (الصّورة: 07) في السّنة الموالية (1832)م على يدي "مصلحة الجسور والطّرقات" أثناء إنجازها مشروع "ساحة الحكومة"؛ وإجراء تعديلات معمارية عميقة على مسجد "كتشاوة" في سبيل تحوّيلة إلى كنيسة كاثوليكية خلال الفترة الممتدّة ما بين سنتيْ (1845–1860)م[56].

وبشكل مجمل فقط تضافرت جهود "مصلحة الهندسة العسكرية" مع نظيرتها المدنية "مصلحة الجسور والطّرقات" في تسخير مقوّمات التّراث الأثري الجزائري ومعالمه التّاريخية لتنفيذ مشروعات الاستيطان عبر كامل التّراب الجزائري[57]، حيث تمّ اتخاذ المواقع الأثرية، وأطلال المعالم المنهارة، أو المهدمة عمْدا كمحاجر لجلب خام البناء، شأن مدرّجات المسرح الرّوماني بمدينة سكيكدة، وأعمدة بيت الصّلاة بجامع "السّيدة" المستخدمة في رفع أقواس الرّواق المضاف بمؤخّرة الجامع الكبير على مستوى شارع البحرية بمدينة الجزائر (الصّورة: 08) على سبيل الذّكر لا التّخصيص والحصر[58]، فيما تمّ تغيير هيئة بعض المعالم التّاريخية، كجامع كتشاوة الآنف الذّكر، وإصلاح بعضها الآخر، المتضرر بفعل معارك الحرب وعاديات الزّمن، وتوسعته بلا قيود أو ضوابط

[54] BENKADA (S), «Savoirs militaires et modernité urbaine coloniale. Le rôle des ingénieurs du génie dans la transformation des villes algériennes: Le cas d'Oran (1831-1870)», In: **Insaniyat**, n° 23–24, 2004, p 148.
[55] DE BUSSY (P. G), **De l'établissement des français dans la régence d'Alger; et des moyens d'en assure la prospérité suivi d'un grand nombre de pièces justificatives**, Imprimerie de l'Institut, Paris, 2ème édition, 1839 p 430; OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 84 col 1.
[56] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 84 col 1.
[57] **Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie précède de l'exposé des motifs et du projet de loi portant demande de Crédits extraordinaires au titre de l'exercice 1838**, Imprimerie royale, Paris,1838, pp 176-78; **Collection des actes du Gouvernement depuis L'occupation D'Alger Jusqu'au 1er Octobre 1834**, Op.cit, pp 203-204; DE BUSSY (P. G), Op.cit, p 428.
[58] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 85 colonne 1.

تقنية في كثير من الأحيان، شأن جامع قصبة مدينة بجاية المحوّل إلى مستشفى عسكري في شهر نوفمبر 1845م[59]، ثمّ نعت تلك الاعتداءات الصّارخة في حقّ التّراث الأثري والمعماري بمصطلح ناعم، ألا وهو "التّرميم" (RESTAURATION)، أو "ترميم المعالم التّاريخية" بالرّغم من بُعْده الواضح عن مبادئ التّرميم الحقيقي، الذّي لم يعرفه التّراث الأثري الجزائري في واقع الأمر، إلاّ بعد سنة 1880م، تاريخ استحداث "مصلحة المعالم التّاريخية" (SERVICE DES MONUMENTS HISTORIQUES) لأوّل مرّة في الجزائر[60].

2.3. مصلحة المباني المدنية: ارتكبت "مصلحة الهندسة العسكرية" في بداية الاحتلال، أثناء قيامها بالمهام المسندة إليها، والمتمثلة أساسا في: تسيير أشغال الجيش، وإنجاز مشروعات البناء، وإصلاح وصيانة الحصون، وبقية العمائر العسكرية، ومسح الأراضي، وإعداد خرائط ومخططات الأقاليم، وإعداد خطط الهجوم والدّفاع التّكتيكي والاستراتيجي بداخل التّجمعات السّكنية الحضرية، وتحصين مدن الاستيطان الجديدة[61]، أخطاءً جسيمة في حقّ التّراث الأثري الجزائري على حدّ اعتراف وزير الجزائر والمستعمرات، الأمير "جيروم"، حيث قال في إحدى تصريحاته، ما نصّه بالحرف الواحد: "أسوأ شيء قمنا به في هذا البلد [يعني الجزائر] ولا يمكن جبره، هو ما ارتكبته مصلحة الهندسة العسكرية من أخطاء، وما ترتب عليها من عواقب وخيمة، حيث لا تسع بضع مجلّدات ضخمة لتعديدها"؛ قبل أن يستدرك ذلك مُعَلّلا: "فقد كانت مُرْغمةً على ذلك لالتزامها ببناء الحصون، والموانئ، وشقّ الطّرق، ومدّ الجسور، وتشييد المنازل، واضطرارها لاستخدام مواد الخام المتوفرة، أي الحجارة الأثرية المصقولة سواء كانت منقوشة، أم لا"[62].

وهو ما يؤكّد بوضوح أنّ الانتقادات الموجهة للإدارة العسكرية، كما هي موضحة في العنصرين السّابقين، ولاحقا، لم تأت من العدم، وإنّما كانت مبنية على أدلّة دامغة، ممّا دفع بهذه المصلحة لاستحداث مصلحة فرعية للتّغطية عن هذه الجرائم، وكبح ألسنة المنتقدين لسياستها تجاه التّراث الأثري الجزائري، ألا وهي: "مصلحة المباني المدنية"، وذلك بموجب مُقرّرة (DECISION) وزارية مؤرّخة بين 25 مارس و05 أغشت 1843م للاضطلاع بالمهام المنوطة بحفظ التّراث الأثري

[59] Ibid, p 84 colonnes 1-2.
[60] Ibid, p 85 colonne 1.
[61] BENKADA, Op.cit, p 137.
[62] DONDIN PAYRE (M), «L'influence de Napoléon III sur l'archéologie algérienne», In: **Napoléon III et l'archéologie. Une politique archéologique nationale sous le Second Empire**, Bulletin de la Société Historique de Compiègne, n° 37, 2001, p 195.

والمعماري على النّسق المتعارف عليه وقتها بفرنسا[63]، وتكليف السّيد "شارل تكسييه" بذلك على النّحو المبين في موضعه من قبل. حيث دام نشاطها تِسعًا وعشرين (29) سنة تقريبا، وبالضّبط من صيف 1843م إلى ديسمبر 1872م[64]؛ إلاّ أنّ مردودها في مجال حفظ وتثمين التّراث الأثري الجزائري كان ضحلا للغاية بسبب أولوية تمرير المشروع الاستيطاني على حساب حماية مقوّمات التّراث الأثري والمعماري الجزائري، كما يمكن لمس ذلك بوضوح في التّقارير الدّورية التّي كان يحرّرها "شارل تكسييه" نفسه.

ومع ذلك، هناك بعض الاستثناءات القليلة، قَدَّمت فيها الإدارة العسكرية المحتلّة تنازلا طفيفا لفائدة حفظ التّراث الأثري والمعماري الجزائري، وذلك بقبول إجراء تعديلات بسيطة على بعض مشروعاتها الاستيطانية، لعلّ من أبرزها مثال فتح "ساحة الحكومة" بالقصبة السُّفلى من مدينة الجزائر، حيث اقتضت الدّراسة التّمهيدية للمشروع هدم المسجديْن الحنفيين الكبيريْن: "جامع السّيدة"، و"الجامع الجديد" من أجل رسم باحة مربعة الأضلاع بحسب ما جاء في تصميم المهندس المعماري المدني "لوفيني" (LUVINI)، الذّي شرع في هدم "جامع السّيدة" (الصّورة: 07)، إلاّ أنّ احتجاج قائد كتيبة "الهندسة العسكرية" عليه، الضّابط "لومارسييه" (LEMERCIER) أمام القائد العام للقوّات الفرنسية بالجزائر في ذلك الوقت اللّواء "بَارْتِزان"، أنقض الجامع الجديد من معاول الهدم، وإعادة رسم تلك السّاحة في هيئة خماسي الأضلاع بدل مخططها القاعدي المربع الشّكل[65].

3.3. لجنة المباني المدنية الجزائرية: هي هيئة إدارية سامية، مستقلّة عن تأثيرات قادة الإدارة العسكرية بالجزائر لوجودها الدّائم في باريس، وانتسابها لوزارة الأشغال العمومية، فضلا عن تمتعها بصلاحيات واسعة، حيث أُسندت إليها مهمة دراسة مشروعات المباني المدنية بالجزائر، والنّظر في مدى قابليتها للإنجاز على أرض الواقع، وتقدير ميزانياتها منذ تأسيس "مصلحة المباني المدنية بالجزائر" عام 1843م، وقد ترأسها لأوّل مرّة الأستاذ "لوي هيبوليت لوبا" (LE BAS LOUIS

[63] **Tableau de La situation des établissements français dans l'Algérie (1843-1844)**, Imprimerie royale, Paris,1845, p165; OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 96 colonne 1.

[64] أكثر تفاصيل ينظر: BURTH-LEVETTO (S), «Le Service des bâtiments civils en Algérie (1843–1872). Entre discours et réalité », In: **Revue d'Occident Musulman et de la Méditerranée**, N° 73–74, 1994, pp 137–152.

[65] RAVEREAU (A), «Le Centre d'Alger en 1830», In: **Revue d'Occident Musulman et de la Méditerranée**, N° 31, 1981, p 77; OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 84 colonne 1.

HIPPOLYTE)، أستاذ بالمدرسة العليا للفنون الجميلة بباريس، ورئيس "مصلحة العمارة" في لجنتها العلمية[66].

إلاّ أنّ ميلاد هذه اللّجنة، يُعدّ بمثابة جنينا ميّتا، حيث لم نقف على أيّ دورٍ مشرّفٍ لها في مجال حماية التّراث الأثري الجزائري وتثمينه بالرّغم من كوْنه أحد انشغالاتها الأساسية. إذ لم تستفد من استقلاليتها التّامة عن قادة الإدارة العسكرية بالجزائر؛ كما لم نفهم سبب تحاشيها استخدام مبدأ رفض منح الأغلفة المالية للمشروعات العسكرية المضرّة بمقدرات التّراث الأثري الجزائري، كورقة ضغط ضدّ قادة الإدارة العسكرية بالجزائر آنذاك؛ لاسيما وأنّ المهندس المعماري الشّهير، "أمابل رافوزيي" (AMABLE RAVOISIE)، أحد الفاعلين الرّئيسيين في حملة الاستكشاف العلمي للجزائر بين سنتي (1840–1842) كان عضوّا بها[67]، وقد عان كثيرا من مضايقات الجيش عليه، أثناء تأدية مهامه في جرد التّراث المعماري الجزائري ميدانيا على حدّ اعترافه بذلك في مقدمة كتابه حول "الفنون والعمارة".

4.3. المتاحف الفرنسية في استقبال غنائم الحرب الجزائرية: كانت فرنسا في هذه المرحلة من الاحتلال، تعتبر التّراث الأثري الجزائري بشكل خاص، والتّراث الثّقافي بشكل عام بمثابة غنيمة حرب، وجب الاستحواذ عليها بشتّى الطّرق، وأخذ منه ما تراه مناسبا لها[68]. وكانت البداية في الفاتح مارس 1833م بنقل شاهد قبر لاتيني مسيحي لامرأة اسمها "أبريليا فيديليس" (APRILIA FIDELIS)، مؤرّخ في سنة 557 ميلادي. وبعد فحصه وتفكيك كتابته من طرف عضوّ "أكاديمية الكتابات والآداب الرّفيعة"، السّيد "ديرو دو لا مال" (DUREAU DE LA MALLE)، أوْصى في تقرير خبرته بضرورة إيداعه في إحدى المتاحف الفرنسية، حيث تمّ إلحاقه بمقتنيات جناح الآثار القديمة التّابع للمكتبة الملكية (المكتبة الوطنية القديمة بشارع "رِيشْليو" حاليا)[69].

تلاها تحوّيل كنوز أثرية أخرى عديدة[70]، قد يكون من المناسب الاستشهاد ببعض أمثلتها المهمّة خلال هذه المرحلة التّاريخية (1830–1860)م، وفي مقدمتها ما جمعه موكب وليّ العهد

[66] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 96 colonne 2.
[67] BURTH-LEVETTO, Op.cit, p 138.
[68] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 109 colonne 1.
[69] **JOURNAL DES SAVANTS**, Année 1837, Imprimerie royale, Paris, pp 705 - 706.
[70] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, pp 76 – 82.

"دوق أورليون" (DUC D'ORLEANS)[71] أثناء رحلته الاستعراضية بين مدينتي قسنطينة والجزائر عام 1839م، أي في عقب احتلال مدينة قسنطينة بنحو سنتين (1837)م[72]، حيث مرّ على مواقع أثرية ومناظر طبيعية هامّة، أبرزها موقع وادي العثمانية بولاية ميلة اليوم، وموقع جميلة بولاية سطيف، ومضيق "بِبَان الحديد" (أبواب الحديد) بولاية برج بوعريريج، المخلّد في لوحات فنّية من إنجاز الرّسام الشّهير "أدريان دوزا" (ADRIEN DAUZATS) (1804–1868)م[73]، المكلف بتغطية وتوثيق رحلة هذا الأمير فنّيا.

مرورا بالكمّ الهائل من صناديق الآثار والتّحف الفنيّة المحوّلة من طرف بعثة استكشاف الجزائر علميا بأمر من هذا الأمير، وبإشراف المهندس المعماري "أمابل رافوزيي" (1801–1870)م[74]، وضابط المدفعية، النّقيب "أدولف دولامار" (ADOLPHE DELAMARE) (1793–1861)م[75]، المكلّفيْن في خضم حملة استكشاف الجزائر علميا بين سنتي (1840–1845)م، بإحصاء الأثار (اللّقى الأثرية المنقولة) بالنّسبة للضّابط العسكري[76]، وجرد التّحف الفنّية، والتّماثيل المنحوتة، والعمارة بالنّسبة للمهندس المعماري[77]، حيث أقْدمَا على تحوّيل صناديق عديدة مملوءة

---

[71] لقبه الكامل: "فاردنوند فيليب دوق أورليون"، وهو الابن البِكْر للملك الفرنسي "لويس فيليب"، ملك فرنسا بين سنتيْ (1830 – 1848)م، ووليّ عهده قبل الإطاحة بهذا الأخير في عام 1848م؛ وقد كانت جولته الاستعراضية بين شهريْ سبتمبر ونوفمبر من عام 1839م، أكثر تفاصيل بشأنها ينظر: OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 29 colonne 1.

[72] Ibid, p 96 colonne 2.

[73] حول سيرة هذا الفنّان الذّائع الصّيت، وأبرز منجزات مهمته الفنية والتّاريخية بالجزائر، ينظر: Ibid, pp 29 colonne 1-44.

[74] ينظر ترجمته في ملحق التّراجم بأطروحة نبيلة أولبصير: Ibid, pp 341 col 1–342 col 1.

[75] ينظر ترجمته في ملحق أطروحة أولبصير: OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 329 col1–30 col 1.

[76] تمّ نشر أعمال هذا الضّابط العسكري الهاوي لرسم الآثار، كما تؤكّده أعماله الفنية، الخالية من التّعليقات العلمية لمكتشفاته الأثرية، ممّا اضطر زعيم المدرسة "الكولونيالة" في التّاريخ القديم بشمال إفريقيا الدّكتور "ستيفان غزال" (STEPHANE GSELL) تخصيصها بكتاب خاص عام 1912م؛ ناهيك عن خلافه الحاد مع "رافوزيي"، ممّا دفع بهما الأمر إلى تكرار بعض الرّفوع الأثرية والمعمارية، أكثر تفاصيل ينظر كتابه: DELAMARE (AD. H. AL), **Archéologie**, Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842, 1843, 1844, 1845, Publiée par ordre du gouvernement et avec le concours d'une commission académique, Imprimerie nationale, Paris, 1850.

وكتاب: GSELL (ST), **Archéologie**, **Texte explicative des planches de AD. H. AL DELAMARE chef d'Escadron d'Artillerie, Membre de la commission scientifique de l'Algérie**, Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840 – 1845, Editeur Ernest LEROUX, Paris, 1912.

[77] RAVOISIE (A), **Beaux-Arts, Architecture et sculpture**, Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842, Publiée par ordre du gouvernement et avec le concours d'une commission académique, Editeurs Librairie de FIRMIN Didot frères, Paris, 1846 (Tome 1), 1850 (Tome 2), 1851 (Tome 3).

بالآثار في هذا النّسق إلى جناح الآثار الجزائرية بمتحف "اللّوفر"[78]، كما يؤكّده تنديد المستشرق الفرنسي "أغست شاربونو" (CHERBONNEAU AUGUSTE)[79] في وقتٍ لاحقٍ بما أحدثه الفرنسيون من نزيف حادّ في حقّ الآثار الرّومانية بقلب مدينة سكيكدة (PHILIPPEVILLE) لوحدها سنة 1843م، أي في عزّ هذه الحملة الاستكشافية، قائلا: "أحدثت الدّولة [يعني الحكومة الفرنسية] نزيفا حادّا في حقّ اللّقى الأثرية بمدينة فيليب فيل"[80].

وانتهاءً بأعمال بعض العلماء الموالين للجيش الفرنسي من المناصرين لمشروع الاحتلال الفرنسي بالجزائر[81]، حيث كانت من بين غايتهم من التّنقيب الأثري، هو إثراء مجموعات المتاحف الفرنسية بمقتنيات أثرية جديدة، شأن عالم "الكتابات الأثرية اللاّتينية" "ليون رونيي"، الذّي أقدم في محاولته الأولى على تحوّيل لوحة الفسيفساء المعروفة باسم "لوحة الفصول الأربعة" من موقع "لومباز" (LAMBESE) الأثري إلى باريس، إلاّ أنّ وزير الحرب سرعان ما رفض ذلك العرض بحجة الكلفة الباهظة لتكاليف العملية؛ قبل أن يُقبل على تحوّيل معه إلى باريس ثلاث آلاف (3000) ناقشة أثرية لاتينية كاملة في عقب الفراغ من جولة أبحاثه الميدانية بمنطقة الشّرق الجزائري في الفترة الممتدّة ما بين سنتي (1851–1854)م[82]، ويخصها من حسن الحظّ بنشر خاص في كتاب موسوم بـ: "الكتابات الرّومانية بالجزائر" سنة 1858م[83].

وفي مقابل ذلك، وبإيعازٍ من وزير الحرب، أقبل الملك الفرنسي "لويس فيليب" على إصدار ظَهِيرًا ملكيًا، مؤرّخًا في 26 أغشت 1845م، يقضي باستحداث جناح الآثار الجزائرية على مستوى "متحف اللّوفر"، قصد عرضها أمام الشّعب الفرنسي بباريس إلى جانب الآثار الفرعونية، والآثار

[78] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, pp 76 colonne 2 – 77 colonne 1.

[79] اسمه الكامل "أغست جاك شاربونو"، وُلد في سنة 1813م، وتوفي عام 1882م، حيث تدرّج في عدّة مناصب بيداغوجية وأكاديمية، أبرزها مدير المتوسطة العربية الفرنسية بمدينة الجزائر، ثمّ مفتش المدارس الإسلامية للتّعليم العالي، وفي نفس الوقت مراسل المعهد الفرنسي، ثمّ أستاذ مبرّز للغة العربية في مدرسة اللّغات الشّرقية الحيّة، ومترجم من العربية إلى الفرنسية، ألّف بالعربية، وترجم منها إلى الفرنسية أكثر من تسعين (90) عملا. إذ يعود إليه فضل تأسيس "جمعية أثار عمالة قسنطينة" (SOCIETE ARCHEOLOGIQUE DU DEPARTEMENT DE CONSTANTINE)، وشغل منصب الأمين العام ضمن طاقمها المسير، ينظر: DataBNF.

[80] **Recueil des Notices et Mémoires de la Société Archéologique de la Province de Constantine**, Constantine / Alger / Paris, (1860–1861), p 232.

[81] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 104 colonne 1.

[82] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 104 colonne 1.

[83] RENIER (L), **Inscriptions romaines de l'Algérie**, Imprimerie Impériale, Paris, 1858.

اليونانية هناك[84]. بعدما أصبح كمّ هذه الآثار المهربة كافيا لفتح جناح عرض كبير يضاهي جناح الآثار اليونانية والفرعونية القديمة بمتحف اللّوفر، ناهيك عن بقية المقتنيات الموجهة لمتاحف فرنسية أخرى، كجناح الآثار القديمة بالمكتبة الملكية الآنفة الذّكر.

5.3. المتاحف الأثرية المحلّية: كان غرض استحداث المتاحف الأثرية بالجزائر في بداية منشئها بأن تكون "مقرّات أرشيف" تحفظ "الأرشيف المادّي"، المتعلّق بالتّاريخ الحضاري للمجتمع الجزائري عبر العصور، قصد وضعه خامّا إلى جانب مخطوطات المكتبات في متناول الباحثين المدنيين والعسكريين، المكلّفين بتوطيد دعائم الاحتلال في البلاد، والتّمكين للاستيطان الغربي الدّائم بالجزائر[85].

إذ تعود فكرة إنشاء أوّل متحف في الجزائر إلى نهاية سنة 1833م، تاريخ مبادرة الملحق المدني بالجزائر السّيد: "برسون ستانيلا" (BRESSON STANISLA)[86] إلى اقتراح فكرة إنشاء متحف أثري بالجزائر على وزير الحرب[87]، حيث صدر قرار التّأسيس في 05 نوفمبر 1835م[88]، فيما تأخّر تجسيد القرار ميدانيا إلى غاية شهر يناير من عام 1838م[89]؛ تاريخ إلحاق مقرّ هذا

---

[84] **Bulletin Officiel des actes du Gouvernement depuis le N° 192 bis au N° 215 bis**, Ministère de la Guerre, Année 1845, Tome 5, Alger, 1846, p 185.

[85] شيبان (يمينة) وشرقي (الرزقي)، "المتاحف الأثرية المبكرة في الجزائر خلال القرن (19)م (ظروف نشأتها، أغراض استحداثها، إدارتها دراسة تحليلية)" في مجلّة: **أدوماتو**، مؤسسة عبد الرّحمن السّديري، حائل (المملكة العربية السّعودية)، العدد: 42، 2020، ص 65 عمود 2- 68 عمود 2.

[86] سياسي فرنسي محنّك، اسمه الكامل "ماري ستانيلا هيكتور برسون" من مواليد 15 فبراير سنة 1794م، وتوفي في 13 مايو 1843م بالعاصمة الفرنسية باريس. شغل عدّة مناصب سياسية وإدارية بفرنسا، كما في الجزائر، منها نائب في المجلس الوطني الشّعبي (البرلمان) بفرنسا، ومنصب الملحق المدني بالجزائر منذ سنة 1833م، ثمّ مدير عام للغابات في سنة 1840م، حيث بذل قصارى جهده لإنشاء ذلك المتحف المبكّر، كما يدلّ عليه وقوع هذا الأخير في ضائقة مالية أفضت إلى حلّه، وبيع مقتنياته في المزاد العلني بالفرنك الفرنسي الرّمزي بعد تخلّيه عن دعمه، أكثر تفاصيل حول سيرته الذّاتية، والتّاريخ المضطرب لهذا المتحف يُنظر: شيبان وشرقي، مرجع سابق، درياس (لخضر)، "كلمة الافتتاح"، في: **حوليات المتحف الوطني للآثار**، العدد: 06 (عدد خاص بمناسبة الاحتفال بالذّكرى المئوية لتدشين المتحف الوطني للآثار: 1897–1997)، ص 3–9؛ BERBRUGGER (A), **Bibliothèque-Musée d'Alger**, Op.cit, pp 6 – 16; OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 13.

[87] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 109.

[88] MARYE. G. & WIERZEJSKI. J. 1899. **Catalogue illustré du Musée National des Antiquités Algériennes**, Léon Edition, Alger, p 10.

[89] شيبان وشرقي، مرجع سابق، BERBRUGGER (A), «Introduction», **Revue Africaine**, Editeur Adolphe JOURDAN, Alger, Volume 01, 1856, p 6.

المتحف بمقرّ المكتبة المنشأة في عام 1835م، وصهرهما في تسمية مركبة واحدة: "مكتبة ومتحف" مدينة الجزائر[90]؛ حيث كان آخر مقرّ لهما، قصر "مصطفى باشا"[91] (الصّورة: 06) بقلب قصبة مدينة الجزائر العاصمة[92]؛ قبل أن يتحوّل إلى مصدر اقتباس واستلهام لإنشاء بقية المتاحف الأثرية، والفنيّة، والتّاريخية في البلاد لاحقا[93]، بدءً بظهور متحف آثار مدينة "شرشال" في سنة 1840م[94].

مبادرة تمهيدية، سرعان ما عزّزتها وثمّنتها تعليمات برقية وزير الحرب، الموجهة للحاكم العام بالجزائر "روندون" في سنة 1847م، المتعلّقة باستحداث "مخازن خاصّة" (LOCAUX SPECIAUX) لإيداع المقتنيات الأثرية والفنية، وضرورة تكليف شخص مؤهّل يرعاها؛ فضلا عن تخصيصها، ولأوّل مرّة في تاريخ إدارة التّراث الأثري الجزائري بميزانية خاصّة بصرف النّظر عن قلّة غلافها المالي، تُقْتَطع من الميزانيات العامّة الخاصّة بتسيير البلديات، المحتضنة لمستودعات تلك المتاحف النّاشئة على الصّعيد المحلّي[95].

6.3. المفتشية العامّة للمعالم التّاريخية ومتاحف الآثار الجزائرية: نتيجة كثرة الآثار المكتشفة على الصّعيد المحلّي، وتكديسها في مستودعات غير لائقة، حيث أصبحت بمثابة عبء ثقيل على المسؤولين الإداريين المحلّيين، بادر هؤلاء إلى مراسلة مدير الدّاخلية، والحاكم العام لاستحداث آلية تسهر على إدارتها، وتوفير لها مناخ حفظ ملائم في مقرّات جديدة تليق بمقامها[96]؛ انتهت بتنصيب "أدريان باربروغر" من طرف وزير الحرب الكومت "فايون" (VAILLANT) يوم 13 أكتوبر 1854م في منصب "المفتش المكلّف بالمفتشية العامّة للمعالم التّاريخية ومتاحف آثار الجزائر"، حيث طُلب منه القيام بجولة تفقدية تفتيشية مرّة واحدة في السّنة

---

[90] BERBRUGGER, **Bibliothèque-Musée d'Alger**, Op.cit, pp 6 – 10.

[91] أوّل معلم جزائري يُصنّف، وكان ذلك في سنة 1862م بعد مفاوضات عسيرة بين المستشرق "أدريان باربروغر" والإدارة العسكرية، المقبلة على هدمة، واستغلاله في أغراض أخرى على حدّ ذكر تفاصيل واقعته في العدد الأوّل 1856م من المجلّة الإفريقية: BERBRUGGER (A), «Introduction», Op.cit

[92] BERBRUGGER, **Bibliothèque-Musée d'Alger**, Op.cit, p 8.

[93] أكثر تفاصيل حول ظروف استحداث تلك المتاحف الأثرية على الصّعيد المحلّي، ينظر: OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, pp 106 colonne 2 – 108 colonne1.

[94] GAUCKLER (P), **Musée de Cherchell,** Série Musées et Collections Archéologiques de l'Algérie, et de la Tunisie, éditeur LEROUX Ernest, Paris, 1895.

[95] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, pp 106 colonne 2–107 colonne1.

[96] أكثر تفاصيل حول هذه الشّكاوى، ومراسلاتها، يُنظر على سبيل المثال: OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, pp 106 colonne 2–108 colonne 1.

خلال عطلته السّنوية[97]، أي على هامش وظيفته الأساسية، المتمثلة في منصب محافظ لمكتبة ومتحف مدينة الجزائر، زيادة على رئاسته للجمعية التّاريخية الجزائرية الآتية الذّكر، والإشراف على طاقم تحرير "المجلّة الإفريقية" الذّائعة الصّيت. وهو ما جعل تلك الهيئة المستحدثة فيما يبدو قليلة الفاعلية ميدانيا.

7.3. الجمعيات العلمية الجهوية: نظرا لفشل الهيكلة الإدارية، وتقاعس الجهات الرّسمية في إدارة السّلطة العسكرية بالجزائر، وحكومتها المدنية بفرنسا على توفير حماية حقيقية للتّراث الأثري الجزائري، وتأمّينه من مختلف الأخطار البشرية المحدقة به، برزت أصوات جمعيات، وأكاديميات علمية كثيرة، منددّة بذلك، حيث لم تتردّد نعت ما تعرّض إليه التّراث الأثري الجزائري بأوْضع النّعوت، كالنّهب، والتّشويه العمدي في سبيل إرساء دعائم الاستيطان الغربي بالمستعمرة؛ وفي ذات الوقت نوّهت بجهود "الجمعية الفرنسية"، المنشأة عام 1834م، الرّامية إلى حفظ وتوثيق المعالم التّاريخية بفرنسا، كما ثمّنت استياءها الصّريح لما يتعرّض له التّراث الأثري الجزائري في هذا النّسق العام؛ داعين الدّولة الفرنسية بانتهاج نفس المسلك مع الآثار الجزائرية، بدل سياسة الكيْل بمكياليْن[98].

وفي خضم هذا النّقاش العلمي الحادّ حول وضعية التّراث الأثري الجزائري المزرية في ظلّ حكم الإدارة العسكرية الفرنسية، وبالضّبط في عقد خمسينيات القرن التّاسعة عشر (19) ميلادي، جاء تأسيس الجمعيات العلمية الجهوية لحماية وترقية التّراث الأثري الجزائري، تحت الرّقابة المباشرة للعسكريين أنفسهم، بدْءً بـ: "جمعية أثار عمالة قسنطينة" (SOCIETE ARCHEOLOGIQUE DE LA PROVINCE DE CONSTANTINE) بمبادرة من الثّلاثي الآتي: المستشرق "شاربونو"، ومدير التّحصينات بعمالة قسنطينة العقيد "كرولي" (CREULLY)، وعالم الكتابات الأثرية اللاّتينية "ليون رونيي"، وكان ذلك في سنة 1852م، حيث تمكنت من إنشاء متحف أثري جهوي، وهو المعروف اليوم باسم "المتحف العمومي الوطني سيرتا بقسنطينة"، وإصدار حولية علمية متخصصة، أخذت في بادئ الأمر عنوان: "حولية جمعية آثار عمالة قسنطينة" سنة 1853م، قبل أن يُغير عنوانها بعد صدور العدد الرّابع منها إلى: "مدوّنة نصوص ومذكرات جمعية آثار عمالة قسنطينة" (RECUEIL DES NOTICES ET MEMOIRES DE LA

[97] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, p 108 colonne 1.
[98] Ibid, p 102 colonne 2.

(SOCIETE ARCHEOLOGIQUE DE LA PROVINCE DE CONSTANTINE منذ ذلك الحين حتّى تاريخ توقفها مع فجر الاستقلال الوطني[99].

تلتها "الجمعية التّاريخية الجزائرية"، التّي تأسست في شهر أبريل من عام 1856م بأمر من الحاكم العام بالجزائر، المشير "روندون"، حيث ترأسها "أدريان باربروغر" مؤسس "متحف ومكتبة" مدينة الجزائر، ومسؤول "المفتشية العامة للمعالم التّاريخية ومتاحف الأثار الجزائرية"، صاحبة المجلّة الإفريقية (REVUE AFRICAINE)، الصّادرة بين سنتيْ (1856–1962)م[100].

بينما تأخر ظهور جمعية عمالة وهران المعروفة باسم "جمعية جغرافية وآثار عمالة وهران" إلى أواخر سبعينيات القرن التّاسعة عشر (19) ميلادي، وكان من إنجازاتها تأسيس ما يُعرف اليوم باسم "المتحف العمومي الوطني أحمد زبانة بوهران" سنة 1879م، وإصدار مجلّتها الموسومة بـ: "نشرة جمعية جغرافية وآثار عمالة وهران"، الخارجة عن نطاق الإطار الزّمني المحدد لموضوع هذه الأطروحة.

خلاصة الفصل:

يتّضح من العرض السّابق جملة من الحقائق، لعلّ من أبرزها، هو اهتمام إدارة الاحتلال بالآثار الجزائرية منذ بداية غزوّ مدينة الجزائر في صائفة 1830م؛ وأنّ ترسانة النّصوص التّشريعية لهيكلة إدارتها واستغلالها، هي نصوص تطبيقية من الدّرجة الثّانية، حيث تراوحت ما بين تعليمات إدارية في شكل برقيات تنفيذية، وقرارات وزارية في أفضل الأحوال؛ ناهيك عن كونها نصوص استغلال، وليست بنصوص حماية وتثمين بوصف مقوّمات التّراث الأثري الجزائري آنذاك عُدَّ بمثابة غنيمة حرب، وجب سلبه، واستغلاله بأبشع الطّرق، ما دامت الغاية تبرّر الوسيلة. ولم تتأخّر إدارة الاحتلال في تنصيب هيكلة تحاكي ما كان معمولا به مع التّراث الأثري بفرنسا قصد تسخيره، كأداة في سياسة الاحتلال.

[99] OULEBSIR, **Les usages du patrimoine** …, Op.cit, pp 104 colonne 2–105 colonne 1.
[100] Ibid, pp 105 colonne 2–106 colonne 1.

الفصل الثّاني:

ممارسات مصالح الإدارة العسكرية الفرنسية المكلّفة بإدارة التّراث الأثري الجزائري ميدانيا

تمهيد:

خَلُص الفصل السّابق من هذه الرّسالة إلى نتيجة جزئية، مفادها أنّ الهيكلة الإدارية وتنظيمها، المعتمد من قِبَل قادة الإدارة العسكرية الفرنسية لتسيير التّراث الأثري الجزائري واستغلاله، خلال تلك المرحلة المبكّرة من الاحتلال (1830-1860)م، قد بُنِيت على هدف الاستغلال بشتّى السُّبُل لما عُرِف آنذاك باسم مشبوه: "الأغراض الثّمينة" (الصّورتان: 04-05)[1]، قصد تبرير التّعامل معها كغنائم حرب، وليس كتراث جدير بالحفظ والتّثمين، كما هو متعارف عليه في القوانين الفرنسية ذاتها في تلك الفترة[2]، حيث اعتبر أولئك المسؤولين ومستشاريهم التّراث الأثري الجزائري مجرّد أداة، من جملة الأدوات، الموظّفة في سياسة الاحتلال، الرّامية إلى محاولة تدجين الشّعب الجزائري، وتوطيد دعائم الاحتلال ببلاده، والتّمكين للاستيطان الغربي عليها شيئا، فشيئا[3].

إذ يمكن وصف ما صدر عن مصالح تلك الإدارة من تدخلات ميدانية من هذا المنطلق بكلمة "ممارسات"، كونها لا تمت بأيّة صِلة للعمل الاحترافي المسؤول، المتعارف عليه في ميدان حفظ وتثمين التّراث الأثري للشّعوب والأمم في معظم الأحيان، رغم وعْي مصالح الحكومة الفرنسية بذلك مُبكّرا، وتمكّنها من صياغة ترسانة قانونية ناجعة، وتوفيقها إلى حدٍّ بعيدٍ في بناء هيكلة إدارية محكمة لحفظ وتثمين تراثها الأثري الخاصّ بين سنتي (1790-1830)م، أي قبل تاريخ بداية احتلال الجزائر في مستهلّ صائفة (1830)م، كما مرّ بنا في الفصل التّمهيدي؛ فضلا عن الاستفادة من تلك التّجربة الرّائدة، والاقتباس منها الشّيء الكثير في مجال هيكلة وتنظيم إدارة تراث المستعمرة الجديدة بشمال

[1] **Dossier recherches d'objets précieux**, Fonds ministériels, F80. 1587: Sciences et arts; Archéologie, histoire, musées, voyages, 1831–1858, In: **Archives du gouvernement général de l'Algérie (GGA)**, conservées au Centre des Archives d'Outre-mer (CAOM), Aix-en-Provence, France.

[2] يمينة شيبان، شرقي الرزقي، "المتاحف الأثرية المبكرة بالجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي (نشأتها، أغراض استحداثها، إدارتها: دراسة تحليلية)"، في مجلّة: **أدوماتو**، العدد: 42، 2020، ص 65، عمود 2.

[3] نفسه، ص 65، عمود 2–66 عمود 1؛ OULEBSIR (N), **Les usages du patrimoine: monuments, musées et politique coloniale en Algérie (1830-1930)**, éditions de la maison des sciences de l'homme, Paris, 2004, p 17, colonne 1.

إفريقيا[4]، حيث سنحاول في هذا النّسق العام، عرض تلك التّدخلات الميدانية بشيء من التّوضيح والتّفصيل.

1. الإحصاء الانتقائي للتّراث الأثري بنوعيْه الثّابت والمنقول:

1.1.التّراث الأثري الثّابت: شهدت المواقع الأثرية والمعالم التّاريخية الجزائرية في خضم هذه المرحلة من الاحتلال محاولة لإحصاء انتقائي[5]، وليس جردًا أثريا شاملا بأتمّ معنى الكلمة[6]؛ حيث أُجْري في خضم التّحرّيات الميدانية، التّي قام بها أعضاء فِرق بعثة "الاستكشاف العلمي للجزائر" (L'EXPLORATION SCIENTIFIQUE DE L'ALGERIE)[7] بين سنتيْ (1840-1845)م، المستحدثة بموجب قرار وزاري تضمّن القائمة الإسمية لأعضائها الدّائمين (21 عضوًا)، والأعضاء الاحتياطيين (03 أعضاء)، المؤرّخ في 14 أغشت 1839م[8]؛ حيث أُسندت رئاستها لضابطٍ عسكريٍّ لامع برتبة عقيد، سبق له وأن تشرّف بتصميم مشروع بعثة استكشاف اليونان علميا (1829-1830)م،

[4] إجراء مقارنة سريعة بين مضمون الفصل التّمهيدي، ومضمون الفصل الذّي تلاه (الفصل الأوّل) من هذا البحث كافٍ للتّأكّد من مدى تقارب هيكلة وتنظيم إدارة التّراث الأثري في فرنسا مع نظيرتها المعتمدة حديثا بمستعمرتها الجزائر، حيث اختلفتا في طُرق الممارسة الميدانية، والغايات المتوخاة من توظّيفها، كما هو مفصل في عناصر مبحث الفصل الموالي، لا أكثر.

[5] أكّد لنا الأستاذ المشرف اطلاعه الشّخصي على خارطة أثرية بأرشيف المصلحة التّاريخية في قصر "فانسان" من إنجاز الضّابط الفرنسي "دو مونغرافيي أزيما" (A. DE MONTGRAVIER)، أنجزت ما بين (1835-1847)م، خاصّة بآثار الغرب الجزائري.

[6] هناك فرق شاسع بين "الإحصاء" (RECENSEMENT) كإجراء تقني سريع، غايته جمع بعض المعطيات الأوّلية حول طبيعة ذلك التّراث وأهميته في ظلّ حرب ضروس بين فلول الجيش الفرنسي، وفِرق المقاومة الشّعبية للاستفادة منها في أغراض ظرفية متعدّدة؛ ونظيره "الجرد الأثري" (INVENTAIRE ARCHEOLOGIQUE) بوصفه أداة، أو مفتاح تسيير مقوّمات التّراث الأثري، وتوثيق مختلف عناصره الفرعية من غير انتقاء أو تمييز، وفق ضوابط تقنية وعلمية متعارف عليها بين أهل الاختصاص، تمهيدا لصياغة سياسة حفظ وتثمين ناجعة له.

[7] حول الظّروف المحيطة بتنظيم هذه الحملة الاستكشافية، وترقيتها من مجرّد لجنة صغيرة، يُراجع: ص 34-35 من هذا البحث.

[8] F80. 1590: «Décret ministériel du 14 Août 1839, rédigé en 18 Août 1839», In: **Archives (GGA)**, conservées au **(CAOM)**, Aix-en-Provence, France.

ألا وهو العقيد "بوري دو سان فانسون" (BORY DE SAINT VINCENT)؛[9] فيما كان أعضاؤها نصفهم (10) عسكريًا، والنّصف الآخر مَدَنِيًا بالتّساوي[10].

ولعلّ ما يهمنا في تركيبة هذه البعثة ونتائج تحقيقاتها العلمية، الشّاملة لمختلف الجوانب الحضارية والطّبيعية للبلاد، المنشورة في تسعةٍ وثلاثين (39) كتابا[11]، هو إحصاء الآثار والمعالم التّاريخية، الوارد في كتابين ضخمين من تلك السّلسلة؛ الموكّل إنجازه إلى شخصيْن أحدهما أكاديمي مَدَني، سبق له هو الآخر بدوره، وأن شارك في بعثة الاستكشاف العلمي لليونان بطلب منه كعضوٍ متطوّعٍ في طاقمها، ألا وهو المهندس المعماري "رافوازيي أمابل" (RAVOISIE AMABLE) (1801–1870)[12]، والآخر ضابط مدفعية، وقائد مفرزتها بالجزائر، النّقيب "دولامار أدولف هدويج ألفونس" (DELAMARE ADOLPHE HEDWIGE ALPHONSE) (1793–1861)[13]، حيث لم تكن تربطه أية صِلة أكاديمية، أو خبرة ميدانية سابقة بالتّراث الأثري، سوى هواية فن الرّسم[14]، أحد الأسباب الرّئيسية، التّي نفّرت عضويْ البعثة من بعضهما بعضا فيما يبدو، وجعلت كلّ واحد منهما يعمل بمفرده في معزل عن الآخر، دون أدنى تنسيق فيما بينهما، ممّا أثّر سلبا على نوعية وجودة العمل المنجز في نهاية المطاف، كما يمكن أن يُستشفّ بوضوح من تكرير عدد معتبر من أعمال الرّفع المعماري والتّفريغ الزّخرفي بين عضوّيْ البعثة، وإغفالهما لأشياء كثيرة جدّا مرًّا عليها، بدل التّكامل فيما بينهما[15].

---

[9] اسمه الكامل "جون-بابتيست جونفياف مارسولان بوري دو سان فانسون" (JEAN-BAPTISTE GENEVIEVE BORY DE SAINT VINCENT)، رجل موسوعي طموح، تقمّص على مرّة واحدة صفة الجغرافي، والباحث في العلوم الطّبيعية، كالبيولوجيا، وعلم النّبات، وعلم البراكين بشكل خاصّ؛ إضافة إلى كونه ضابطا عسكريا، ورجل سياسي فرنسي من مواليد 6 يوليو 1778م بـ: "أجون" (AGEN)، فيما كانت وفاته بباريس في 22 ديسمبر 1846م، أكثر تفاصيل حول سيرته الشّخصية، ينظر ترجمته في الموسوعة الإلكترونية الشّهيرة: "ويكيبيديا" على سبيل الذّكر.

[10] **Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1840**, imprimerie royale, Paris, 1841, p 119.

[11] DONDIN PAYRE (M), «La commission d'exploration scientifique d'Algérie, une héritière méconnue de la commission d'Egypte», In: **Mémoires de l'académie des inscriptions et des belles lettres**, Tome 16, 1995, pp 125-126; KOUMAS (A) & NAFA (C), **l'Algérie et son Patrimoine: Dessins Français du 19ème Siècle**, Edition du patrimoine, Paris, 2003, pp 26-33.

[12] ينظر ترجمته لدى: OULEBSIR (N), Op.cit, pp 341 colonne 2-342 colonne 1

[13] ينظر ترجمته لدى: Ibid, pp 329 colonne 1-330 colonne 1

[14] يمينة شيبان، شرقي الرزقي، مرجع سابق، ص 72–73، الهامش 7؛ OULEBSIR (N), Op.cit, pp 48-75; KOUMAS (A) & NAFA (C), pp 34-46.

[15] حول الأعمال المكرّرة من طرفهما، والفرق الشّاسع بين كتاب " رافوازيي أمابل" لما تحلّى به من رصانة أكاديمية، وتدقيق منهجي في المجلّد الأوّل منه على وجه الدّقة والتّحديد، مقارنة بكتاب "دولامار أدولف هدويج ألفونس"، حيث بَدَا في شكل

ومهما كان الأمر، فقد اعتمد الأوّل منهما على تجربته السّابقة في اليونان مع أشخاص أكْفء منه في بعثة اليونان، والتّقيّد بالتّوجيهات التّقنية التّي أسْدتها "الأكاديمية الفرنسية للفنون والآداب الرّفيعة" (ACADEMIE DES INSCRIPTIONS ET DES BELLES LETTRES) في هذا النّسق العام، ولعلّ مخالفته الوحيدة لتوجيهاتها الأساسية، تكمن في قَلْب مسار المسح الميداني المقترح من أقصى غرب الجزائر في الاتجاه المعاكس، أي من شرق البلاد إلى غربها، والذّي مردّه في تقدير الأكاديمية، هو استغلال معاهدات الهدنة المبرمة مع الأمير عبد القادر، وسهولة التّجوال هناك بالنّظر إلى الظّروف الأمنية المستقرّة نسبيا في الغرب الجزائري، مقارنة بنظيرتها في شرق البلاد خلال تلك المرحلة من الاحتلال؛ إلاّ أنّ وفرة المواقع الأثرية القديمة وكثافتها كانت تتمركز في شرق البلاد وتقلّ شيئا، فشيئا كلّما اتجهنا غربا، كما أوصت الأكاديمية نفسها بذلك[16].

وبذلك يمكن اعتبار قرار "رافوزيي"، القاضي بضرورة البدء من منطقة الشّرق الجزائري، بمثابة قرار وجيه، وصائب جدّا، كما أكّدته الأحداث التّاريخية الموالية؛ حيث كانت جنود، ومفارز الجيش الفرنسي مقبلة على إتلاف، ونهب الكثير من المواقع الأثرية القديمة، والمعالم التّاريخية الإسلامية بمرأى، ومسمع منه في سبيل إعادة استغلالها لإيواء جيش الاحتلال الوافد من جهة، أو توظيفها في سياسة الاحتلال من جهة ثانية[17]. فلولا عملية توثيقه لها عن طريق الرّفع المعماري والتّفريغ الزّخرفي، لفقدنا أثر الكثير منها اليوم.

لقد تمكن في ظرف نحو سنتين ونصف تقريبا بين سنتي (1840–1842) من معاينة مواقع أثرية، ومدن تاريخية هامّة على طول امتداد السّاحل الجزائري، الممتدّ ما بين عنابة ووهران، وتوغله في المناطق الدّاخلية بمقاطعة بايلك الشّرق سابقا، وصولا إلى مدينة سطيف غربا، وإلى مشارف إقليم الزّاب جنوبا، حيث عاين كلّ من: آثار سطيف، ومونس، وجميلة، وقصبة ميلة، وموقع وادي العثمانية، ومدينة قسنطينة، وضريح الصّومعة، وقصر معفونة، وقصر محجوبة، ومجاز عمار، وعنونة، وحمّام المسخوطين، وقالمة، وعنابة، وسكيكدة، وسطورة في الشّرق الجزائري؛ ومدينة الجزائر العاصمة،

"ألبوم" فنّي صّامت، مكتظ بالأشكال، وكأنّ بصاحبه يريد إدراج أكبر قدر ممكن من رسوماته لا أكثر، ننصح بتصفّح المصدرين الآتيين: AMABLE RAVOISIE, **Beaux-Arts, architecture et sculpture**, Série: Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842, par ordre du gouvernement, librairie de Firmin didot frères éditeurs, Paris, volume 1 (1846), volume 2 (1850), volume 3 (1851); DELAMARE (AD. H. AL), **Archéologie**, Série: Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842, 1843, 1844 et 1845 par ordre du gouvernement, Imprimerie nationale, Paris, 1850.

[16] DONDIN PAYRE (M), Op.cit, pp 125-126; OULEBSIR (N), Op.cit, p 53 colonne 2.

[17] AMABLE RAVOISIE, Op.cit, Volume 1, pp III-IV.

والبليدة، حيث قام بتوثيق بعض المعالم التّاريخية العثمانية بهما، والضّريح الملكي الموريطاني قرب تيبازة، وشرشال، وتنس في وسط البلاد؛ إضافة إلى مستغانم، والمطمر، ومزغران، وأرزيو، ووهران، وتلمسان بغربها[18].

علما أنّه أُصيب بوعكة صحية خطيرة بسبب تعرّضه إلى ضربة شمسٍ حادّة، ألمت به في صائفة (1841) بموقع جميلة (CUICUL)، ألزمته التّوقف عن مزاولة عمليات المسح الميداني لبضعة أشهر كاملة، ومغادرة الجزائر في اتجاه فرنسا للعلاج[19]، قبل العودة مرّة ثانية في نهاية تلك السّنة لاستئناف العمل الميداني بضعة أشهر أخرى؛ ثمّ التّوقّف النّهائي دون أن يتمكن من إتمام مشروعه، المحدّد سلفا بخمس سنوات، أي كما كان مسطرا إلى غاية (1845).

توّج "رافوزيي" مهمته العلمية بإعداد أزيد من سبعمائة لوحة[20]، اشتملت على مخططات، ومقاطع ورفوع معمارية لمباني رومانية بارزة، كأقواس النّصر، والمعابد، والأضرحة، والمسارح، والحمّامات، وغيرها، إلى جانب بعض معالم العمارة الإسلامية المدنية والدّينية على وجه الخصوص[21]؛ ومجسمات إعادة تصوّر لمباني أثرية قديمة دَارِسَة جزئيا، مثل تصوّر قوس النّصر

[18] Ibid, Volumes 1, 2, et 3; KOUMAS (A) & NAFA (C), Op.cit, p 43, colonne 2.

[19] تبّرر بعض الدّراسات سبب قطع "رافوزيي" عمليات المسح وانسحابه من طاقم بعثة الاستكشاف سنة (1842)م بعذْرٍ طبّي، غير أنّ قراءتنا المتأنّية لكتابه وتقاريره الدّورية، تُلمّح إلى سببين آخرين أعمق، أوّلهما تعذّر عليه العمل مع مفارز الجيش الفرنسي المرافقة له، التّي كان أفرادها يتسابقون إلى جمع التّحف الأثرية، واستغلال أطلال الأثار القديمة في إعادة بناء سكنات جديدة لإيوائهم قبل فراغه من عملية رفعها وتوثيقها، كما حصل مرارا مع المسرح الرّوماني في سكيكدة وغيره، حتّى اضطرّ لمسابقتهم نحو مواقع أثرية أخرى لتوثيقها، وتفريغ زخارفها قبل وصولهم إليها ونهبها أو اتلافها، حيث وجد نفسه على الأرجح في وضعية شاهد على جريمة نكراء، تُرتكب في حق ذلك التّراث، وذاكرة شعبه من الأهالي، دون أن يستطيع تحريك ساكن. ذلك الحِمْل الأخلاقي الشّديد الوقْع على رجل علم، عاين بأم عينه الفرق الشّاسع في تعامل حكومة بلده مع آثار اليونان الصّديقة، وآثار الجزائر المستعمرة. وآخرهما إرغامه على العمل مع شخصٍ هاوٍ، يفتقد لأبجديات التّكوّين الأكاديمي المؤَهِّل للقيام بهذه المهمة العلمية الدّقيقة، حيث ظهر ذلك واضحا للعيان في غياب التّنسيق بينهما ميدانيا، ونوعية العملَيْن المنجزين أثناء إخراجهما النّهائي، كما سلفت الإشارة من قبل؛ أضف إلى ذلك إرهاقه الجسدي، والضّغط النّفسي، الملازمين له طيلة رحلاته وتنقلاته الميدانية في فترة حرب، وتوتر مستمرّ.

[20] OULEBSIR (N), «La découverte des monuments de l'Algérie, Les missions d'Amable Ravoisié et d'Edmond Duthoit (1840-1880)», In: **Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée**, n° 73-74, 1994. p 60.

[21] أبرز المعالم الإسلامية الواردة في كتاب "رافوازيي" هي: قصر أحمد باي بمدينة قسنطينة؛ ومئذنة المسجد الجامع في قصبة ميلة، أقدم مسجد في الجزائر في المجلّد الأوّل؛ وبعض المعالم العامّة في أسفل قصبة مدينة الجزائر، كدار السّلطان، وجامع كتشاوة، وبعض المنازل المجاورة الخاصّة، مثل دار عزيزة؛ وجامع قصبة مستغانم، وضريح الباي بوشلاغم في المطمر، وثلاثة مساجد في مدينة وهران إلى جانب دار البايلك؛ فيما غابت معالم البليدة، وتنس، وتلمسان بسبب اضطرار المهندس إلى تقليص

(الصّورتان: 09-10)، معبد السّاحة العامّة (FORUM) (الصّورتان: 11-12) بمدينة جميلة، وتصوّر ضريح الملك النّوميدي الشّهير "ماسينسا" (الصّومعة) (الصّورتان: 13-14)؛ وتفريغ زخرفي دقيق للعناصر المعمارية، والتّحف الفنّية[22].

وبالمختصر المفيد فقد غطى كلّ ما يندرج تحت تخصصه العلمي الدّقيق، أي العمارة وفنونها الزّخرفية بما فيها الفسيفساء القديمة؛ وكلّ ما تعلّق بها من قريب أو بعيد من الفنون الجميلة، كرسم التّماثيل الأثرية، وبقايا التّحف الفنّية المنحوتة، وتفريغ الكتابات الأثرية بنوعيها الزّخرفية والتّذكارية لما لها من علاقة وطيدة بتاريخ المباني المعاصرة لها؛ ولعلّ ما يؤاخذ عليه هو تركيزه على الآثار الرّومانية.

ولما عزم على تقديمها للنّشر فوجئ بقرار تعذّر نشرها كاملة من طرف اللّجنة المكلّفة بمراجعة ونشر أعمال أعضاء بعثة الاستكشاف العلمي بمبرّر، مفاده أنّ تلك الأعمال قد تجاوزت بكثير مبلغ الميزانية المخصّص لطبعها، وأنّ وضع الحكومة لا يسمح بتخصيص ميزانية إضافية لتغطية ذلك العجز، وعليه هو مطالب بضرورة انتقاء جانب منها؛ لاسيما بعد تأكّد أعضاء لجنة مراجعة عمله، وعمل زميله "دولامار" من وجود تشباه، وتكرار كثير بين العملين؛ مما اضطرّ اللّجنة إلى طبع العملين بشكل منفصل عن بعضهما بعضا، حيث قامت في بادئ الأمر بإجراء تمييز شكلي بينهما، لتعذّر عليها الفصل بين مضمونهما، مُقترحة عنوان "الفنون الجميلة، والعمارة، والنّحت" لأعمال "رافوزيي"؛ وعنوان "الآثار" لأعمال "دولامار"، بينما واقع الحال يقول: لا فرق بين مضمون العَمَلَيْن.

وهو ما آثار غضب "رافوزيي"، كما يمكن أن يستنبط من طريقة إخراجه لكتابه المكوّن من 226 لوحة، موزّعة على ثلاثة مجلّدات، حيث نجد المجلّد الأوّل منها، الصّادر سنة 1846 يتكوّن من مقدمة أكاديمية، وتوزيع مادته على خمسة فصول فرعية، تضمّن كلّ واحد منها بهذا التّرتيب المنطقي: لمحة عامة حول الرّقعة الجغرافية التّي يغطيها الفصل، اشتملت على الإطار الجغرافي

عدد لوحاته الموجهة للنّشر، حيث اعتبر في قرارة نفسه، كما ورد في مقدمة الجزء الأوّل من الكتاب، أنّ الآثار الإسلامية في الجزائر أقلّ ضخامة من معالم مصر، وأنّ أهميتها تكمن في تفاصيل الزّخرفة، فضلا عن استمرارها في الاستغلال، دون أن يتمكّن من تحديد امتدادها الزّمني، فلا فرق لديه بين مسجد جامع ميلة أقدم مسجد في الجزائر، وقصر أحمد باي الذّي شرع صاحبه في بنائه أربع سنوات قبل بداية الاحتلال عام 1826، دون أن يتمكن من اتمامه، والتّمتع به بسبب انشغاله بالكفاح والمقاومة منذ سنة 1830، واستمراره إلى غاية عام 1847.

[22] أكّد لنا الأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور شرقي الرزقي مشكورا على اطلاعه الشّخصي عن مسوّدات، وبعض أعمال "رافوزيي" المخطوطة من غير نشر حتّى الآن، محفوظة بجناح الخرائط والمخططات القديمة في المكتبة الفرنسية القديمة بشارع "ريشليو" (RICHELIEU) ساعة قضاء عطلته العلمية هناك بين شهر أكتوبر 2015، وشهر ديسمبر 2016.

والتّاريخي مدعمة بما توفّر لديه من معلومات واردة في مصادر لاتينية قديمة، مثل "بلين" (PLINE)، و"سترابون" (STRABON)، و"تيت–ليف" (TITE-LIVE)؛ أو مصادر عربية مترجمة، ككتاب المسالك للجغرافي الأندلسي البكري، وكتاب وصف إفريقيا لحسن الوزان، المعروف عند الغرب باسم "ليون الأفريقي"، وتوضيح ظروف العمل الميداني هناك؛ ثمّ عرض تعاليق ضافية حول كلّ لوحة من جملة 66 لوحة المكوّنة لهذا المجلّد في صفحات مستقلّة؛ ثمّ عرض اللّوحات متسلسلة، تسلسلا تصاعديا؛ ثمّ إنهاء المجلّد بفهرسٍ للموضوعات.

لكن بمجرّد اطلاعه على نشر كتاب "دولامار" في سنة 1850 بشكله الباهت فيما يبدو، نجده يتخلّى عن منطقه الأكاديمي في منتصف العمل من المجلّد الثّاني، الصّادر في تلك السّنة (1850)، والذّي يقع في سبعين لوحة، حيث تخلّى فيه عن مقدمة المجلّد، وفهرس الموضوعات؛ والاكتفاء بوضع فصلين، وهما الفصل السّادس الذّي احترم فيه منهجية العمل، المتبعة في فصول المجلّد الأوّل؛ والفصل السّابع الذّي تخلّى فيه عن النّبذة العامّة، والذّهاب إلى سرد تعاليق اللّوحات مباشرة؛ وبه ينتهي النّصف الأوّل (الجزء الأكاديمي) من المجلّد؛ فيما كان قسمه الآخر على نسق كتاب "دولامار" تماما، أي مجرّد لوحات صامتة؛ وهو الإجراء الذّي سوف يكرّره بحذافيره مع لوحات المجلدّ الثّالث، الصّادر سنة 1851، المكوّن هو الآخر من سبعين لوحة صامتة في هيئة "ألبوم فنّي"، لا أكثر مع الأسف الشّديد.

وإذا كان "رافوزيي" قد تردّد مَليا قبل الموافقة على التحاقه بطاقم بعثة الاستكشاف العلمي للجزائر في بادئ الأمر، بعدما وقع عليه الاختيار من طرف وزارة الحرب بإيعازٍ، أو اقتراحٍ من مهندس حملة استكشاف اليونان سابقا، العقيد "بوري دو سان فانسون" نفسه على الأرجح؛ فإنّ النّقيب "دولامار"، قد بذل قُصارى جهده للانخراط في طاقم تلك البعثة، كما يُستشف من تكرار طلب التحاقه بها خمس مرّات دون كلل، أو ملل، حيث أوْدع طلبه الأوّل يوم 26 أغشت 1838، مُرْفقا برسالة تشرح مؤهّلاته الشّخصية، المتمثلة في كونه ضابطا عسكريا نشيطا، ورساما بارعا؛ إلاّ أنّ الهيئة المشرفة على التّجنيد رفضت طلبه بسبب فقدانه للمؤهّل العلمي اللاّزم لمثل هذه البعثات العلمية المتميّزة، حيث لم يتجاوز مستوى تكوّينه المعرفي في هذا المجال عتبة تلقيه دروسا تكوينية أوّلية في إحدى اللّغات الغربية القديمة، ألا وهي اللّغة اللاّتينية[23]، كما سوف تؤكّده بوضوح كثرة أخطائه

[23] DONDIN PAYRE (M), «Le capitaine Delamare, la réussite de l'archéologie romaine au sein de la commission d'exploration scientifique d'Algérie», In: **Mémoires de l'académie des inscriptions et des belles lettres**, tome 15, 1994, pp 15-16.

الجسيمة، المرتكبة ساعة تفكيكه للنّصوص اللاّتينية، المقيّدة في كتابه الخاص بهذا الإحصاء[24]، حيث علّق عليها "ستيفان كزال" (STEPHANE GSELL) عن صواب في خضم تقييم مجهود النّقيب "دولامار" في مقدمة كتابه الشّارح للوحات هذا الأخير، بعد أزيد من ستين عاما (1912) عن تاريخ نشرها في سنة 1850، بأنّ دقّة عمله في هذا النّسق العام لا تتعدّى نطاق رفعه لأشكال الكتل الحجرية المنقوشة عليها تلك الكتابات التّذكارية، قبل أن يوصي القارئ بضرورة الرّجوع إلى المجلّد الثّامن من مدوّنة الكتابات اللاّتينية (CORPUS INSCRIPTIONUM LATINARUM)، الصّادرة عن أكاديمية العلوم في عاصمة ألمانيا الموحدة اليوم، مدينة برلين[25]، حتىّ يتسنّى له قراءتها على نحوٍ سليمٍ من مصدر موثوق[26].

وهو ما دفع به إلى تجديد الطّلب أربع مرّات أخرى، كما سلفت الإشارة بتواريخ: 18، 31 يوليو، و06 أغشت 1839، حيث أرفق طلبه هذه المرّة ببيان لسيرته المهنية في الجزائر، تضمّن المهام التّي أنجزها ما بين سنتيْ (1830-1833)م، كضابط عسكري في حملات الاحتلال المبكرة؛ إلى جانب رسالة تشرح دوافع إصراره على الالتحاق بطاقم بعثة الاستكشاف، أوضح فيها على وجه الخصوص بأنّه معتاد على التّعب، ومتأقلم مع مُناخ الجزائر؛ وبوسعه تقديم عملا مفيدا لبعثة الاستكشاف العلمي، كرسام في المقام الأوّل، وكضابط مدفعية في المقام الثّاني[27]؛ ومع ذلك رُفض طلبه مرّة أخرى، حيث أصيب بإحباطٍ كبيرٍ لما صدرت قائمة أعضاء البعثة المقبولين من غير ذكر اسمه في 25 أغشت 1839، واضطرّ لتقديم طلبه الخامس، وقد صرّح فيه بأنّه مستعد للعمل مجّانا[28].

---

[24] DELAMARE (AD. H. AL), Op.cit.

[25] اختصّت هذه المدوّنة الضّخمة بجمع الكتابات اللاّتينية التّي تعود للإمبراطورية الرّومانية عبر مختلف أنحاء العالم القديم (أوروبا، وآسيا، وإفريقيا)، حيث اشتملت على أزيد من 180 ألف كتابة؛ وقد جاء نشر الجزء الثّامن منها، الخاص بمنطقة الشّمال الإفريقي بعنوان: "الكتابات الإفريقية اللاّتينية"، بإشراف العالم "مومسن" (MOMMSEN) سنة 1881م، إذ يقع هذا الجزء في مجلّدين كبيرين.

[26] GSELL (S), **Exploration scientifique de l'Algérie Années (1840 – 1845), Archéologie**, **Texte explicatif des planches de Ad. H. DELAMARE**, Editeur Ernest LEROUX, Paris, 1912, pp VIII-IX.

[27] F80. 1590: «Décret ministériel du 14 Août 1839, rédigé en 18 Août 1839», In: **Archives (GGA)**, conservées au **(CAOM)**, Aix-en-Provence, France.

[28] على إثر صدور القائمة الإسمية للأعضاء المقبولين في طاقم البعثة بتاريخ 25 أغشت 1839، دون أن يَرِد فيها ذكر اسم "دولامار"، قام هذا الأخير بتوجيه رسالة احتجاج لمدير شؤون إفريقيا بوزارة الحرب في 19 سبتمبر من نفس السّنة، أعرب فيها عن خيبة أمله الكبيرة لرفض ترشحه الانضمام للبعثة، أكثر توضيحات، ينظر تفاصيل مضمون هذه الرّسالة في وثيقتها المخطوطة، المحفوظة حاليا بالعلبة الأرشيفية الآتية: F80. 1590: **Archives (GGA)**, conservées au **(CAOM)**, Aix-en-Provence, France

وأمام إلحاحه المتكرّر، وافقت وزارة الحرب على إدراجه كعضوّ مساعد، وليس بعضوّ كامل الأهلية بتاريخ 11 ديسمبر 1839؛ كما منحته تعويضا شهريا لقاء مهمته الجديدة، مقداره خمسمائة (500) فرنكا فرنسيا[29]، لكن الغريب في الأمر سرعان، ما نسي كلّ ذلك، وحاول بشتّى السُّبُل إبعاد "رافوزيي" من طريقه للانفراد بالعمل وحده، رغم أنّه مجرّد عنصر مساعد غير مرحب به لدى جلّ أعضاء طاقم البعثة الاستكشافية لقلّة زاده العلمي، وإقحام نفسه في أمورٍ غالبا ما تجاوزت بكثير صلاحياته، وإمكانياته الشّخصية، المحدودة جدّا، وهو ما حتّم على بعضهم التّدخل لمساعدته من حين لآخر، إشفاقا عليه[30].

ومهما كان الأمر، فقد شمل مسح النّقيب "دولامار" إقليمين جغرافيين مهمين في شرق الجزائر، بدءً بإقليم بايلك الشّرق على نسق مسار "رافوزيي" بين سنتي (1840-1842)م تقريبا؛ إضافة إلى إقليم "الزّاب"[31] جنوب الإقليم السّابق، ابتداءً من عام 1844م؛ كما رافق حملتين عسكريتين كبيرتين، كانت الأولى في شهر أبريل 1840، ألا وهي حملة اللّواء "غالبوان" (GALBOIS) (1778-1850)م[32] ضدّ قبيلة "الحراكتة" بعين البيضاء، ومسكيانة؛ والثّانية بقيادة الدّوق "دُومال" (DUC D'AUMALE)[33] سنة 1844م ضدّ بسكرة وأولاد سلطان، حيث مكّنته تلك الحملتين العسكريتين من الوقوف على جانب معتبر من الآثار القديمة والآثار الإسلامية، التّي لم يتسنّ للمهندس "رافوازيي" من الوصول إليها،

---

[29] DONDIN PAYRE (M), «Le capitaine Delamare ...», Op.cit, tome 15, 1994, p 15; GSELL (S), Op.cit, p I.

[30] Ibid, pp 15-16; KOUMAS (A) & NAFA (C), Op.cit, p 48, colonne 2.

[31] يمتدّ هذا الإقليم الجغرافي الرّحب من حدود الجنوب التّونسي شرقا إلى حوض الحضنة غربا، ومن بسكرة وضواحيها جنوبا إلى حدود بايلك الشّرق شمالا، وقد تميّز بكثرة حوادثه التّاريخية الحافلة طيلة الفترة القديمة، وفترة القرون الوسطى، سبب كثرة، وتنوّع آثاره المتبقية في الوقت الرّاهن، أكثر تفاصيل حول خصائصه الجغرافية ينظر على سبيل المثال: ALLAOUA (A), «Entre le massif de l'Aurès et les oasis: apparition, évolution et disparition des communautés ibâdites du Zâb (VIII^e-XIV^e siècle», In: **Revue des mondes musulmans et de la méditerranée**, n° 132, décembre 2012 (Numéro spécial: L'ibadisme, une minorité au cœur de l'Islam sous la direction de Cyrille Aillet), pp 115-135.

[32] ضابط عسكري فرنسي حارب في الجزائر على مرّتين بين سنتيْ (1837-1848)؛ فيما كانت وفاته بوباء "الكوليرا" بمدينة الجزائر.

[33] هو الأمير "هُنري دو أرليون" (HENRI D'ORLEANS) ابن الملك الفرنسي "لويس فيليب" (1830-1848)؛ ضابط عسكري كبير برتبة لواء، وسياسي فرنسي من مواليد 16 يناير 1822 بباريس، فيما كانت وفاته بمدينة "جِيَارْدينِلو" (GIARDINELLO) الإيطالية يوم 07 مايو 1897م، من أشهر ما قام به في الجزائر، هو الاستيلاء على زمالة الأمير عبد القادر بتاقدمت سنة 1843م، وحملته العسكرية الآنفة الذّكر على إقليم "الزّاب" في السّنة الموالية (1844)، أكثر تفاصيل حول سيرته ينظر ترجمته في الموسوعة الإلكترونية "ويكيبيديا".

كضريح المدراسن، وموقع لومباز، وسيدي عقبة، وعين ببوش، ومدينة القالة وضواحيها، وغيرها[34]؛ وهنا مكمن جدّة، وأهمية كتاب هذا الضّابط العسكري الهاوي بالرّغم ما سُجّل عليه من سقطات معرفية، وهفوات تقنية كثيرة.

إذ تمكن في خضم تنقلاته العديدة خلال الفترة الممتدّة ما بين سنتي (1840-1845)م من معاينة كلّ من: سطيف، ومونس، وجميلة، وميلة، وقسنطينة، وبونة (عنابة)، والقالة، وسكيكدة، والقلّ، وجيجل، وبجاية، ودلس، وعنونة، وعين النّشمة، والقصر الأحمر، وعين ببوش، وبرج السّطح، وبوعثمان، وسيقوس، وقالمة، وضريح المدراسن، ولومباز، وطبنة، ونقاوس، والقنطرة، وبسكرة[35]؛ إضافة إلى مدينة أرزيو بالغرب الجزائري، مَوْضع انطلاق تحرّياته الميدانية في واقع الأمر[36]؛ فضلا عن تكرار زيارة بعض المواقع الأثرية القديمة الهامة كلومباز، وتيمقاد برفقة عالم الكتابات اللاّتينية الشّهير "ليون رونيي" (LEON RENIER) للقيام بأعمال إضافية بين سنتي (1850-1851)، كانت الغاية منها تطعيم كتابه قيد الطّبع آنذاك بلوحات جديدة من سكيكدة، وتمكين مُرافقه من أخذ فكرة واضحة حول أبرز المعالم والمواقع المكتشفة لتسهيل عليه عملية إعداد مجلّد آخر مشترك بينهما لشرح لوحات الكتاب الآنف الذّكر[37]؛ إلاّ أنّ ذلك المجلّد لم ير النّور قطّ، وبقي مجرّد فكرة مشروع لم يُكتمل إلى غاية مجيء "ستيفان كزال" في سنة 1912 وقيامه بذلك على النّحو المشار إليه أعلاه.

لقد تمكن هذا الضّابط من إعداد أزيد من (2500) لوحة[38]، لكن لم يتسن له هو الآخر نشرها كاملة على غرار لوحات "رافوازيي" من قبله للأسباب ذاتها، حيث اكتفى باختيار مائة وثلاث وتسعون (193) لوحة منها للنّشر في مجلّد واحدٍ، استهلّها بِتَنْبيه عام يقع في صفحتين، أوضح فيه بأنّ ترتيب تلك اللّوحات بهذا الكتاب قد بُني على برنامج رحلاته وتنقلاته الميدانية بين سنتي (1840-1845)م[39]؛ إلاّ أنّ رجوع "ستيفان كزال" إلى أصول تلك اللّوحات المحفوظة بالأرشيف، ومعاينة تواريخ إعدادها عن قُربٍ بيّنت عكس ذلك، فلوحات، دلس، وبجاية التّي استهلّ بها كتابه مثلا

---

[34] حول إعادة تصوّر تفاصيل مسار المسح الذّي أعدّه هذا الضّابط ميدانيا، ينظر: GSELL (S), Op.cit, p I-II.

[35] DELAMARE (AD. H. AL), Op.cit, p I; GSELL (S), Op.cit, pp I-II; KOUMAS (A) & NAFA (C), Op.cit, pp 49 colonne 2 – 50 colonne 1; Revue Archéologique, n° VI, 1850, 2ème partie, pp 799-800.

[36] KOUMAS (A) & NAFA (C), Op.cit, p 49 colonne 2.

[37] GSELL (S), Op.cit, p IV.

[38] ما يمكننا الإشارة إليه في هذا المقام، أنّ الضّابط "دولامار" قد رسم أكثر ممّا ألّف بخصوص التّراث الأثري الجزائري، وأنّ عددا معتبرا من لوحاته قد ضاع في ظروف غامضة، أكثر تفاصيل حول لوحاته، وتقاريره المنشورة، وغير المنشورة إلى حدّ الآن، يُراجع: GSELL (S), Op.cit, pp V-VIII

[39] DELAMARE (AD. H. AL), Op.cit, p I.

(اللّوحات: 1-8)، لم ينجزها في واقع الأمر سوى عام 1844[40]، أي قُبَيْل انتهاء الفترة الزّمنية المخصصة للبعثة ككل. كما لم يفُتْه تعليل سبب اكتظاظ لوحاته، حيث أرجعه إلى رغبته الخاصة في خفض تكلفة طبع الكتاب، وفي الوقت ذاته محاولة نشر كلّ نتائج تحقيقاته الميدانية دفعة واحدة[41].

ولعلّ ما ميّز كتاب "دولامار" عن كتاب زميله "رافوازيي" بشأن الآثار الإسلامية، هو تخصيص كتابة تأسيسية عربية مستطيلة الشّكل باسم صاري مصطفى صاحب بيت المال، مؤرّخة سنة 1114هـ[42]؛ وأخرى تتعلّق بشاهد قبر موشوري الشّكل لسيّدة تُدعى "فاطمة بنت عبد العزيز"، انشطر جزأه المتضمن لسنة وفاتها، فيما بقي اليوم والشّهر من تاريخ الوفاة واضحين[43]؛ تمّ العثور عليهما بمدينة بجاية؛ وكذا اهتمامه بالمظهر الخارجي لمسجد جامع قصبة ميلة رغم جهله بتاريخ هذا المعلم التّاريخي العريق، حيث خصّه بعدّة رسومات[44]. أضف إلى ذلك استعارة عدّة أعمال فنّية من غيره بما فيها عمل "رافوازيي" نفسه لتطعيم بها كتابه الخاص من غير الإحالة على أصحابها[45].

هذا فيما تعلّق بمضمون لوحاته المنشورة على وجه الإجمال والاختصار، أمّا فيما تعلّق بلوحاته غير المنشورة حتّى الآن، فقد أوصى "ليون رونيي" في تقريريه الموجه إلى وزير التّربية الفرنسية آنذاك حول نتائج بعثته العلمية المشتركة مع الضّابط "دولامار" في منطقة الشّرق الجزائري خلال الفترة الممتدّة ما بين شهر أكتوبر 1850، وشهر مايو من السّنة الموالية (1851)م بضرورة نشر أعمال هذا الأخير، المنجزة في غضون تلك المهمة العلمية، لتميّزها النّوعي عن سابقتها المنشورة في سنة 1850، وذكّر بأنّها تقع في مائة وأربعين (140) لوحة من مقاس 4°، وأنّها تتضمّن معالم لومباز، وفيركوندا (VERCUNDA)، وتيمقاد، وديانا (DIANA)، وواحة القنطرة، وضريح المدراسن إلى جانب نصّا مخطوطا، مكمّلا لها يقع في ثلاثين صفحة من نفس المقاس[46].

إلاّ أنّ هذه التّوصية بقيت مجرّد حبر على ورق، رغم قيام "ليون رونيي" بضبط قائمة اللّوحات القابلة للنّشر منها[47]، حيث كان مصيرها الإهمال والتّبديد على عدّة جهات بداخل الجزائر وخارجها فيما يبدو، منها: اثنتان وأربعون (42) لوحة، مُنحت في بادئ الأمر للمكتبة الوطنية الجزائرية على

[40] GSELL (S), Op.cit, p I.
[41] DELAMARE (AD. H. AL), Op.cit, p II.
[42] Ibid, PL 8, n° 5.
[43] Ibid, PL 8, n° 3-4.
[44] Ibid, PL 109, n° 2-3; PL 110, n° 1; PL 111, n° 1.
[45] حول قائمة الأعمال المستعارة، وأسماء أصحابها الحقيقيين، يُراجع: GSELL (S), Op.cit, p VI, marge 6.
[46] GSELL (S), Op.cit, p IV.
[47] Ibid, p IV, marge 5.

سبيل الإهداء من طرف أحد أصدقاء "دولامار" المقرّبين، ألا وهو السّيد "باكي" (BACCUET)، الذّي استلمها بدوره في وقتٍ سابق كهدية من "دولامار" شخصيا[48]، قبل أن تُنْقلَ إلى مقرّ المتحف العمومي الوطني للآثار القديمة، والفنون الإسلامية الحالي بمدينة الجزائر العاصمة[49]، كان من بينها ستّ لوحات تصوّر كلّ من قوس النّصر، ومعبد الكابتول، والمسرح بتيمقاد، إضافة إلى أقواس النّصر بموقع مركونة الأثري، حيث تمّ طبع منها أربعة وعشرين (24) لوحة عام 1850، وهي اللّوحات المتعلّقة بموقع سيقوس، ومَوْطن الحراكتة، والطّريق الرّابط بين قسنطينة وسطيف، ومدينة سطيف في حدّ ذاتها، وكذا رأس الوادي، في حين بقيت اللّوحات الأخرى، وعددها ثمان عشرة (18) لوحة من غير نشر[50].

والحقيقة أنّ إهمال وتهميش أعمال "دولامار" الفنّية لم يقتصر على مجموعته الثّانية المنجزة بين سنتيْ (1850-1851)م، أي خارج الفترة الزّمنية المحدّدة لبعثة الاستكشاف العلمي (1840-1845)م فحسب؛ وإنّما تعدّاه إلى رصيد المجموعة الأوّلى المنجزة في غضون تلك الفترة، رغم ما استنفذته من وقت طويل، وما بذله صاحبها من عناية فائقة ساعة الإنجاز، بوصفها لوحات رسم مائي كبيرة، غالبا ما تكون ملونة، ونادرا ما تكون في شكل رسوم بسيطة منفذة بالقلم، ممّا اضطرّ "دولامار" مرّة أخرى إلى تصغّير مقاسات جلّ 193 لوحة المنشورة عام 1850م، حتّى تستجيب لإحدى قواعد، وشروط الطّبع والنّشر، المخصصة لسلسلة كتب الحملة الاستكشافية آنذاك[51].

فقد تمّ رصد منها مجموعة محفوظة بجناح "الكتاب القديم" (CABINET DE L'ANCIEN LIVRE) في المكتبة الجامعية بالسّوربون[52]، وهي المجموعة الوحيدة المتاحة للباحثين من جملة

---

[48] Ibid, pp IV-V, marge 6; DONDIN PAYRE (M), «Le capitaine Delamare ...», Op.cit, tome 15, 1994, p 85.

[49] أكّد لنا الأستاذ المشرف الذّي شغل منصب "محافظ للتّراث الأثري والمتحفي والتّاريخي" بالمتحف المذكور بين سنتي (1996-2001) بإنّ اللّوحات المشار إليها في المتن – في حالة نجاتها من التّلف والضّياع – غير موجودة بمكتبة هذا المتحف الحديثة النّشأة نسبيا، ويرجّح بشأنها فرضية نقلها إلى مقرّ قصر "الحصن 23" (BASTION 23) بساحة الشّهداء بعد عملية ترميمه في عقد ثمانينيات القرن العشرين المنصرم؛ معللا ذلك بأنّ مقرّ المتحف المذكور قد أوى مصلحة إدارية أخرى، ألا وهي: "مصلحة الآثار القديمة" (SERVICE DES ANTIQUITES)، المنطوية بدورها على مكتبة ومركز أرشيف خاص بها منذ فترة الاحتلال إلى غاية بداية عقد ثمانينيات القرن الماضي، مكان إيداع لوحات "دولامار" على أرجح الاحتمالات قبل تحويل رصيدها الأرشيفي إلى مقرّ قصر "الحصن 23" في الوقت الرّاهن.

[50] GSELL (S), Op.cit, p VII-VIII.

[51] GSELL (S), Op.cit, p VI.

[52] هذه المجموعة كانت في حيازة "ليون رونيي"، وقد قام بإهدائها إلى المكتبة الجامعية المذكورة ابنه من بعد وفاته، ينظر: GSELL (S), Op.cit, p VI.

تلك الأعمال غير المنشورة في الوقت الرّاهن[53]، حيث تقع في 2017 لوحة، منفذة على أوراق منفصلة، قام "ليون رونيي" بجمعها وتبويبها وفق مواقعها الأثرية، ثمّ تجليدها في ثمانية مجلّدات ضخمة[54]؛ ومنحها عنوانا مشتركا هو: "رسوم قائد مفرزة المدفعية دولامار" (DESSINS DU CHEF D'ESCADRON D'ARTILLERIE DELAMARE)[55]، حيث خصّص المجلّد الأوّل، المتضمّن لـ 323 لوحة والمجلّد الثّاني المتكوّن من 366 لوحة أخرى لموقع "لومباز"، الموقع الأثري القديم، الأكثر توثيقا في هذه المجموعة؛ والمجلّد الثّالث المشتمل على 127 لوحة لموقعيْ "مركونة"، و"تيمقاد"؛ والمجلّد الرّابع المنطوي على 314 لوحة، غطّت كلّ من آثار مدينة قسنطينة (ص:1-234)، وسكيكدة (ص:235-277)، والقلّ (ص:278-280)، وميلة (ص:281-282)، و"الخنق" (ص:283-285)؛ ومغارة الزّمة (ص:286-293)، ثمّ السّيقوس والحراكتة (ص:294-314).

فيما خُصّص المجلّد الرّابع مكرّر المتضمن لـ 147 لوحة، شملت آثار سكيكدة (ص:2-132)، وآثار الطّريق الرّابط بين سكيكدة ومدينة قسنطينة (ص:133-147)؛ والمجلّد الخامس المتضمّن 174 لوحة، حول آثار جميلة (ص:1-52)، وعنونة (ص:53-174)؛ والمجلّد السّادس المنطوي على 290 لوحة ضمّت آثار قالمة (ص:1-167، 191)، وعين النّشمة (ص: a 167-190)، وعنابة (ص:192-222)؛ وآثار الطّريق الرّابط بين عنابة وقالمة (ص:223-227)، والقالة (ص:228-229)، ثمّ أماكن أخرى في الشّرق الجزائري حسب نسخ ليست من إنجاز "دولامار" (ص:a 229-289)، وعين ببوش، والقصر الأحمر (290)؛ والمجلّد السّابع المشتمل على 276 لوحة لسطيف (ص:1-133)، وقجّال، والطّريق من سطيف إلى قسنطينة (ص:134-140)، وموقع "مونس" (ص:141-185)، والمنطقة الممتدّة ما بين سطيف وقسنطينة (ص:186-194)، وبجاية (ص:195-236)، ودلس (ص:237-242)، وجيجل (ص:243-246)، وشرشال وأرزيو (ص:247-249)، وأخيرا أميال عسكرية (ص:251-276)؛ حيث غلب على تلك الرّسومات، تفريغ الكتابات الأثرية في أكثر من نسخة، مجال اختصاص "ليون رونيي" العلمي، فأحيانا تكون من إعداد الضّابط "دولامار" بمفرده، وأحيانا أخرى يعود إنجازها

[53] DONDIN PAYRE (M), «Le capitaine Delamare ...», Op.cit, tome 15, 1994, p 84.

[54] رمز ترقيم هذه المجلّدات في رصيد تلك المكتبة الجامعية هو الأعداد المتتالية ما بين: MS, 273-MS,280

[55] GSELL (S), Op.cit, p VI.

لبعض الرّسامين والعسكريين، المشاركين إلى جنبه في تلك البعثة العلمية الاستكشافية، كما هو مشار إليه أعلاه[56].

وإلى جانب هذه المجموعة القيمة، هناك مجموعة متحف "اللّوفر" الدّولي، وقوامها أزيد من 350 لوحة[57]، تمّ التّنازل عليها من طرف ابن "ليون رونيي" لفائدة الدّولة الفرنسية سنة 1896م[58]، حيث انطوى بعضها على مجموعات أثرية، ورسوم جاهزة للطّبع، أو مجسمات اتخذت كقوالب للّوحات الموجهة للطّبع؛ فيما اشتمل بعضها الآخر على رسوم أطلال معمارية، أو لقى أثرية موافقة لأشكال تلك المجسمات[59]؛ أضف إلى ذلك وجود بعض الرّسومات الجديدة، التّي لم يسبق نشرها، تمثّلت أساسا في شواهد قبور عُثر عليها في سطيف؛ وقطعة من تمثال نصفي إلى جانب تاجين معماريين التقطت من موقع جميلة الرّومانية؛ ولوحة نحت زخرفي غائر تمّ اكتشافه في قالمة[60].

ومجموعة الطّبيب "كوان" (COYNE)، الأستاذ بكلّية الطّب في مدينة "بوردو" (BORDEAUX) الفرنسية، حيث استلم من ابن أخ "دولامار" تسعا وستين (69) لوحة، لم يُنشر منها سوى عشر (10) لوحات في كتاب "دولامار"، وهي اللّوحات المتعلّقة بقسنطينة، والطّريق من قسنطينة إلى عنابة، ومدينة عنابة، فيما بقيت اللّوحات الأخرى من غير نشر باستثناء لوحة مائية كبيرة خاصة بالجسر الرّوماني في القنطرة؛ إذ تتعلّق اللّوحات غير المنشورة بمنظر عام لمدينة الجزائر، ومنظر آخر لسيدي فرج، ومساجد مدينة قسنطينة، ومعسكر الجيش الفرنسي في عين ببوش، ومناظر لمساجد مدينة عنابة، ومناظر للقالة، والحصن الفرنسي هناك، وبحيرة طونقا المجاورة[61].

ومجموعة قابض بريد الجزائر، الموظّف "فايول" (FAYOLLE)، الذّي تمكن من شراء تسعا وثلاثين (39) لوحة، أثناء وجوده بباريس من أحد بائعي رسوم قديمة منسوخة (ESTAMPES) هناك. إذ يتعلّق الأمر بكلّ من: دلس، وبجاية وجيجل، وسكيكدة، وسيقوس، ومنطقة الحراكتة، والطّريق من قسنطينة إلى سطيف، ورأس الوادي، وسطيف، وقجّال، ومونس، وجميلة، وميلة. وهي في المجمل

---

[56] GSELL (S), Op.cit, pp VI-VII; KOUMAS (A) & NAFA (C), Op.cit, p 51; CAGNAT (R), «Notice d'un recueil autographe d'inscriptions vues et dessinées par feu le commandant DE LA MARE», In: **Bulletin épigraphique de la Gaule**, tome VI, 1886, pp 235-236; DONDIN-PAYRE (M), «Un témoin des premières découvertes archéologiques en Algérie, le capitaine Delamare, membre de la commission d'exploration scientifique (1839-1852)», In: **Bulletin de la Société Nationale des Antiquaires de France**, 1995,1997, p 71.

[57] DONDIN PAYRE (M), «Le capitaine Delamare ...», Op.cit, tome 15, 1994, p 85.

[58] GSELL (S), Op.cit, p VII; DONDIN PAYRE (M), «Le capitaine Delamare ...», Ibid, tome 15, 1994, p 85.

[59] نحن هنا أمام آثار الورشة التّي أقامها "دولامار" في بيته لتصغير جانب من لوحاته، الموجهة للطّبع في كتابه المنشور عام 1850م، من دون شكّ.

[60] GSELL (S), Op.cit, p VII.

[61] GSELL (S), Op.cit, p VIII.

مشروعات لوحات مصمّمة للطّبع على نحو مخالف لتصميم لوحات تلك المواقع المنشورة في كتاب "دولامار"، لم يكتب لها النّشر قطّ؛ كما تضمّنت بعض الرّسوم المتميّزة، وغير المعروفة، ويتعلّق الأمر بثلاث لوحات خاصّة بالقالة، ومنظر آخر خاص بمدينة قسنطينة[62].

وبعد فراغ "دولامار" من تحقيقاته الميدانية سنة 1845 كما كان مقرّرا لها سلفا، تمّ عرض ما أنجزه هذا الأخير برفقة عمل زميله "رافوازيي" على "لجنة المعالم التّاريخية"[63] للتّقييم بتاريخ الفاتح يوليو من تلك السّنة في حضور نخبة من الشّخصيات الفنّية والأدبية الفرنسية الرّفيعة، كالبارون "تايلر" (TAYLOR)، والمفتش العام للمعالم التّاريخية بفرنسا "بروسبار ميريمي" (MERIMEE PROSPER)، حيث تمّ الاتفاق في نهاية المناقشات على اتخاذ عمليْهما كقاعدة مرجعية لجرد الآثار الرّومانية في الجزائر[64].

وفي ذات الجلسة تمّ تثمين ومباركة نشاطات الباحث "شارل تيكسييي" (CHARLES TEXIER)[65] المنجزة في الجزائر بين سنتي (1841–1845)م بأمرٍ من "الجمعية الفرنسية لحفظ وتوثيق المعالم التّاريخية"، أعلى هيئة لمراقبة التّراث الأثري والمعماري الفرنسي، ابتداءً من سنة 1834م[66]، مفوضين له صلاحيات أوسع لمواصلة مهامه في مجال حفظ التّراث الأثري الرّوماني بالجزائر مستقبلا، حيث عادت تضاهي صلاحيات "المفتش العام للمعالم التّاريخية بفرنسا" المستحدث في شهر أكتوبر من سنة (1830)م، كما مرّ بنا في الفصل التّمهيدي من هذا البحث. وذلك كأوّل مفتش عام للمباني المدنية في الجزائر بتاريخ 12 أكتوبر 1845م إلى غاية 1853، تاريخ استحداث هيئة إدارية جديدة بديلة عن تلك المصلحة العسكرية[67].

---

[62] Ibid, p VIII.

[63] مزيدا من التّفاصيل حول ظروف استحداث هذه اللّجنة، وأبرز مهامها الوظيفية في الهرم الإداري المكلّف بتسيير التّراث الأثري الفرنسي، يُراجع الصّفحات 22–23 من هذه الرّسالة.

[64] OULEBSIR (N), Op.cit, p 98 colonne 1.

[65] حول سيرته الشّخصية، ومهامه في الجزائر بين سنتي (1845–1853)م، يُنظر مقالنا: "أوّل مفتش عام لمصلحة المباني المدنية بالجزائر "شارل تيكسييه" (1845–1853)م وأبرز إنجازاته في مجال حفظ التّراث الأثري وتثمينه"، مقال منشور في: **المجلّة التّاريخية الجزائرية**، الصّادرة عن مخبر الدّراسات والبحث في الثّورة الجزائرية بجامعة المسيلة، المجلّد 05، العدد 01، 2021م، ص 462–477؛ إضافة إلى الهامش رقم: 11، ص 35 من هذه الرّسالة.

[66] OULEBSIR (N), Op.cit, pp 102 colonne 2- 103 colonne 1.

[67] شفيقة بوعرعور، مرجع سابق، ص 463، 465؛ MENERVILLE, **Dictionnaire de la législation algérienne - Code annoté et manuel raisonné des lois, publiés au Bulletin officiel des actes du gouvernement**, Premier volume (1830-1860), Alger, Paris, 1867, p 650.

فقد أسندوا إليه بموجب ذلك، مهام أخرى مكمّلة لسابقتها، غايتها: جرد، وتوثيق مقوّمات الآثار الرّومانية، واقتراح تدابير حمايتها، كما هو مفصّل في القرار الوزاري، الصّادر عن وزير الحرب بتاريخ 27 يناير 1846م[68]؛ فيما اكتفى "رافوازيي" بشغل منصب العضوية في تلك اللّجنة، بعدما تعذّر عليه الظّفر بالمنصب الذّي أُسند إلى زميله "تيكسيي"[69].

2.1.التّراث الأثري المنقول: أُعتبرت مقوّمات التّراث الأثري الجزائري المنقول في مستهلّ هذه المرحلة من الاحتلال (1830-1834)م بمثابة غنيمة حرب كما مرّ بنا في مستهلّ هذا الفصل؛ وبعدها عُدت كوثائق مادية حول تاريخ البلاد ومجتمعها قديما وحديثا، وجب تكديسها في مستودعات، أو مخازن خاصّة (LOCAUX SPECIAUX) بأيّة كيفية على نسق تكديس المخطوطات والوثائق التّاريخية المحليّة في مكتبة الجزائر، المنشأة عام 1835 لوضعها في متناول الباحثين المهتمين بموضوع الاحتلال وترسيخ دعائمه بالبلد على النّحو المفصّل في العنصر الموالي أدناه[70]؛ حيث تمّ استحداث لهذا الغرض العام، وبهذا التّرتيب الزّمني خمس متاحف بالجزائر وفرنسا، هي كالآتي: متحف مدينة الجزائر 1838، الذّي بدا في تلك المرحلة على هيئة مستودع لجمع الأغراض المختلفة، أكثر منه متحفا على الصّعيد المركزي[71]، وإنشاء جناح خاص بآثار الجزائر على مستوى متحف اللّوفر ابتداءً من سنة 1843، تاريخ تحويل لوحة الفسيفساء المكتشفة بكدية العاطي في مدينة قسنطينة (الصّورة: 15) شهر مايو 1842م من طرف "دولامار"[72]، وتأسيس متحف مدينة شرشال 1840،[73]

---

[68] شفيقة بوعرعور، مرجع سابق، ص 465؛ MENERVILLE, Op.cit, p 650

[69] رغم تردّد "رافوازيي" في التحاقه بطاقم بعثة الاستكشاف العلمي أوّل الأمر، وانسحابه من طاقمها في منتصف المسار؛ إلاّ أنّه كان يطمح دوما إلى شغل منصب سامي في إدارة الآثار الجزائرية بعدما عاينها عن قُرْبٍ، وإدراك أهمّيتها العلمية. ولذلك لم يهضم قرار تعيين "تيكسيي" في ذلك المنصب، حيث وجّه رسالة احتجاج قوّية إلى وزير الحرب في عقب صدور قرار تعيين زميله "تيكسيي" عام 1845، جاء فيها على وجه الخصوص: "لم يَكُن لتيكسيي أيّ ذكر ... لا تؤخذ آراء رافوازيي بعين الاعتبار على الدّوام"، ينظر: DONDIN PAYRE (M), «La commission d'exploration scientifique d'Algérie …, », Op.cit, p 91.

[70] يمينة شيبان، شرقي الرزقي، مرجع سابق، ص 65 عمود 2- 68 عمود 2.

[71] CAGNAT (R), «Les musées archéologiques de l'Afrique du nord (Musées et collections archéologiques de l'Algérie et de la Tunisie)», In: **Journal des savants**, 17ème année, 1919, pp 18-29.

[72] أكثر تفاصيل حول بعض هذه المقتنيات ينظر: DE VILLEFOSSE (H), **Musée africain du Louvre**, Série: Musées et collections archéologiques de l'Algérie et de la Tunisie, Editeur Ernest LEROUX, Paris, 1921, pp 12-26; GSELL (S), Op.cit, pp 131-133 ; DONDIN PAYRE (M), «Le capitaine Delamare …», Op.cit, p 56.

[73] GAUCKLER (P), **Musée de CHerchel,** Série: Musées et collections archéologiques de l'Algérie et de la Tunisie, Editeur Ernest LEROUX, Paris, 1895, p 05.

ومتحف موقع لومباز الأثري 1847[74]، ومتحف مدينة قسنطينة 1850[75]، كما مرّ بنا في الفصل السّابق بشكل مجمل.

نُزُلا عند تنفيذ أحد أوامر الحاكم العام بالجزائر، "الكُمْت روندون" (COMTE RANDON)[76]، القاضية بإعداد جرد لآثار الجزائر بمختلف مكوّناتها، أي بما فيها الآثار الإسلامية، والمقتينات المتحفية قصد حفظها من السّرقة، والتّخريب، والتّلف، تمّ إعداد مصنّفيْن وصفيين (CATALOGUES) في نهاية هذه المرحلة من الاحتلال، إذ تعلّق الأمر بكلّ من: مصنّف مكتبة ومتحف مدينة الجزائر، الذّي رأى النّور عام 1861، من تأليف المستشرق الفرنسي "أدريان باربروغر" (BERBRUGGER)، الواقع في 155 صفحة من المقاس الكبير[77]؛ ومصنّف متحف مدينة قسنطينة من إنجاز المستشرق "شاربونو" (CHERBONNEAU)[78]، المنشور عام (1862)، المتكوّن من نصّ يقع في 21 صفحة، حيث تنقسم كلّ صفحة ضمنيا إلى عمودين كبيرين و15 لوحة نُفّذت كلّها باليد قبل نسخها[79]؛ ليصبحَا منذ ذلك الحين أنموذجا مُتّبعًا في إعداد بقية مصنفات متاحف الجزائر طيلة فترة الاحتلال الفرنسي[80].

2. آليات استغلال مقوّمات التّراث الأثري الجزائري:

---

[74] أكثر تفاصيل حول تاريخ هذا المتحف ومقتنياته ينظر: CAGNAT (R), **Musée de Lambèse**, Série: Musées et collections archéologiques de l'Algérie et de la Tunisie, Editeur Ernest LEROUX, Paris, 1895.

[75] أكثر تفاصيل حول تاريخ هذا المتحف ومقتنياته ينظر: DOUBLET (G) & GAUCKLER (P), **Musée de Constantine**, Série: Musées et collections archéologiques de l'Algérie, Editeur Ernest LEROUX, Paris, 1892.

[76] يُراجع الصّفحة 42 من هذا البحث حول تلك الأوامر الصّادرة عام 1854م، والهامش 39 بذات الصّفحة حول ترجمة هذه الشّخصية العسكرية والسّياسية.

[77] BERBRUGGER (A), **Bibliothèque-Musée d'Alger**, édition Bastide, Alger, 1861.

[78] يُنظر مقتطف ترجمته في الهامش 79 بالصّفحة 52 من هذا البحث.

[79] CHERBONNEAU (A), **Album de Musée de Constantine**, 1er cahier, typographie et lithographie Alessi et Arnolet, Constantine, 1862.

[80] حول تلك المصنّفات المهمّة جدّا في الوقت الرّاهن، والتّي تمّ اصدارها تِباعا بأمر، وبإشراف مباشر من الحكومة العامة في الجزائر، ينظر سلسلتها الموسومة بـ: "**سلسلة: المتاحف والمجموعات الأثرية الجزائرية والتّونسية**" (Série: Musées et collections archéologiques de l'Algérie et de la Tunisie)، الواقعة في بضع وعشرين مصنّفا، حيث شُرع في طبعها مع بداية العقد الأخير من القرن التّاسعة عشر (19)، واستمرارها في الصّدور إلى غاية بداية الإعداد للاحتفال بالذّكرى المئوية لاحتلال الجزائر عام 1930. علما أنّ جلّ تلك المصنّفات تختص بمقتنيات المتاحف الجزائرية، حيث لم تستفد مقتنيات المتاحف التّونسية، ومجموعاتها الأثرية سوى من ثلاثة أو أربع مصنفات لا أكثر.

صرّح "لويس ليتشي" (LESCHI LOUIS)[81]، مدير الآثار القديمة والفنون الجميلة في طاقم الحكومة العامّة بالجزائر ذات مرّة قائلاً: "أنّ البحث الأثري في الجزائر، هو أداة من الأدوات المسخّرة في حرب فرنسا على الجزائر، انطلاقًا من تأسيس المتاحف"[82]، نافيا بذلك تماما ما ذهبت إليه "أولبصير نبيلة" في إحدى استنتاجات أطروحتها الجامعية، لما قالت أنّ: "استحداث المفتشية العامّة للمعالم التّاريخية والمتاحف الأثرية الجزائرية عام 1853م بمبادرة من الحاكم العام روندون؛ مدعّمة بتأسيس مكتبة ومتحف مدينة الجزائر[83]، سمحت منذ ذلك الحين: التّأسيس للتّاريخ المحلّي، وترتيب مقوّمات التّراث الأثري والمعماري لهذه المستعمرة الجديدة في أُفق أرقى"[84].

بينما قال الباحث "بول بلاري" (PALLARY PAUL): "إذا كان هناك وطن مُورس فيه التّخريب الأثري على أوسع نطاق، ومن غير قيود، فهو الجزائر. فأوّل المخربين هم المنقبون على الكنوز ...؛ وثانيها هو انتشار ثقافة امتلاك المنقب لما اكتشفه، ممّا تسبّب في التّعجيل بتخريب المعالم؛ وثالثتها وهي الأكثر شيوعا، فتتمثّل في اقتلاع الأحجار [الأثرية] بغرض إعادة استعمالها في تشييد مباني جديدة"[85].

فيما ذهبت عالمة الاجتماع "مارغريتا دياز-أُندرو" (DIAZ-ANDREU MARGARITA) في تحليلها العميق لأبعاد المدرسة التّاريخية "الاستعمارية" الفرنسية، وأبرز غاياتها من دراسة الآثار الجزائرية إلى تشبيهها بما أقدمت عليه المدرسة التّاريخية الصّهيونية في فلسطين المحتّلة حاليا، حيث حاولت اصطناع لنفسها مبّررا تاريخيا من العدم، أو الوهم[86].

---

[81] هو أحد كبار الأثريين والمؤرّخين الفرنسيين المتخصصين في الكتابات اللاّتينية والتّاريخ القديم بشمال إفريقيا (1893-1954)م، شغل منصب أعلى مسؤول على الآثار الجزائرية؛ كما تدرّج في مناصب مماثلة على أصعدة أدنى، منها: منصب مدير الآثار القديمة والفنون الإسلامية بمدينة الجزائر؛ ورئيس الجمعية التّاريخية الجزائرية التّي تحدّثنا عنها في نهاية الفصل السّابق؛ فيما كانت وفاته بمدينة الجزائر يوم 07 يناير 1954م، أكثر تفاصيل، ينظر ترجمته في الموسوعة الإلكترونية "وكيبيديا" على سبيل المثال.

[82] LESCHI (L), "l'Archéologie algérienne en 1944", In: **Revue Africaine**, Société Historique Algérienne, édition Office des Publications Universitaires, Alger, 1945, Volume 89, p 133.

[83] الباحثة لم تأخذ بعين الاعتبار خلفيات تأسيس أقدم المتاحف الأوروبية، المكرّسة لانتصار نظام سياسي جديد، قرّر حجز رواسب النّظام البائد في بناية المتحف؛ وكذا حركة 1968 بأوروبا التّي طالبت بإلغاء المتاحف لكونها تذكّر بماضٍ غير مرغوب فيه، أكثر تفاصيل حول هذه النّقطة، ينظر: شرقي (الرّزقي)، **فصول في علم المتاحف**، دار الألمعية للنّشر والتّوزيع، قسنطينة، الطّبعة الأولى، 2014، ص 18-19، 36.

[84] OULEBSIR (N), Op.cit, p 163 colonne 1.

[85] PALLARY (P), **Vandalisme archéologique en Afrique**, librairie africaine, Paris,1894, pp 2-7,11.

[86] DIAZ-ANDREU (M), **A world history of nineteenth century archaeology**, Oxford, 2007, p 247.

ومهما كان الأمر، فقد اعتمدت مصالح الإدارة العسكرية الفرنسية المكلّفة بإنجاز هذه المهمة على المبادئ الآتية:

1.2. الاستغلال الوظيفي للتّراث الأثري في تنفيذ خطّة الاحتلال ميدانيا: كانت إدارة الاحتلال الفرنسي على دراية تامة بأهمية التّراث الأثري المحلّي كما مرّ بنا في الفصلين السّابقين، ولذلك لم تدخّر جهدا في استغلاله، استغلالا يخدم أهدافها الخاصّة على حساب مصير هذا الأخير، وهُوية أهله من الجزائريين، حيث اعتبرته في الفترة الممتدّة ما بين سنتيْ (1830-1834)م بمثابة "غنيمة حرب"، فنهبت منه ما وسعها الأمر لنهبه عن طريق استئجار صائدي كنوز محترفين للتّنقيب عن نفائسه، كما لاحظنا في مستهلّ الفصل السّابق مع رخص التّنقيب التّي أصدرها حاكم مدينة الجزائر عام 1831م (الصّورتان: 04-05)؛ وكذا استغلال معالمه التّاريخية لتلبية متطلبات فِرَق الحملة العسكرية الظّرفية على الجزائر من إيواءٍ، وتخزينٍ للذّخيرة، والمؤونة، وما إلى ذلك.

ولذلك لم تتردّد في تشويه وهدم الكثير من المعالم العريقة، رغم شدّة وقْعها على نفوس الجزائريين، كاتخاذ دار السّلطان (الصّورة: 16) إقامةً للحاكم العام الفرنسي بالجزائر؛ وتحويل جامع كتشاوة بالقسم السّفلي من قصبة مدينة الجزائر إلى كاتدرائية مسيحية (الصّورة: 17)؛ وهدم جامع السّيدة (الصّورة: 07) عَمْدًا عام 1832م، ومعالم أخرى كثيرة مجاورة رغم حالة حفظها الجيّدة في سبيل فتح ساحة عامّة، عُرفت آنذاك باسم "ساحة الحكومة" (الصّورة: 16)، قصد تأمّين أفراد قوّاتها من ردود فعل المقاومة الشّعبية المباغتة؛ كما وقع لها في غضون أحداث الثّورة الفرنسية الدّاخلية نهاية القرن الثّامنة عشر (18) ميلادي، حيث ألهمت مهندسي القائد العسكري "نابليون بونبرت" إلى فتح ساحة لتجميع قوّاته العسكرية المكلّفة بفرض النّظام في قلب التّجمعات السّكانية الحضرية والرّيفية تحت اسم "ساحة السّلاح" (PLACE D'ARMES) ومنع تجمّع المقاومين، وتنظيم أنفسهم قبل الهجوم على الجيش الحكومي الفرنسي المرابط في الأطراف[87]، ومن ثم إخماد أية محاولة محتملة لأولئك الثّوّار في العمق عن طريق احتلال فضائهم الخاصّ، وفض تجمعاتهم في اللّحظات الأولى، متى استدعت الحاجة إلى ذلك ليلا أو نهارا على حدّ سواء.

وهي الخطّة ذاتها التّي انتهجها الفرنسيون في التّعامل مع سكّان المدن التّاريخية العريقة بالجزائر تحت مسمّى برّاق تمويهي مفاده: تهوية النُّسُج العمرانية القديمة لدرء الأمراض والأوبئة، وتسهيل

[87] MALVERTI (X) & PICARD (A), «Les villes coloniales fondées entre 1830 et 1880 en Algérie, les traces de villes et le savoir des ingénieurs du génie», Rapport de recherche, n° 489/88, AGERA, France, 1988, pp 3-5.

عملية تنظيفها[88]، حيث شملت الخطّة مدينة الجزائر كما مرّ بنا أعلاه، ومدينة وهران، ومدينة قسنطينة، ومدينة معسكر، ومدينة مليانة، ومدينة تلمسان، وغيرها من المدن الجزائرية القديمة.

هذا إذن فيما تعلّق باستغلال الآثار الجزائرية خلال تلك المرحلة المبكّرة من الاحتلال؛ أمّا فيما يخص مرحلته الموالية، أي المرحلة الممتدّة ما بين سنتي (1835-1860)م، فيُسجل انتقال الإدارة العسكرية الفرنسية من الاستغلال المادي لمقوّمات التّراث الأثري الجزائري الزّاخر إلى استغلالٍ من نوعٍ آخر، أكثر عمقا، وأخطر من سابقه، ألا وهو توظيفه في مجال صياغة "إيديولوجية" خاصّة، تكرّس أكذوبة "الظلّ الأبدي"، كما عبرّ عنها صراحة "إمِيل فليكس غوتيي" (GOUTIER E.F)، أحد الروّاد المتعصبين في المدرسة الفرنسية لكتابة التّاريخ المحلّي[89]؛ ومحاولة افتعال مبرّر تاريخي لإضفاء شرعية وهمية على الاحتلال الفرنسي بالجزائر[90].

2.2. تَمَلُّك التّراث الأثري الجزائري في سبيل تبرير استغلاله المشبوه: لم يكن قرار تحويل قسما معتبرا من الآثار الجزائرية نحو فرنسا، قرارا عسكريا أو سياسا خالصا، وإنّما كان قرار مشترك ما بين العسكريين، والسّياسيين، ونخبة المثقفين في "أكاديمية الكتابات والآداب الرّفيعة"، حيث أوصى علماؤها في تقريرهم الموجه إلى وزير الحرب حول الجزائر سنة 1833م بضرورة جمع وتحويل أكبر قدر ممكن من الآثار القديمة لإثراء مقتنيات المتاحف المحلّية الفرنسية من جهة، وتوفير الجهد على الباحثين الرّاغبين في فحصها ودراستها عن قرب هناك من جهة ثانية[91].

ولعل أبرز ما يمكن استخلاصه من العرض العام لتلك النّصوص التّشريعية، الواردة في مبحث الفصل السّابق، هو تطبيق إدارة الاحتلال الفرنسي لقرار "التَّملك" (APPROPRIATION)، وِفق مبدأ التّدرّج المرحلي، تمشيا مع استمرار توغّل حركة الاحتلال بالبلاد في حدّ ذاتها، حيث يمكن اختزالها في أربع محطّات أساسية، بدءً بقرار التّنقيب عن "الأغراض الثّمينة" وتقسيمها بين المنقبين، المكتشفين لها، والإدارة العسكرية الفرنسية بالجزائر بين سنتي (1830-1834)م، ثمّ استحداث جناح

---

[88] ما يفهمه عموم سكّان تلك المدن من كلمة "تنظيف" في هذا المقام، هو التّنظيف المادي لشوارعها وأحيائها السّكنية، أي كنس الأوساخ وما يتعلّق بها من رواسب؛ أمّا نيّة الفرنسيين المبطّنة، فتعنى إجهاض أيّة محاولة للمقاومة الشّعبية من أهلها، واحتلال فضائهم الجغرافي الدّاخلي الخاصّ بهم، قبل أن يستفحل أمرهم، ويعظم خطْبهم على فِرَق الجيش الفرنسي.

[89] شنيتي (البشير)، **الاحتلال الرّوماني لبلاد المغرب (سياسة الرّومنة 146 ق.م / 46م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطّبعة الثّانية، 1985، ص 6.

[90] سوف يأتي تحليل هذه النّقطة ومناقشتها بشيء من التّفصيل في الفصل الموالي من هذا البحث.

[91] DONDIN PAYRE (M), «Le capitaine Delamare ...», Op.cit, tome 15, 1994, p 17.

خاصّ بمتحف "اللّوفر" لاستيعاب جانب من تلك الآثار في 26 أغشت 1845م، المتحوّل إلى متحف إمبراطوري بفضل مقتنياته القادمة من مصر، واليونان من قبل، ومقتنيات الجزائر في تلك الأثناء.

ثمّ إدراج حقّ الدّولة الفرنسية في امتلاك الآثار المطمورة في باطن الأرض، ضمن القوانين الخاصّة بمصادرة الأراضي من الجزائريين قصرا، وإعادة توزيعها على المعمرين الغربيين للاستيطان بها، أي لاستغلالها في المجالين: النّفعي، والاقتصادي، كالفلاحة، والسّياحة، ابتداءً من سنة 1847م؛ وانتهاءً باتخاذ تلك الآثار المتنوّعة كأرشيف مادّي وتخزينه في مستودعات خاصّة (الصّورة: 18) لفائدة الباحثين المهتمين بموضوع أدْلجة التّاريخ المحلّي، وتكريس الاستمرارية الدّائمة للاحتلال.

3.2. التّمويه بمصطلح "التّرميم" للتّغطية على مشروعات تهديم وتشويه التّراث المبني المحلّي:

اعتبر الفرنسيون مختلف مقوّمات التّراث الأثري الجزائري المبني خلال هذه المرحلة من الاحتلال مجرّد عمائر عادية، لا تحتاج لأيّة إجراء وقائي مُمَيّز يحميها، بما فيها آثار عمارة الاحتلال الرّوماني التّي استثنتها في التّشريع بصفة "التّراث"، وخصصتها بواجب الحفظ والحماية من مختلف الأخطار البشرية والطّبيعية على الصّعيد النّظري، حيث وظّفتها في تأمّين حاجيات مفارز الجيش الفرنسي من إيواء، وعلاج، ونقاهة، وتخزين للعتاد والمؤن، وتوطّين المعمرين المدنيين، وما إلى ذلك.

ومن أجل إعادة تأهيل تلك المعالم التّاريخية العريقة للانسجام مع متطلّبات وظائف جديدة (RECONVERSION)، لجأت إدارة الاحتلال إلى القيام بثلاثة إجراءات تقنية أساسية، بعيدا عن ضوابط ومبادئ "الصّيانة والتّرميم" المتعارف عليها في العهود والمواثيق الدّولية السّارية المفعول حاليا، وفي نظريات المتخصصين في التّرميم وحفظ التّراث الأثري وتثمينه في ذلك الوقت، رغم نعتها بهذا الاسم -الصّيانة والتّرميم- المغري في وثائق الأرشيف الفرنسي، المذكور في مقدمة هذا البحث.

فقد استخدموا أطلال المواقع الأثرية القديمة (SITES ANTIQUES)، وأطلال مواقع فترة القرون الوسطى (PERIODE MEDIEVALE) كمحاجر لجلب مادة الخام لبناء مرافق ومنشآت معمارية جديدة، شأن أطلال موقع "لومبيز" في بناء السّجن، المسمّى بهذا الاسم بالقرب منه، القائم في مكانه الأصلي إلى يومنا هذا؛ كما مارسوا عمليات الإصلاح (REPARATION) بمستويات متفاوتة من معلم لآخر؛ بل تجاوزوه إلى أُفق التّجديد المعماري التّام (TRANSFORMAION) على كثير من مباني تلك المعالم التّاريخية، تحسّبا لمتطلبات تغيير وظائفها الأصلية، وتعويضها بوظائف حديثة، لم

تُصمّم من أجلها تلك المباني التّاريخية أصلا، شأن تحويل المساجد إلى مستشفيات، والمدارس إلى مخازن، أو دور عرض مسرحي، وما إلى ذلك[92].

4.2. إشراك الهيئات العلمية وتجنيد الباحثين المتخصصين في تنفيذ الجانب الخَفي من الاحتلال: لم يكن احتلال الفرنسيين للجزائر مُقتصرا على نخبة السّياسيين والعسكريين فحسب، وإنّما تعدّاه إلى إشراك الهيئات العلمية، والباحثين لتنفيذ الجانب الأخطر من جوانب هذا الاحتلال، حيث بدَا وقْتها في شكل استيطان دائم على هيئة استيطان الجنس الأبيض لأمريكا الشّمالية، أو قارّة أستراليا، أو بلد جنوب إفريقيا، وليس مجرّد احتلال اقتصادي–سياسي ظرفي.

وقد تمّ رصد ذلك في عدّة نشطات لا يسع المجال للوقوف عند تفاصيلها الكاملة في هذه العجالة، منها: استشارة وزير الحرب عام 1833 لأكاديمية الكتابات والفنون الرّفيعة بوصفها أعلى هيئة علمية مؤهّلة للإجابة عن تلك الاستشارة العلمية حول مسألة تاريخ الجزائر، ومقدّراتها الطّبيعية والبشرية آنذاك؛ وترقية لجنة البحث في التّاريخ الجزائري عام 1837 إلى حملة استكشاف علمي شامل على نسق حملة مصر، وحملة اليونان بتوجيه، واقتراح من تلك الأكاديمية نفسها؛ وتأسيس "جمعيات علمية" (SOCIETES SAVANTES) محلّية وجهوية عبر التّراب الجزائري لمواصلة البحث بإشراف عسكري دائم ومباشر، ابتداءً من نهاية عقد أربعينيات القرن التّاسعة عشر (19) ميلادي، المتوّج في نهاية المطاف بتنظيم احتفالية ذكرى مرور مائة سنة عن الاحتلال (1830–1930)م[93]، حيث كان فيها للتّراث الأثري الجزائري حضورا مميّزا، ناهيك عن اتخاذ "قوس النّصر" (ARC DE TRIOMPHE)، المستوحى من العمارة الرّومانية التّذكارية القديمة بالجزائر دائما، كرمز لنجاح فرنسا وانتصارها الباهر ليس في احتلال الجزائر سياسيا واقتصاديا فقط، وإنّما توغّلها بفضل هذه النّخبة من

---

[92] أكثر تفاصيل حول هذه العمليات المشوّهة لهوية تلك المعالم، ينظر على سبيل المثال: OULEBSIR (N), Op.cit, pp 16-22

[93] استغرق التّحضير لهذه الاحتفالية الكبيرة مدّة خمس سنوات كاملة (1925–1930)، وقد تمّ رصد لها ميزانية مالية هائلة، وتجنيد إمكانيات مادية وبشرية معتبرة؛ فيما كانت برمجة أنشطتها العلمية والثّقافية المتعدّدة حول التّراث الأثري، موزّعة بين الجزائر وفرنسا بالتّوازي؛ حيث أسفرت على نشر (39) كتابا، تَيَمُّنًا بعدد عناوين كُتُب حملة الاستكشاف العلمي للجزائر بين سنتي (1840–1845)م المارّة الذّكر، إلى جانب بناء وتدشين متاحف أثرية وفنّية جديدة بكلّ من مدينة الجزائر العاصمة، وقسنطينة، ووهران، أي في عواصم العَمَلات الجزائرية الثّلاث؛ فضلا عن تنظيم ملتقيات ومؤتمرات دولية رفيعة المستوى حول آثار وتاريخ الجزائر.

العلماء، وهيئات البحث المتخصصة إلى تقييد الذّاكرة العامّة للمجتمع الجزائري، وتوجيه مرجعيته الثّقافية والحضارية، الموغلة في القِدَم على نحو يخدم مشروعها الاستيطاني الطّموح.

3. مراحل تطوّر أغراض استغلال التّراث الأثري الجزائر (1830–1860)م:

عرفت الجزائر خلال السّبعين (70) عامًا الأولى من الاحتلال الفرنسي (1830–1900)م، ما لا يقلّ عن عشرة نُظُم إدارية وسياسية متتالية، تباينت فيما بينها؛ حيث أُعْتُبِرت في بادئ الأمر بمثابة "قطاع محتلّ" (TERRITOIRE OCCUPE)، وذلك في الفترة الممتدّة ما بين سنتيْ (1830–1834)م؛ ثمّ "ملكية فرنسية" (POSSESSION FRANÇAISE) بين سنتي (1834–1848)م؛ ثمّ "عَمَلات فرنسية وراء البحر" (DEPARTEMENTS D'OUTER-MER) (أي عَمَالة قسنطينة في الشّرق، وعَمَالة مدينة الجزائر في الوسط، وعَمَالة وهران في الغرب مع تخصيص كلّ عمالة منها بنائبيْن مُنتخبيْن في البرلمان الفرنسي بباريس، ابتداءً من السّنة الموالية 1849م)، حيث درج العمل على ذلك النّحو طيلة عِقْدٍ كاملٍ، وبالضّبط طيلة الفترة الزّمنية الممتدّة ما بين سنتيْ (1848–1858)م؛ ثمّ "مستعمرة فرنسية" (COLONIE FRANÇAISE) بين سنتي (1858–1860)م، وبها انتهى عهد محاولات الإدماج الفاشلة، وبداية عَهْد "سياسة الانفصال"، أو "الحكم الذّاتي" بمسميات متعدّدة هو الآخر، بدءً بمشروع "المملكة العربية" (ROYAUME ARABE) الفاشل بين سنتيْ (1860–1870)م، الخارج عن نطاق الإطار الزّمني المحدد لهذا البحث[94].

ففي خضم تلك التّطورات التّاريخية، الحاصلة بداخل فرنسا من جهة، والجزائر المحتلّة من جهة ثانية، كان تعديل وتكييف أغراض استغلال التّراث الأثري المحلّي تمشيا مع تلك الظّروف، حيث أُعتبر في بادئ الأمر بمثابة "أغراض ثمينة"، وُجدت للنّهب، والتّنقيب غير المقنّن، إمّا بدافع تملّكها والانتفاع بها على الصّعيد الفردي، أو المتاجرة بها في أسواق العتيقات بوصفها "غنيمة حرب"[95].

وهو إجراء تعسفي تمّ العمل به طيلة الفترة الزّمنية، الممتدّة ما بين تاريخ بداية الاحتلال صائفة 1830م، وتاريخ صدور المرسوم الملكي القاضي بتحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية في القارّة

[94] DAILHEU (E), **Le gouvernement politique de l'Algérie**, Thèse de doctorat, Faculté de Droit, Université de Paris, Imprimeries CERF Versailles, 1901, pp 6–7, 25.
[95] OULEBSIR (N), Op.cit, p 94 colonne 2.

الإفريقية صائفة 1834م[96]، حيث لم تكن فرنسا متأكدّة آنذاك من نجاح حملتها العدوانية المباغتة على الجزائر بسبب افتقادها إلى رؤية استشرافية واضحة حول مصير تلك العملية، المتزامنة مع الأوضاع السّياسية الفرنسية المضطربة، وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية المتردية، المفضية إلى الإطاحة بملكها "شارل العاشر"، واستخلافه بالملك "لويس فيليب" شهر أغست سنة 1830م، كما سلفت الإشارة من قبل.

ولما صدر قرار إلحاق الجزائر بفرنسا في صائفة سنة 1834م، تبدّد الاختلاف الذّي كان سائدا بين المسئولين السّياسيين والعسكريين الفرنسيين، حول مصير المستعمرة الجديدة (الجزائر)، حيث كانت آراؤهم من قبل مشتّتة بين ثلاث توجهات أساسية، تضاربت فيما بينها: فمنهم مَنْ رأى ضرورة الاكتفاء باحتلال مدينة الجزائر العاصمة تأديبا لآخر ديات الجزائر على "حادثة المروحة" في ربيع 1827؛ ومنهم مَنْ رافع عن فكرة احتلال نوعي لأهم المدن السّاحلية الجزائرية، ولو بإشراك بعض البلدان الأوروبية الأخرى، مثل بريطانيا، وغيرها للاستقواء بها إن لزم الأمر ذلك، حفاظا على المصالح الفرنسية هناك بعدما فقدت ممثليتها التّجارية في مدينة جيجل منذ أمد بعيد، وحرق وهدم مقرّ ممثليتها الثّانية والأخيرة في مدينة القالة بأقصى الشّرق الجزائري عام 1827م أيضا؛ ومنهم مَنْ دافع عن فكرة الانفراد بالاحتلال الشّامل للقطر الجزائري وديمومته بقيادة المشير "بيجو" (BUGEAUD)، صاحب أهم التّشريعات المتعلقة بالتّراث الجزائري في فترة عقد أربعينيات القرن التّاسعة عشر (19) ميلادي في عقب استخلافه للمشير "كلوزال" (CLAUZEL) على كرسيّ "الحاكم العام" بالجزائر، ابتداء من سنة 1834م[97].

ففي غضون هذه المرحلة الممتدّة ما بين سنتي (1834–1845)م اصطدمت القوّات الفرنسية ميدانيا بعائق وجيه، حال بينها، وبين توغّلها في بقية أنحاء التّراب الجزائري، ألا وهو غياب المستندات التّوثيقية التّي تمكّنها من معرفة الجغرافيا الطّبيعية والبشرية للتّسهيل على قادة الحملة ميدانيا، صياغة خططهم العسكرية، وتحديد مناطق الاستيطان الغربي مستقبلا عبر ربوع الوطن، حيث أشارت عليها

---

[96] بوعزيز (يحيى)، **سياسة التّسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 8.

[97] بوعرعور (شفيقة)، "آليات استغلال التّراث الأثري الجزائري في ظلّ هيمنة الإدارة العسكرية الفرنسية المبكرة (1830-1848) الهيكلة والتّنظيم دراسة تحليلية"، في: **مجلّة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلّد 05، العدد 02، 2021، ص 103-105.

"أكاديمية الكتابات والآداب الرّفيعة" في باريس بضرورة تعوّيض ذلك بتقفي "الآثار الرّومانية القديمة" في المنطقة على اعتبار أنّ الرّومان قد دجنّوا منطقة شمال إفريقيا بكاملها، ورومنة مناطقها الحضرية فيما مضى؛ وظهر بموجب ذلك نعت جديد لمقوّمات التّراث الأثري الجزائري، ألا وهو مصطلح "الآثار القديمة" (ANTIQUITES) أو (VESTIGES ANTIQUES)[98]، عوض مصطلح "الأغراض الثّمينة" في محرّرات الوثائق الإدارية الرّسمية الفرنسية منذ ذلك الحين بشكل متدرّج.

كما تمّ الاتفاق في الآن ذاته على اعتماد معالم مواقع الاحتلال الرّوماني في البلد كمرشد، أو دليل مادّي لضبط مسالك، وأماكن نصب معسكرات الفرنسيين، ومناطق استيطانهم طيلة المرحلة المبكرة من الاحتلال بتوصية من الأمير "فاردينو فيليب" (FERDINAUD PHILIPPE)، دوق أورليون (DUC D'ORLEANS)، أثناء رحلته الاستعراضية بالقطر الجزائري عام 1839، حيث وجّه منها رسالة إلى والده الملك "لويس فيليب" يخبره فيها عن وضع الجزائر العام، والإمكانيات الكبيرة التّي يمكن أن توفّرها للمعمرين الجدد قائلا: "...وهران تطوّرت بسرعة، ومدينة الجزائر مزدهرة، وكلّ المقاطعات رائعة، ومهيأة لاستقبال المستوطنين"[99]. ثمّ أضاف في مناسبة أخرى قائلا: "لقد ترك الاستيطان الرّوماني بصمة هيكله في هذا الوطن، وعلينا دراسة أسلوب احتلاله لما له من فائدة كبيرة، وضرورة السّير على خطاه لمواصلة توغلنا في احتلال البلد"[100].

ممّا دفع بوزير الحرب للإشادة في إحدى تصريحاته المثمنة لذلك التّوجه قائلا: "من المفيد دراسة المدن القديمة، وإيجاد المسالك المؤدية إليها، وتعيين الأنهار الجافة القابلة للتّجديد، ومدى ملاءمة المناطق المهجورة للعيش...أيضا الآثار تسمح لنا بقراءة التّاريخ وأسباب سقوط الجيش الرّوماني، ومماثلة ذلك بالجيش الإفريقي [يعني الجيش الفرنسي آنذاك]"[101].

فيما يمكن اعتبار الآثار الجزائرية المحوّلة إلى المتاحف الفرنسية ابتداء من عام 1833 بمثابة وسيلة دعاية لإعلاء مجد الجيش الفرنسي وإمبراطوريته الفتية من جهة، ومحاولة امتصاص الاحتقان الاجتماعي بسبب ظروفه الاقتصادية الصّعبة، وما قد تقدمه مستعمرة الجزائر من حلول واعدة في هذا

[98] OULEBSIR (N), Op.cit, p 94 colonne 2.
[99] OULEBSIR (N), Op.cit, pp 37, 49 colonne 2 – 51 colonne 1.
[100] Ibid, pp 31–48.
[101] MIRYAM DONDIN PAYRE, «La commission d'exploration scientifique d'Algérie, une héritière méconnue de la commission d'Egypte», In: **Mémoires de l'académie des inscriptions et des belles lettres**, Tome 16, 1995, p 29.

النّسق العام من جهة ثانية. ذلك التّوجه الإيديولوجي الذّي مهّد لإرساء دعائم "مدرسة استعمارية" في دراسة التّاريخ والآثار المحلّية لاحقا.

خلاصة الفصل:

وصفوة القول، فإنّ الفرنسيين قد استنفذوا التّراث الأثري الجزائري خلال فترة العقود الثّلاثة المبكرة من الاحتلال مادّيا ومعنويا إلى أبعد الحدود، تبعا للتّطوّرات التّاريخية التّي أفرزتها الأحداث الاقتصادية والاجتماعية المزرية بداخل فرنسا ذاتها، وما أسفرت عليه من اضطرابات وتقلّبات سياسية خطيرة، طيلة الفترة الممتدّة ما بين سنتيْ (1830-1860)م، حيث تمّ توظّيفه على مرّة واحدة لإعلاء مجدا وهميا لإمبراطورية فرنسية في طور الإنشاء بعد حملتيْ مصر واليونان الفاشلتين، حيث جاءت حملة الجزائر لمحوّ آثر ذلك على النّفوس؛ والدّعاية لها بما قدمته، وسوف تقدمه للفرنسيين والغربيين مستقبلا من فرص الاستيطان الدّائم، ووفرة العمل، ومن ثم تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية على المديين المتوسط والطّويل.

هذا فيما تعلّق بأبعاد، أو غايات توظيفه المادّي أمام المجتمع الفرنسي على وجه الإجمال والاختصار، أمّا فيما تعلّق بتوظّيفه اللاّمادي، أو بالأحرى التّوظيف الإيديولوجي البعيد النّظر، فقد تجسّد في عملية استغلاله للتّعرف على الجغرافية التّاريخية والطّبيعية للجزائر ومجتمعها المتعدّد الأعراق، قصد رسم خارطة لتوسيع عمليات توغّل قوّات الاحتلال الفرنسي في عمق الجزائر، كما رأينا أعلاه من جهة، ومن جهة ثانية توظّيفه في مجال تقييد الذّاكرة الجماعية المشتركة لذلك المجتمع، قصد التّحكّم في توجيه مرجعيته الحضارية والثّقافية على نحوٍ يكرّس مبدأ استمرارية أكذوبة "الظّل الأبدي"، التّي رافع من أجلها الباحثون الفرنسيون بشراسة طيلة القرن التّاسعة عشر (19) ميلادي؛ ومحاولة في الآن ذاته إضفاء شرعية تاريخية وهمية للتّغطية عن جرائم الاحتلال الفرنسي، المرتكبة في حقّ الشّعب الجزائري، وتراثه العريق، المستهدف في وجوده وقتها بعمليات النّهب (VANDALISME)، والهدم (DESTRUCTION)، والتّشويه (DEFORMATION) تحت مُسمّى برّاق، ألا وهو: "حفظ وترميم المعالم التّاريخية"، كما قيّدتها أحكام القرار الوزاري الصّادر في 27 يناير 1846، القاضي بتحديد وضبط مهام "مصلحة المباني المدنية" في هذا الشّأن[102]، ما دام المنطق المتبع آنذاك هو مبدأ: "الغاية تبرّر الوسيلة".

[102] OULEBSIR (N), Op.cit, p 96 colonne 1.

الفصل الثّالث:

وَقْعُ الاستغلال الفرنسي على مصير التّراث الأثــري الجزائــري وموقــف الأهالــي منــه

تمهيـد:

انتهى مبحث الفصل السّابق إلى عرض آليات السّياسة الفرنسية المنتهجة في حقّ مختلف مقوّمات التّراث الأثري المحلّي؛ وكذا توضيح طريقتها المتبعة في استغلاله مادّيا قصد تعميم حركة الاحتلال عبر أنحاء البلاد، والتّمهيد للاستيطان الغربي بها من جهة؛ ومن جهة ثانية توظيفها في بناء إيديولوجية ذات بُعديْن عميقين، حيث يكمن البعد الأوّل منهما في صياغة مبرر تاريخي وهمي لذلك العدوان الغاشم، فيما تجلّى البعد الآخر، والأخطر من سابقه في التّأسيس لدعائم مدرسة تاريخية "استعمارية" قوّية عملت بكلّ ما أُتِيَت من قوّة على تقييد ذاكرة الشّعب الجزائري بمحاولة تكريسها لأكذوبة "الظّلّ الأبدي" في مِحْياله الجمْعي، ومن ثم الارتقاء بحملة الاحتلال من احتلال سياسي اقتصادي ظرفي إلى احتلال فكري ثقافي دائم؛ حيث سيتناول مبحث هذا الفصل الأخير من البحث، وَقْع آليات السّياسة الاستعمارية على مصير التّراث الأثري المحلّي في خضم صدمة الاحتلال المفاجئ، وموقف الأهالي منه.

1. وَقْعُ سياسة الاحتلال الفرنسي على مصير التّراث الأثري الجزائري:

كان وقْع صدمة الاحتلال الفرنسي على مصير التّراث الأثري المحلّي قوّيا جدّا، حيث يمكن تلخيص آثاره الرّئيسية في النّقاط الأربع الآتية:

1.1. التّغيرات العميقة التّي طرأت على نُسُج عمران الحواضر والمدن التّاريخية: يُعتبر التّغيير العميق الذّي لَحِق بطبوغرافية المدن التّاريخية في هذا النّسق العامّ من أبرز مظاهره الواضحة للعيان، حيث فقدت بموجبه تلك المدن والحواضر العريقة جلّ مقوّماتها المعمارية، وخصائصها الثّقافية والحضارية الأصِيلة، وتحوّل الكثير منها إلى مجرّد قَوْقعة فارغة، كما هو موضّح بشيء من التّفصيل في الأنموذجين الآتيين:

1.1.1. مدينة تلمسان: أُتخذت مدينة تلمسان (المخطط: 01) كعاصمة للمغرب الأوسط (الجزائر) في ظلّ حكم الدّولة الزّيانية بين منتصف عقد ثلاثينيات القرن الثّالثة عشر (13) ميلادي، ومنتصف عقد الخمسينيات من القرن السّادسة عشر (16) ميلادي، أي على مدار ما يقرب ثلاثة قرون ورُبع قرن بالتّقويم الهجري، عرفت في خضمها هذه المدينة فترات انتعاش، وازدهار معماري

وعمراني، تناوبت مع فترات تراجع وانكماش، تبعا للمتغيّرات التّاريخية الظّرفية محلّيا وإقليميا، حيث أكسبتها في نهاية المطاف تراثا عمرانيا، ومعماريا زاخرا؛ كما جعلت من تلك المدينة قُطْبا إقليميا موازيا لقُطبيْ غرناطة في الأندلس على عهد دولة بني الأحمر، المعاصرة للدّولة الزّيانية في بلاد المغرب الأوسط، وفاس في المغرب الأقصى، أيام بني مُرين، أبناء عمومة الزّيانيين أنفسهم في مجال تقدم وازدهار الفنّ المعماري الإقليمي، المعروف في الفنّ الإسلامي باسم "الطّراز المغربي الأندلسي"، المشتهرة به تلمسان حتّى الآن[1].

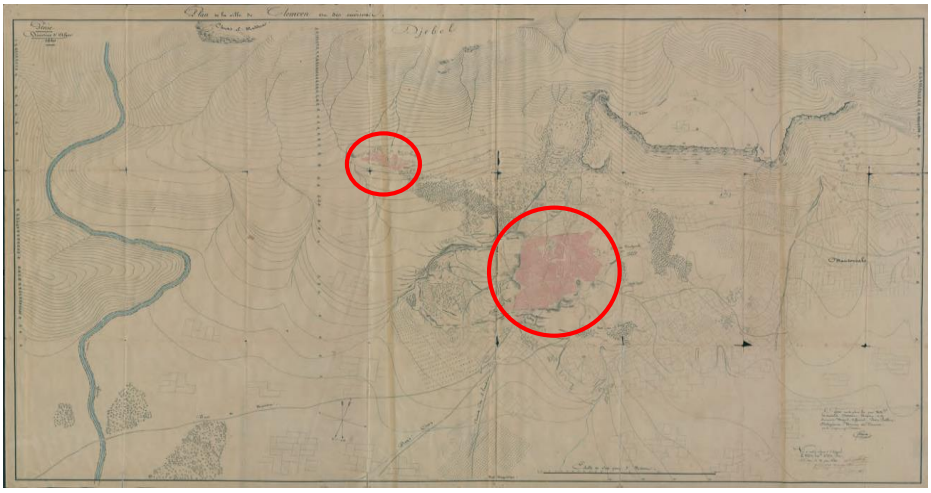

المخطط (01): مخطط طبوغرافي يوضح موقع مدينة تلمسان (اللّون الأحمر)، والمجمع الدّيني سيدي بومدين بالعباد قبل إدخال عليهما التّعديلات الفرنسية، إعداد الجيش الفرنسي سنة (1836)، نقلا عن: "شارل تيراس وجماعته".

فقد تمكّنت فِرق الاحتلال الفرنسي خلال حملتها الأولى على المدينة في سنة (1836)م من الاستيلاء على قلعة المشور، دار ملك بني زيان منذ عهد سلطانهم الأوّل يغمراسن (636-681هـ/1238-1282م) إلى غاية عام (961هـ/1554م)، تاريخ الحاقها الرّسمي بإيالة مدينة الجزائر، وفقدها بموجب ذلك صفة العاصمة، واكتفائها بدور الحاضرة الثّقافية الإقليمية المشعّة منذ ذلك التّاريخ حتّى عام (1830)م؛ إلاّ أنّ الأهالي سرعان ما استطاعوا تجميع قِواهم، وفرض حصارًا خانقًا

[1] أكثر تفاصيل حول التّطور العمراني الذّي شهدته تلك المدينة خلال فترة القرون الوسطى، وأبرز خصائصه المعمارية والفنّية، ينظر على سبيل المثال: شرقي (الرزقي)، **المعالم التّاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوّري القرن (19)**، دار ابن خلدون للنّشر، تلمسان، 2013، ص 26-37؛ نفسه، "مدينة تلمسان إبّان القرنين (07-08هـ / 13-14م)"، محاضرة أُلقيت بمدينة تلمسان، ضمن أشغال الملتقى الدّولي الموسوم بـ: "ثلاثة عشر قرنا من التّاريخ المشترك حوصلة واستشراف"، أيام 17-19 أكتوبر 2011 في إطار فعاليات تظاهرة تلمسان عاصمة الثّقافة الإسلامية 2011؛ منشورة في عدد خاص بمجلّة: **الإنسان والمجتمع**، مجلّة محكمة تصدرها كلّية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة تلمسان، أغشت 2013، ص 225 – 240.

على الفرنسيين بتلك القلعة لمدّة أسابيع، قبل أن ينتهي الأمر إلى التّفاوض بين الطّرفين حول إخلاء سبيل الفرنسيين المحاصرين، في مقابل إنقاض الجامع الكبير بتلك المدينة من الهدم المحقق، بعدما أمر قائد الحامية الفرنسية بالبدء في دكّ مئذنته بقذائف المدافع المدمّرة قصد إرغام أعيان المدينة على القبول بمقترحاته عليهم[2].

والحقيقة أنّ التّغيرات العميقة الطّارئة على التّخطيط العمراني لهذه المدينة، المفضي إلى ضياع جلّ خصائصها المعمارية والفنّية الجميلة (المخطط: 02)، لم يكن في هذه الحملة المباغتة المؤقتة بالرّغم ما ألحقته من أضرار، وخسائر جسيمة على مرافق معمارية عديدة بتلك المدينة؛ وإنّما تمّ بعد تاريخ احتلالها النّهائي في الحملة الثّانية سنة (1842)م، حيث عملت مصالح الهندسة العسكرية بوصفها المِعْوَل الحقيقي، المسلّط على التّراث الأثري والمعماري الجزائري من قِبل قوّات الاحتلال آنذاك، بدْءً بمصادرة المعالم التّاريخية بمختلف أنواعها العسكرية، والمدنية، والدّينية، والثّقافية بتلك المدينة؛ مرورا بشروعها في إعادة تهيئة تلك المرافق على جناح السّرعة لاستقبال فرق الجيش الفرنسي المحتلّ، وتأمّين عتاده الحربي، وتخزين مؤنه، وإيواء مصالح إدارته العسكرية الجديدة في ظرفٍ زمنيٍّ قياسيٍّ، وانتهاءً بتجديدها الكامل مع مرور الوقت شيئا، فشيئا[3].

[2] شرقي (الرزقي)، المعالم التّاريخية ...، ص 66-75.

[3] شرقي (الرزقي)، المعالم التّاريخية ...، ص 34-35.

المخطط (**02**): مخطط طبوغرافي يوضح توسيع السّور المحيط بالمدينة غربا وإعادة بنائه بالحجر كما يبدو اليوم، وجملة التّعديلات والتّجديدات المعمارية والعمرانية الشّاملة لكلّ المدينة بين سنتيْ (1845-1858)م، إنجاز مصلحة الهندسة العسكرية عام (1858)م، أرشيف وزارة الحرب الفرنسية نقلا عن: "شارل تيراس وجماعته".

فقد أقدمت مصالح الهندسة العسكرية في هذا النّسق العام على تحويل أفخم صرح ثقافي عرفه المغرب الأوسط خلال فترة القرون الوسطى المتأخّرة، ألا وهو معلم المدرسة التّاشفينية إلى مخزن لإيداع مؤونة الجيش، ثمّ تحويلها في وقتٍ لاحقٍ إلى فضاء للعروض المسرحية والتّرفيه لفائدة عناصر جيش الاحتلال، قبل الإقدام على هدمها التّام، وهي في حالة جيّدة من الحفظ عام (1873)م بمبرّر وهمي، مفاده ضرورة فتح ساحة مركزية للمدينة قصد تهويتها[4].

[4] أكثر تفاصيل حول تاريخ هذا الصّرح الثّقافي المتميّز بعمارته الفخمة، وزخرفته الرّفيعة، واسهاماته المشرّفة في تنشيط الحركة الفكرية والثّقافية ببلاد المغرب الأوسط طيلة فترة وجوده من النّصف الأوّل من القرن (08هـ/14م)، حتّى تاريخ هدمه، ينظر: شرقي (الرزقي)، "المدرسة التّاشفينية بمدينة تلمسان الزّيانية (استقراء وإعادة بناء لمخلّفاتها الأثرية)"، محاضرة أُلقيت ضمن أشغال المؤتمر العاشر للاتحاد العام للأثريين العرب، المنعقد بمقرّ جامعة القاهرة تحت رعاية جامعة الدّول العربية، يومي (03-04) نوفمبر 2007، منشورة في **كتاب أعمال التّظاهرة**، نشر المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، 2008، الجزء الثّاني، ص 375 – 398؛ MARÇAIS (G), **L'architecture musulmane d'occident (Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne et Sicile)**, éditions Arts et Métiers Graphiques, Paris, 1954, p 290; BARGES (J.J.L), **Tlemcen ancienne capitale du royaume de ce nom, sa topographie, son histoire, description de ses principaux monuments, anecdotes, légendes divers; souvenirs d'un voyage**, Editeurs BENJAMAIN (D) & CHALLAMEL (A), Paris, 1859, p 333.

بينما حُوّل الحيّ التّجاري بكامله، المشيّد في شرق المدينة خلال القرن (08هـ/14م)، المعروف باسم "القيسارية"، والمتميّز بأسواره الشّاهقة التّي تفصله عن بقية مرافق المدينة إلى مجمع للثّكنات العسكرية[5]؛ والمسجد التّذكاري، المشتهر باسم مسجد أبي الحسن التّنْسي، المشيّد عام (696هـ/1296م) على شرف الأمير الزّياني أبي عامر إبراهيم بن يغمراسن بن زيان، كمخزن للخمور، ثمّ مخزن لعلف خيول الجيش الفرنسي[6]؛ ومقرّ القصر البالي[7] المجاور له شمالا حظيرة للعربات التّي تجرّها الخيول، واسطبلات لهذه الأخيرة؛ وهدم ما يقرب من خمسين (50) مسكنا بداخل قلعة المشور، وبناء على أنقاضها مستشفى عسكري (مقرّ القصر الملكي الحالي)، يتسع إلى ثلاثمائة سرير، وتحويل مسجد قلعة المشور إلى كنيسة تابعة للمستشفى العسكري؛ وتحويل الثّكنة العسكرية العثمانية الملاصقة لقلعة المشور من النّاحية الشّرقية، المعروفة باسم "ثكنة مصطفى" إلى مقرّ لإقامة الإدارة العسكرية وبعض الضّباط السّامين؛ وكذا إعادة ترميم الأقسام المتضرّرة من السّور المحيط بالمدينة، جرّاء المعارك السّابقة بمادّة الطّابية؛ وإخلاء العديد من المنازل الخاصّة بقلب المدينة في سبيل توزيعها على ضباط وعناصر الجيش، والكثير من الأشغال الثّانوية الأخرى، التّي يعسر علينا حصرها في هذه العجالة بقلب مدينة تلمسان[8].

والأدهى والأمر، أنّ تدخلات مصالح الهندسة العسكرية لم تتوقف عند مستوى هذه التّغييرات العميقة اللاّحقة بنواة المدينة، وأبرز مرافقها العمومية بين سنتيْ (1842-1845)م، وإنّما تعدّاه إلى تنفيذ مشروع عمراني تَغْريبي، شمل جميع أحياء المدينة، وأطرافها المجاورة بين سنتي (1845-

---

[5] شرقي (الرزقي)، المعالم التّاريخية ...، ص 76-79.

[6] نفسه، ص 50-52.

[7] كان هذا القصر الدّارس اليوم تماما، يقع بجوار المسجد الجامع إلى النّاحية الغربية منه، حيث يعود بناؤه إلى الأمير المرابطي يوسف ابن تاشفين عام (468هـ/1075م)؛ وقد ظلّ آهلا إلى عام (668هـ/1269م)، تاريخ الفراغ من بناء مئذنة الجامع المذكور بأمر من أوّل عاهل زياني السّلطان يغمران بن زيان، حيث أصبح متكشّفا للصّاعد إلى جوسق المئذنة، عندها قرّر هذا السّلطان بناء قصر ملكي جديد جنوبا على بعد نحو ثلاثمائة متر، وهو القصر المعروف باسم قلعة المشور؛ فيما كان مصير القصر البالي الهجْر، والإهمال شيئا، فشيئا إلى أن وصل الفرنسيون عام (1842)، وشيدوا على أنقاضه ثكنة للعتاد الحربي الثّقيل، وسموها باسم "ثكنة القطار" بسبب إيوائها للعربات واسطبلات الأحصنة المخصصّة لجرّ ونقل تلك المعدّات العسكرية كما سلفت الإشارة في المتن، أكثر تفاصيل ينظر: شرقي (الرزقي)، المعالم التّاريخية ...، ص 21-22، 68-69.

[8] TERRASSE (C) & autres, **L'image de Tlemcen dans les archives françaises**, catalogue de l'exposition réalisée sous l'égide de l'ambassade de France en Algérie, Tlemcen, 2011, 53-54, 145-147.

1858)م، حتّى عادت تلمسان كالقوقعة المفرغة من محتواها، كما سلفت الإشارة من قبل (المخطط: 02).

إذ لم يقتصر ذلك التّجديد العمراني على عقّار الفضاءات والمرافق العامّة في المدينة، وإنّما تعدّاه إلى شمل العقّارات الخاصّة بالأحياء السّكنية التّاريخية الثّلاثة، ألا وهي: حيّ الحَضْر، أكبر الأحياء حيث يقطع المدينة من أقصى جنوبها إلى أقصى شمالها، شرق قلعة المشور؛ وحيّ اليهود الصّغير حيث كان يفصل بين قلعة المشور جنوبا، وأبرز المنشآت الدّينية كالجامع الكبير، والثّقافية كالمدرسة التّاشفينية، والمعالم التّذكارية كجامع أبي الحسن التّنْسي، والاقتصادية كالقيسارية بنواة المدينة شمالا؛ فقد تم هدمه وتجديد بنائه بالكامل على النّسق الغربي؛ وحيّ الكراغلة في غرب قلعة المشور المتوسط الحجم، مقارنة بسابقيْه (المخطط: 02).

وتمّ بموجب ذلك أيضا، فتح شوارع، وأنهج مستقيمة تنطلق أحيانا من ساحة مركزية نحو أطراف الحيّ، كما هو الحال عليه مع حيّ الحضْر، المتميّز بكثافته السّكّانية العالية، وذلك على نسق تخطيط شوارع المدن الفرنسية خلال القرن التّاسعة عشر (19) ميلادي تماما، حيث تراوح عرض تلك الشّوارع المستحدثة للتو ما بين خمسة (05) وخمسة عشر (15) مترا (المخطط: 02)[9].

2.1.1. مدينة الجزائر: استمرّت هذه المدينة كعاصمة لدولة الجزائر الحديثة والمعاصرة منذ مستهلّ الفترة الحديثة إلى يومنا هذا كما هو معلوم، حيث كانت في بادئ الأمر عاصمة لإيالة الجزائر بين سنتيْ (923-1245هـ/ 1518-1830م)، أي على مدار أزيد من ثلاثة قرون كاملة، مثلها في ذلك مثل مدينة تلمسان خلال فترة القرون الوسطى المتأخّرة. وقد كان بناؤها على منحدر ساحلي يمتدّ من الجنوب في اتجاه الشّمال، حيث اتخذت طبوغرافية الموقع شكلا هرميا، قاعدته في سَهْل ضيّق منبسط، يلامس شاطئ البحر، وقسمه الحادّ يمتدّ على منحدر صعب (المخطط: 03).

[9] ما يمكن التّنبيه عليه في هذا النّسق العام، أنّ شقّ تلك الشّوارع المستقيمة قد استلزم هدم بيوت كثيرة بنسب متفاوتة في تلك الأحياء الشّعبية العريقة، المتميّزة بشوارعها الضّيقة وكثرة تعرّجها، وإرغام أهلها على تجديدها، وإعادة تكييفها مع متطلبات التّخطيط العمراني التَّغْرِيبي الجديد رغما عنهم، كما هو متجلٍّ بوضوح على مظهرها اليوم، حيث لم يبق من أصول آثار المدينة سوى بقايا سور الطّابية المحيط بها، وبعض هياكل المعالم الدّينية، التّي لم تسلم من تجديد سقوفها بالكامل.

المخطط (**03**): مخطط طبوغرافي لمدينة الجزائر يعود تاريخ إنجازه إلى سنة (1846)م، حيث يرصد لنا بدايات التّعديلات العمرانية والمعمارية المدخلة عليه من طرف الهندسة العسكرية، نقلا عن: الموقع الإلكتروني للمكتبة الوطنية الفرنسية.

وهو ما أثّر في التّخطيط العمراني لتلك المدينة، وتوجيهه على مرّ العصور، فقد تمّ بناء المرافق العامّة على القسم المستوي من الموقع، حيث شمل مقرّ الحكم، أو قصر الجنينة كما كان يُنعت آنذاك (الصّورة: 16) إلى غاية (1816)م، تاريخ نقله إلى قلعة مدينة الجزائر بأعلى نقطة هناك (المخطط: 03)، ومصالح الإدارة العامّة بما فيها مصلحة الجمارك والبحرية بميناء المدينة، والمنشآت الدّينية الحنفية الخاصّة بالعثمانيين المشارقة كالجامع الجديد، والمالكية كجامع مدينة تلمسان المجاور له، المخصّصة لأهل البلد، والأندلسيين الفارّين من بطش المسيحيين خلال حرب الاسترداد؛ والأسواق التّجارية، والورشات الحرفية، والثّكنات العسكرية الخاصة بفرق الجيش الانكشاري، وبعض السّجون المدنية والعسكرية، حيث عُرفت باسم "القصبة السُّفلى"، قِياسا لنظيرتها "القصبة العليا" المخصّصة لسكن وإقامة أهل البلد المتأصّلين بها من قبل، حيث تميّزت بكثرة أحيائها السّكنية المغلقة، أو غير النّافذة، المعروفة محلّيا باسم (حومة)، المتميّزة بظُلاَّتها البارزة بنحو خمسين سنتمترا في واجهتها الوحيدة، المطلّة على الشّارع، ضَبَطَ ارتفاعها قانون بلدي صارم؛ ومحلاّتها التّجارية

الصّغيرة، المخصصة لتلبية الحاجات اليومية للسّكان، المنفتحة على شوارعها الضّيقة غير المنتظمة، حيث تراوح عرض هذه الأخيرة ما بين أقلّ من متر، وما يناهز المترين في أوسعها[10]؛ على خلاف هيئة شوارع القصبة السّفلى المفتوحة، ومكان تمييز ثلاثة أنْهُج رئيسية، ألا وهي شارع البحرية الممتد من المدخل الرّئيسي الشّمالي للمدينة، الرّابط بين ميناء المدينة ودار السّلطان أو قصر الجنينة (الصّورتان: 07-08)، أي من الشّمال نحو الجنوب؛ وشارع باب عزون الممتدّ من المدخل الشّرقي للمدينة إلى دار السّلطان غربا؛ وشارع باب الواد، الممتدّ بدوره من المدخل الغربي للمدينة إلى نواة قسمها السّفلي، أي قصر الجنينة (المخطط: 03).

فبالرّغم من تمشّي هذا التّخطيط العمراني وطراز عمارته مع الأعراف الاجتماعية للمجتمع المحلّي؛ ومسايرة أنشطته التّجارية، والحرفية والخدمات العمومية إلى حدٍّ بعيد؛ وكذا تأقلمه الكامل مع خصائص مناخ المنطقة؛ وتوفير الأمن لأهله؛ إلاّ أنّه لم يَرُق ذوق المحتلّين الفرنسيين، حيث سارعوا إلى تغيير نمطه رويدا، رويدا وإضفاء عليه صورة عمران المدينة الغربية في القرن التّاسعة عشر (19) ميلادي[11]. فقد استهلّه القائد العام لجيش الاحتلال المشير "كلوزال" (CLAUZEL) بإصدار قرار مؤرّخ في 08 سبتمبر 1830م نصّ على مصادرة جانب من التّراث المعماري المحلّي، إذ جاء في المادّة الأولى منه: "كلّ المنازل، والمحلاّت، والدّكاكين، والحدائق، والعقارات، والمؤسسات مهما كان نوعها؛ التّي كانت في حيازة الدّاي، والبايات، والعثمانيون الذّين غادروا الجزائر؛ أو تلك التّي تُدار بالنّيابة عنهم، وأيّة مؤسسة مهما كانت تسميتها التّابعة لمكّة والمدينة، وجب ضمّها لأملاك الدّولة [الفرنسية]، وتصييرها لفائدتها"[12]. ثمّ دعّمه بقرار ثانٍ، مؤرّخٍ في 07 ديسمبر من ذات السّنة حول مصادرة ما تبقى من الأوقاف الإسلامية، وأملاك الغائبين، بعدما استولى على أوقاف مكّة والمدينة في القرار السّابق، وكذا الأملاك العامّة بالإيالة، وحرّية التّصرف فيها[13].

وكان منطلق تلك التّغييرات العمرانية والمعمارية بعدما أُضْفِيَت عليها صبغة الشّرعية القانونية الوهمية، مراجعة المنظومة الدّفاعية بالمدينة وضواحيها على نحو جديد يوفّر الأمان لجيش الاحتلال،

[10] RAYMOND (A), "Le centre d'Alger en 1830", In: **Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée**, n° 31, 1981, pp 74-75.
[11] OULEBSIR (N), **Les usages du patrimoine; Monuments, mussées et politique coloniale en Algérie (1830 – 1930)**, éditions de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 2004, p 10.
[12] FRANQUE (M.A), **Lois de l'Algérie, année 1844. Recueil plus complet que l'édition officielle, comprenant les Ordonnances royales, Arrêtés ministériels et Arrêtés du Gouverneur général et du Directeur de l'intérieur, avec des annotations et une table alphabétique des matières**, Editeurs Dubos frères et Marest, Paris / Alger, 1847, pp 7-8.
[13] Ibid, pp 19-20.

ويسهل عليه تنفيذ خططه، ومناوراته العسكرية بإشراف مصلحة الهندسة العسكرية دائما، حيث أقدمت هذه المصلحة التّقنية على هدم مختلف المنشآت المعمارية، الواقعة خارج جدار تحصين المدينة؛ وتوسيع البوابتين الرّئيسيتين الشّرقية والغربية مع تجديد بنائهما بالكامل لتسهيل عملية تحرّك الآليات العسكرية الفرنسية الثّقيلة بسهولة؛ وهدم المساكن الخاصّة المحاذية للنَّهْجَيْن الغربي والشّرقي بدعوى تصحيح تخطيطهما، وجعلهما نهجا واحدا، يقطع المدينة من أقصى الشّرق إلى أقصى الغرب (المخطط: 03)؛

ثم مواصلة عملية توسيع الشّوارع الأخرى، وفتح ساحات عامّة وفي مقدمتها ساحة الحكومة (الصّورة: 16)، وساحة "شاتر" (CHATRES) في "باب عزون"[14]، وساحة "سكان الكهوف" في باب الواد (المخطط: 03)، قصد احتلال الفضاء الخاص للأهالي على النّحو المبيّن في موضعه من الفصل السّابق؛ إضافة إلى تحصين نقاط عدّة في المدينة بغرض التّصدّي لحملات النّجدة المحتملة من القبائل المجاورة للمدينة؛ كما أَثَرَ الفرنسيون تحويل مرافق عمومية وأخرى خاصة لإيواء جنودهم، رغم توفر ثكنات الجيش الانكشاري بالقصبة السُّفْلى لاختلاف الاستراتيجيات العسكرية بين الجيْشين المذكورين.

وبالمختصر المفيد، فقد هدّم الفرنسيون جلّ مباني القصبة السُّفلى، وإعادة تنظيم تخطيطها العمراني على نحوٍ جديدٍ، نواته المركزية هي "ساحة الملك لويس فيليب"، كما عُرفت في بادئ الأمر، ثمّ تسميتها باسم "السّاحة الوطنية"، ابتداءً من عام (1848)م، ثمّ "ساحة الحكومة" في نهاية المطاف (المخطط: 03)؛ وبناء عمائر بعدّة طوابق على النّسق الغربي؛ وإعادة تهيئة بعض السّكنات والقصور الفخمة لإيواء الحاكم، والملازم العام، والمدير الرّئيسي، وضباط الجيش (الصّورة: 16).

كما أُجْريت تعديلات على السّراديب المقبّبة بالحصن الجديد (FORT NEUF) خارج المدينة، فعادت تتسع لإيواء 1200 عسكريا؛ وكذلك إعادة تهيئة الحصن المعروف باسم حصن أربع وعشرين ساعة (FORT DES VINGT-QUATRE HEURES) لاتخاذه سجنا عسكريا بطاقة استيعاب إجمالية قدرها 150 سجينًا؛ دون تخصيص المعالم التّاريخية المهدّمة بما تحتاج إليه من رفع معماري، وتفريغ زخرفي، وتوثيق أثري بالمرّة[15]؛ وعاد من الصّعوبة بمكان التّعرّف على تخطيط النّسيج العمراني العريق

[14] OULEBSIR, Op.cit, p 123.

[15] يمكن التّذكير في هذا المقام، بنتائج الحفرية الوقائية المنفّذة من طرف بعض إطارات وزارة الثّقافة بالجزائر، ومشاركة المعهد الفرنسي لعلم الآثار الوقائي (INRAP) سنة 2009 في إطار تنفيذ مشروع المحطّة الرّئيسية لقطار الأنفاق (METRO)، حيث

بمدينة الجزائر بدقّة لاختفاء جلّ معالمه التّاريخية، كما سلفت الإشارة من قبل، إمّا بسبب التّدمير العمدي الهائل الذّي لحق بها في السّنتين الأوليتين من الاحتلال الفرنسي (1830-1832)م، وإرغام أهلها للصّعود إلى القصبة العليا، أو بسبب الحريق المهول الذّي نشب فجأة بقصر الجنينة عام (1844)م[16].

ولعلّ أبلغ دليل على ذلك ما ورد في التّقرير الذّي أعدّته "لجنة الطّرقات"، المستحدثة في 06 يوليو (1830)م، بوصفها الهيئة الرّسمية المخوّلة قانونا لمعاينة البنايات المقرر هدمها، حيث أشار إلى أنّ جلّ عمليات الهدم قد وقعت ما بين سنتي (1832-1833)م بغرض تمديد ساحة الحكومة والشّوارع الرّئيسية المجاورة. إذ لحقت عملية الهدم في هذا النّسق بتسعين (90) منزلا في السّنة الأولى من الاحتلال؛ و355 منزلا آخرا في السّنة الموالية؛ ثمّ هدم 161 منزلا آخرا في غضون السّنوات الخمس اللاّحقة، بعد تجريد أهلها من ملكيتهم قصْرا[17]؛ إضافة إلى هدم سبعة (7) مساجد[18]، وعلى

أسفرت تلك الحفرية على اكتشاف حيٍّ حرفيٍّ بكامله مدفون على عمق خمسة أمتار في ساحة الحكومة سابقا، وساحة الشّهداء حاليا، تمّ تحويله الآن إلى متحف مفتوح على الهواء الطّلق. إذ لا يستبعد أن يعود تاريخ ردمه إلى سنة 1831م على حدّ ما يُستنبط من ملخص تقرير عسكري، مؤرّخ في 22 أغشت 1831، من إعداد قائد كتيبة الهندسة العسكرية بالمدينة "لومارسيي" (LEMERCIER)، الذّي أمر أفراد كتيبته حسب قوله بردم ما أسماهُ بـ"الأكواخ السّيئة" في الطّوابق الأرضية لبناءاته الجديدة، والتّي كانت مستخدمة فيما مضى كمحلاّت للصّاغة وورش للصّباغين على مداري مئات السّنوات؛ ينظر: RAYMOND, Op.cit, pp 75-76 .

[16] RAYMOND, Op.cit, p 75.
[17] OULEBSIR, Op.cit, p 124.

[18] أشار الضّابط "مونفور" (MONFORT) في تقريرٍ له موجّه للّجنة الإفريقية، مؤرّخ في 11 يناير 1834 حول حجم الدّمار الذّي لحق بالمنشآت الدّينية أثناء تنفيذ الأشغال العمومية بمدينة الجزائر، أنّهم وجدوا (120) منشأة دينية بين مسجد، وضريح، وزاوية ساعة اقتحامهم مدينة الجزائر، حيث تمّ هدم منها عشرة (10) منشآت بالكامل، واستغلال (62) منها كثكنات ومستشفيات عسكرية؛ ينظر: OULEBSIR, Op.cit, p 83 أمّا الموظّف الإداري "ألبار دوفو" (ALBERT DEVOULX) بوصفه شاهد عيان كطفل صغير، ثمّ مسؤول كبير عن أرشيف مدينة الجزائر، فقد قدّم رقم 176 منشأة دينية، منها ثلاثة عشر (13) مسجدا كبيرا، وتسعة (09) مساجد صغيرة، واثنين وثلاثين (32) ضريحا، واثنين وعشرين (22) زاوية، حيث لم يبق منها عام (1860) سوى سبعا وأربعين (47) منشأة فقط في دراسته الخاصّة بالمباني الدّينية في مدينة الجزائر العتيقة، أي القصبة، المنشورة في سلسلة من الحلقات بالمجلّة الإفريقية (REVUE AFRICAINE)، ثمّ إعادة جمعها في طبعة خاصّة: DEVOULX (A), **Les édifices religieux d'ancien Alger**, éditions topographie Bastide, Alger, 1870, p 3. علما أنّ ما أحصاه "دوفو" يعطينا مجموع (123) منشأة وليس (176) كما ذكر، ولعلّ مجموعه المقدم، هو مجرّد خطأ مطبعي بالنّظر إلى تقارب احصائه مع أحصاء الضّابط "مونفور" إلى حدّ كبير.

رأسها مسجد السّيدة طبعا (الصّورة: 07) في الفترة الممتدّة ما بين الفاتح شهر أبريل والثّاني والعشرين منه سنة (1831)م[19].

وثمّنه تقرير اللّجنة الإفريقية المستحدثة في السّابع يوليو (1833)م، بصفتها أعلى هيئة حكومية تحقّق فيما بدر من جيش الاحتلال من تجاوزات وخروقات بالجزائر، حيث جاء في أحد تقاريرها الخاصّة بتجاوزات مصلحتيْ الهندسة العسكرية، ومساعدتها مصلحة الجسور والطّرقات المدنية ما ترجمته بالحرف الواحد: "منذ دخولنا [مدينة الجزائر] تعطّل ثمانون (80) سبيلا كان يزوّد المدينة بالمياه بسبب ما أقدم عليه أفراد جيشنا من إتلاف، وتجاهل الإدارة [الفرنسية] لتلك الأعمال التّخريبية، بعدما كانت تلك الأسْبلة تعمل بشكل جيّد في ظلّ حكم العثمانيين"[20].

وفي المقابل تمّ بناء 218 منزلا أوروبيا، و319 قَبْوًا (الصّورة: 16) ابتداءً من سنة (1839)م؛ ناهيك عن تجديد السّور المحصّن للمدينة في السّمة الموالية، أي عام (1840)م[21]. وبذلك لم يختلف مصير مدينة الجزائر في شيء عن مصير نظيرتها تلمسان الآنفة الذّكر؛ وكذا مصير جميع المدن التّاريخية العريقة بالبلاد.

2.1. الأضرار البليغة اللاّحقة بالعديد من المواقع الأثرية القديمة: أشار التّقرير التّمهيدي لجدوى استحداث "لجنة تاريخية" تعنى بالآثار القديمة في الجزائر إلى استمرار المعالم الرّومانية في الاختفاء يوميا بسبب إتلافها العمدي من طرف المستوطنين الغربيين، وأفراد جيش الاحتلال، الذّين اتخذوا من المواقع الأثرية القديمة محاجر يستخلصون منها خام بناء منشآتهم المعمارية الجديدة[22]؛ واعترف "بول أزان" من جهته في كتابه حول جيش الاحتلال، المعروف باسم "الجيش الإفريقي" (L'ARMEE D'AFRIQUE) بضلوع هذا الأخير في تدمير الآثار الرّومانية الرّائعة[23]؛ فيما أشاد أحدهم في مقابل ذلك بدور الأهالي في المحافظة على تلك الأثار، ودورهم غير المباشر في ترقية دراسات علم الآثار آنذاك قائلا: "أمّا السّكان المحلّيون فلم يشوّهوها، ولم يتلفوها، ممّا دفع بعلم الآثار إلى تحقيق وثبة نوعية سريعة بالجزائر"[24].

[19] RAYMOND, Op.cit, p 77.
[20] OULEBSIR, Op.cit, p 80.
[21] Ibid, p 124.
[22] **Note sur l'utilité de la création d'une commission historique**, Fonds ministériels, F80.1733, In: **Archives du gouvernement général de l'Algérie (GGA)**, Centre des Archives d'Outre-mer (CAOM), Aix-en-Provence.
[23] DONDIN-PAYRE (M), «L'exercitus Africae inspiratrice de l'armée française d'Afrique: Ense et aratro», In: **Antiquités africaines**, n° 27, 1991, p 143.
[24] IDEM, **La mise en place de l'archéologie officielle en Algérie XIX^{e}s début du XX^{e}s**, p 4.

بينما أكّد المؤرخ الشّهير "شارل ديهل" (CHARLES DIEHL) في أحد مقالاته بأنّ المستوطنين هم من وظّف خام الآثار في الوقت الذّي كان فيه العلماء يعملون بحماسة لدراستها، ومُوَجِّهًا في ذات الوقت أصابع الاتهام للمصالح الإدارية الفرنسية المتواطئة معهم قائلا: "عمل المستوطنون بلا كَلَل على تدمير الآثار؛ والحكومة نفسها التّي شجعت البحث الأثري ودفعت أموالا طائلة مقابل نشر نتائجه، لم تَجْرُء على إيقاف عمليات التّخريب والممارسات الكارثية غير المسبوقة... حيث عرفت آثار الجزائر على مدار خمسين عامًا من الاحتلال وضعية كارثية، لم تشهدها طيلة الفترات الإسلامية"[25].

وبذلك تنكشف النّوايا الحقيقة لإدارة الاحتلال الفرنسي بشأن تعاملها مع التّراث الأثري الجزائري، حيث يُلاحظ فرقا شاسعا بين التّصريحات الموجهة للاستهلاك الإعلامي، وممارساتها الميدانية المركزة على نجاح حملة الاحتلال، وإرساء دعائم الاستيطان الغربي بالجزائر وفق مبدأ "الغاية تبرّر الوسيلة"، كما سبق التّوضيح في الفصل السّابق؛ إذ سنكتفي في هذا المقام بإدراج مثاليْن أساسيين، وِفْق تسلسل وقائعهما التّاريخية من الأقدم إلى الأحدث على نسق المثاليْن المستشهد بهما آنفا بخصوص تغيير التّخطيط العمراني، والبنية الطّبوغرافية للحاضرة، والمدينة الجزائرية الأصيلة في هذا النّسق العام.

أمّا المثال الأوّل، فقد سبقت الإشارة إليه بشكل مقتضب جدّا في الفصلين السّابقين، ويتمثل في استغلال حجارة المسرح الرّوماني بمدينة "روسيكادا" (RUSICADA)، أو مدينة سكيكدة الحالية في بناء مرافق المستعمرة الغربية الجديدة، المسمّاة باسم "فيليب فيل" (PHILIPPEVILLE)[26]. ففي الفترة الزّمنية الممتدّة ما بين السّابع أكتوبر من عام (1838)م، تاريخ احتلال سكيكدة وما جاورها، وعام (1845)م، أي في ظرف ما يناهز سبع سنوات تقريبا، تمّ اقتلاع حجارته المهدّبة إلى أساساته، وإعادة توظّيفها في بناء منشآت جديدة لإحدى أقدم المستعمرات الغربية في ظلّ الاحتلال الفرنسي، كالحصن الدّفاعي سنة (1839)م لتأمّين المعمرين الوافدين إلى هناك، وغيره، رغم أهميته الأثرية التّي لا تقلّ درجة عن أهمية مثيله في مدينة "نيم" (NIMES) بجنوب فرنسا على حدّ اعتراف الفرنسيون أنفسهم بذلك[27].

---

[25] DIEHL (C), «Les découvertes de l'archéologie française en Algérie et en Tunisie», In: **Revue Internationale de l'enseignement**, Paris, tome 24, 1892, p 105.

[26] تَيَمُّنا باسم الملك الفرنسي الحاكم آنذاك "لويس فيليب" (1830-1848)م.

[1] ROGER (J)**, Ruines du Théâtre romain de Rusicade (Philippeville)**, imprimerie impériale, 1865, pp 1-2.

وأمّا المثال الثّاني فيتعلّق بموقع "لُمْباز" الأثري، المستغلّ في بناء سجن منيع للمنفيين السّياسيين من فرنسا في عقب إخماد الثّورة الاجتماعية الدّاخلية عام (1848)م، المنتهية كما هو معلوم بإسقاط الملك "لويس فيليب" ومعه النّظام الملكي، وإعادة إحياء النّظام الإمبراطوري البائد مجدّدا بقيادة خليفته على العرش الفرنسي الإمبراطور "نابوليون الثّالث"؛ حيث نصّ القرار المؤرّخ في 24 يناير (1850)م، المتعلّق بنفيّ المتمردين في ثورة صائفة عام (1848)م نحو مستعمرة الجزائر على بناء لهم معتقلا بضواحي معسكر باتنة، يمتدّ على مساحة إجمالية قدرها ثلاثمائة (300) هكتارا[28]؛ وكان من بين بنوده الفرعية، توصيته باستغلال الحجارة الأثرية المتوفرة بذلك الموقع[29]؛ ولنا تصوّر حجم الأضرار والدّمار اللاحقين بأطلال ذلك الموقع المتميّز لتلبية ما يحتاجه بناء سجن عظيم (3000000)م^2 من مادة الخام الأثرية.

فقد كان المسرح الرّوماني المدرّج بموقع "لُمْباز" الأثري في حالة جيّدة من الحفظ إلى درجة أنّه بقي محتفظا بمداخله، ومدرّجاته، وأرضية ميدانه على هيئتها الأصلية قُبَيْل وصول الاحتلال الفرنسي إليه، حيث تلاشت معالمه تماما بسبب توظيف حجارته في بناء ذلك السّجن الحصين على حدّ تعبير مؤرّخ الفترة القديمة "شارل ديهل"[30]. والأغرب من ذلك هو نصب موقع هذا السّجن بركن مقرّ المعسكر الرّوماني القديم، الذّي اعتبره الباحث "ليون رونيي" بمثابة المعسكر الرّوماني الأكثر محافظة على خصائصه المعمارية والعمرانية عبر كامل تراب الإمبراطورية الرّومانية[31]؛ إضافة إلى شقّ بوسطه طريقا معبدا، شطره إلى قسمين منفصلين يُفضي إلى مدخل السّجن[32].

فبالرّغم ممّا تحلّت به آثار "لُمْباز" من أهمية علمية وأثرية على صعيد آثار الحضارة الرّومانية برمّتها؛ وسعي كلّ من "ليون رونيي" (LEON RENIER)، وزميله الضّابط "دولامار" (DELAMARE) لإنقاذ هذا الموقع الأثري المتميّز، أثناء انطلاق الأشغال به سنة (1850)م، إلاّ أنّ جميع تحرّكاتهم كان مآلها الفشل، رغم ما كانا يتحلّيان به من ثِقَلٍ، وتأثير في الرّأي العام آنذاك؛ حيث تواصلت عملية إنجاز المشروع حتّى نهايته بالصّورة التّي هو عليها اليوم. وكان ذلك على حساب سحق العديد

[28] **Bulletin officiel des actes du gouvernement 1853**, Imprimerie du gouvernement, Alger, 1854, p 1; Tableau des établissements français dans l'Algérie (1846-849), Paris, 1851, p 220.
[29] DONDIN PAYRE (M)**,** «l'armée d'Afrique face à l'Algérie romaine enjeux idéologiques et contraintes pratiques d'une œuvre scientifique au XIX^e siècle», In: **Africa Romana**,atti del 13 conegno di studio, djerba, 10-13 decembre 1998 a cura di mustapha khanoussi, paola ruggeri e cinzia vismara, Rome, 2000, p731.
[30] DIEHL, Op.cit, p 106.
[31] RENIER (L), «Des ruines de Lambèse près de Batna, le 5 novembre 1850», In: **Archives des missions scientifique et littéraires**, tome I, Paris, 1850, p 655.
[32] DONDIN PAYRE (M), l'armée d'Afrique face à l'Algérie romaine, op.cit, p 732.

من معالم الموقع، والاكتفاء بجمع وحفظ بعض التّماثيل الرّخامية، والنّاقشات التّذكارية والزّخرفية، الملتقطة في خضم عمليات الهدم لتخزينها في العراء بداخل مبني "البروتوريوم" (الصّورة: 18)، وتركها عرضة للتّلف والنّهب[33]، كما توقع المشير "دو سان أرنود" (DE SAINT ARNAUD) في إحدى رسائله، الموجهة إلى أخيه بباريس، المحامي "لُورْوَا دو سان أرنو" (LEROY DE SAINT ARNAUD)، مؤرخة في الثّاني مايو (1850)م، حيث أعْرب فيها عن مخاوفه لما سوف تؤول إليه آثار موقع "لمباز" بسبب إنجاز مشروع السّجن هناك؛ كما حدّثه عن جمال المنطقة، وروعة آثارها الكثيرة؛ واندهاشه من رفض الحكومة الفرنسية إيواء ما وصفهم بالمجانين (يعني المتمردين المحكوم عليهم في ثورة يونيو 1848م) بفرنسا، وتقريرها بناء لهم سجنًا بالموقع الأثري القديم عوض بناء متحفًا لإيواء اللّقى الأثرية والحفاظ عليها هناك[34].

3.1. الإضافات والتّعديلات المشوهة للمعالم التّاريخية أثناء ترميمها وإعادة تهيئتها: سبق التّوضيح في الفصل السّابق إلى أنّ إدارة الاحتلال الفرنسي قد وظّفت مصطلح "التّرميم" (RESTAURATION) للتّمويه والتّغطية على عمليات الهدم والتّجديد الكلّي، أو الجزئي للمعالم التّاريخية خارج ضوابط التّرميم الاحترافي[35]، حيث نصّبت لذلك هيئة وهمية، تمثّلت في "مصلحة المباني المدينة"، ابتداءً من عام (1843)، كما سبق تفصيل ذلك في موضعه من الفصلين الأوّل والثّاني من هذا البحث[36]، قصد امتصاص غضب الأهالي الحانقين على المآل السّيء، الذّي آلت إليه كنوز تراثهم المعماري العريق؛ ومحاولة إسكات، أو على الأقلّ التّقليل من حدّة الأصوات الغربية والفرنسية النّاقدة لذلك الواقع المزري بشدّة؛ حيث سنكتفي في هذا المقام بذكر مثاليْن عن التّجديد الكلّي، أو شبه كلّي للمعالم التّاريخية المحلّية باسم التّرميم المزعوم، رغم أهمية خصائصها المعمارية والزّخرفية، وما لحق بها من تشويه، وتزييف جرّاء ذلك في نهاية المطاف[37].

إذ يتعلّق الأمر في المثال الأوّل بمعلم "جامع كتشاوة" (الصّورة: 17)، ففي عام (1839)م، كُلّف المهندس المعماري "بيير-أوغست غِيُوشان" (PIERRE-AUGUSTE GUIAUCHAIN) بصفته مهندس رئيس للمباني المدنية في الجزائر بإعداد مشروع توسيع مسجد كتشاوة الصّغير في سبيل

[33] DIEHL, Op.cit, p 106; DONDIN PAYRE (M), l'armée d'Afrique face à l'Algérie romaine, op.cit, p749.
[34] DONDIN PAYRE (M), l'armée d'Afrique face à l'Algérie romaine, op.cit, p 731.
[35] KOUMAS (A) & NAFA (C), **L'Algérie et son patrimoine, Dessins français du XIX^e siècle**, éditions du patrimoine / Centre des monuments nationaux/ Monum, Paris, 2003, p 58, colonne 1.
[36] يُرجع الصّفحتان 45-46؛ وكذلك الصّفحتان 54-55.
[37] KOUMAS (A) & NAFA (C), Op.cit, p 59, colonne 1.

تنصيب أوّل كاتدرائية مسيحية كاثوليكية بمدينة الجزائر إلى جانب ساحة عامّة تَقْدُمُها. إلاّ أنّ انبهار هذا المهندس بفخامة المعلم من الدّاخل بفضل زخرفة جدرانه المترفة، ورشاقة أعمدته الجميلة، وفخامة قبابه، دفعت به إلى رفض مشروع التّوسعة لمبنى المعلم، واقترح تعديلات طفيفة في الدّاخل حتّى تتلاءم مع تأثيث الكاتدرائية الجديدة، لكن وزير الحرب رفض اقتراحه[38].

وقد ظلّ هذا المهندس متمسّكا برأيه، ومكرّرا لاجتهاداته بلا كلل ولا ملل لإنقاذ ذلك المعلم بلا جدوى، حيث كانت مقترحات مراجعة تعديله الأوّل، مصيرها الرّفض في كلّ مرّة، وأضطرّ وزير الحرب إلى سحب منه إدارة المعلم، وإسنادها لمهندسي الأبرشية (ARCHITECTES DIOCESAINS)، وإتمام مشروع الكاتدرائية كما كان مقرّرا له في سنة (1860)، حيث استلزم تنفيذ المشروع هدم عدّة منازل مجاورة أخرى لتوسعة فضاء المعلم؛ وفي عام (1883) أُسندت مهمة تهيئة الواجهة الرّئيسية للكاتدرائية بالصّورة التّي هو عليها المعلم التّاريخي اليوم للمهندس "ألبار بالي" (ALBERT BALLU)، خليفة "إدْموند ديتوان" (EDMONDE DUTHOIT) على رأس "مصلحة المعالم التّاريخية" بالجزائر لاحقا[39].

أمّا الأنموذج الثّاني فيتمثّل في أكذوبة ترميم مسجد "صالح باي" بقلب مدينة قسنطينة، الذّي يعود تاريخ بنائه كمعلم جنائزي تذكاري إلى عام (1776)م، كما يُستشفّ من انطوائه على رفاة هذا الباي وأفراد عائلته؛ حيث استغلّت السّلطات الفرنسية حالة حفظه المتدهورة آنذاك، وقرّرت ظاهريا "ترميمه"، على حدّ ما ورد في التّقرير الذّي أعدّته "مصلحة المباني المدنية" بشأنه، ونيْل موافقة الحكومة العامّة بمدينة الجزائر عليه[40]؛ فيما كان الغرض الحقيقي من ذلك التّدخل هو التّغطية على "إعادة بنائه" قصد دمجه في التّخطيط الغربي الجديد لعمران تلك المدينة التّاريخية العريقة بشكل ناعم، أي دون إثارة حفيظة سكّان المدينة عليه، كما يتّضح جليا من إلحاق تعديلات عميقة بتخطيطه المعماري الأصلي، ثمّ إعادة بناء أجزائه المتبقية حتّى الآن على نحو يوائم شبكة تخطيط شوارع المدينة وفق منظر غربي خالص؛ ولم يحتفظوا منه في واقع الأمر إلاّ ببعض تفاصيله الزّخرفية المترفة[41].

4.1. تبديد كمّ هائل من المجموعات الأثرية المكتشفة: ما نود التّنبيه عليه في هذه العجالة، هو أثر سماح إدارة الاحتلال الفرنسي للأفراد بتملّك اللّقى الأثرية وعلى رأسهم الإطارات العسكرية،

[38] Ibid, p 59, colonne 2.
[39] Ibid, p 59, colonne 2.
[40] KOUMAS (A) & NAFA (C), Op.cit, p 58, colonne 2.
[41] Ibid, p 58, colonne 2.

وتمتّعهم بحرّية التّصرّف فيها كيفما شاءوا، المفضي إلى تلف، وتشويه، وفقدان عددا كبيرا من تلك اللّقى النّادرة، حيث لا تُشكّل الأمثلة الواردة هنا سوى قَطْرة في بحر.

أقدم العقيد "ديفو" (DESVAUX) مثلا على تزيّين بيته الخاص في باتنة برؤوس من الرّخام لأبرز الآلهة الوثنية الرّومانية: "إسْكيلاب" (ESCULAPE)، و"هيجي" (HYGIE)، و"جُوبيتر" (JUPITER)[42]؛ وكذلك زميله "كاربوتشيا" (CARBUCCIA) الذّي أعاد لمتحف مدينة باتنة فيما بعد عددا معتبرا من النّاقشات الأثرية اللاّتينية[43]؛ واستحوذ قائد الفرقة العسكرية بالحامّة في قسنطينة على عمود طريق روماني، تمّ اكتشافه في الطّريق الرّابط بين سكيكدة وقسنطينة، وزيّن به رُكن منزله في سنة (1848)م، رغم أهمية ذلك العمود، وسَبْق نشره من طرف كلّ من "ليون رونيي"، ودولامار، وكذلك اللّواء "كرولي" (CREULLY)[44]؛ فيما أشار "أدريان باربروغر" محافظ مكتبة ومتحف مدينة الجزائر إلى ترصيف كنيسة مدينة بجاية بناقشتين أثريتين في غاية الأهمية، تمّ نشر إحداهما من طرف السّيد "لاتور" (LATOUR)؛ والثّانية تتعلّق بإهداء على شرف الإمبراطور الرّوماني "أوريليوس لِيتْيا" (AURELIUS LITUA)[45].

2. موقف الأهالي من ضياع وتشويه جانب معتبر من تراثهم الأثري العريق:

وعد الفرنسيون الضّحايا الجزائريين في إطار تنفيذ عمليات التّنظيم العمراني والمعماري الفرنسي الجديد على حساب مدنهم العريقة، ومعالمهم التّاريخية بتعويضات عادلة، وذلك بموجب المرسوم الصّادر في 26 أكتوبر (1831)م، المتضمّن تعويض المالكين عن مبانيهم المهدمة، والتّعويض عن الأملاك المصادرة من بعضهم لفائدة المصلحة العامّة؛ إلاّ أنّ هذا القرار بقي مجرّد حبرٍ على ورق. ممّا دفع بأغا العرب في مدينة الجزائر، السّيد "سيدي محمد مُحْي الدّين" تقديم احتجاج رسمي أمام "المتصرّف المدني" بتلك المدينة، نهاية شهر يناير من السّنة الموالية (1832)م، مذكّرا إياه بمضمون المرسوم المذكور أعلاه؛ وتنبيهه على تأخّر إدارته في تعويض أصحاب المنازل المهدمة من الأهالي[46].

[42] OULEBSIR, Op.cit, p 93, colonne 2.
[43] Ibid, p 93, colonne 2.
[44] RENIER (L), **Inscriptions romaines de l'Algérie**, recueillies et publiées sous les auspices de S. Exc. M. Hippolyte Fortoul, 1855, Paris, insc n° 4407.
[45] BERBRUGGER (A), «Une Expédition Romaine Inédite», In: **Revue Africaine**, n° 4, 1859, p 434.
[46] OULEBSIR, Op.cit, p .

والحقيقة أنّ احتجاجات الأهلي لم تكن مقتصرة على ما فقدوه من ممتلكات خاصّة بذرائع متنوّعة، كما هو مبيّن في الفقرة السّابقة، وإنّما تعدّاه إلى صياغة عرائض، وتنظيم احتجاجات جماعية خاصّة بأملاك الوقف، والمنشآت الدّينية، والتّعليمية، وغيرها من الممتلكات، المصنّفة بقوّة العرف السّائد آنذاك ضمن ممتلكاتهم العامّة في جلّ حواضر الجزائر، حيث يمكن ذكر في هذا النّسق العام شكاوى "حمدان خوجة"، أحد أعيان مدينة الجزائر البارزين[47]، الواردة في كتابه الموسوم بالمرآة[48]، والتّي دافع فيها باستماتة، ورباطة جأش عن تشويه وتهديم المساجد، والمؤسسات الدّينية، لعلّ من أبرزها العارضة التّي تقدم بها في 03 يوليو (1833)م أمام وزير الحرب في الحكومة الفرنسية، المشير "سُولْ" (SOULT)م، المتضمّنة لثمانية عشر (18) بندا، ركّز فيها على تعديد التّجاوزات الفرنسية التّي خرقت القانون في حقّ تراث أجداده، وشكايات أهل مدينة الجزائر المتكرّرة على ذلك[49].

وورد في شكوى ثانية له حول حجم الدّمار المتزايد بسرعة فائقة، دون توثيق، أو إحصاء للمنشآت المهدّمة، قائلا في خطابه الموجه للحاكم العام بمدينة الجزائر، المشير "كلوزال": أنّ المحتلين قد هدّموا أملاكنا، وأملاك الأوقاف، وأدّعوا أنّ الهدم لفائدة توسيع الأزقّة، واستحداث السّاحة العامّة (الصّورة: 16)؛ وأنّ الحكومة قد أعلنت عن تعويض المهدّم، وتعيين لجنة، كان واحدا من أعضائها لتقييم مبالغ المباني المهدمة على السّعر الذّي عُرفت به في عهد الإيالة، حيث هُدِّمَ ثُمُن المباني في بداية الاحتلال، وتواصلت العلمية إلى أن طالت ثلث منشآت المدينة؛ والأكثر من ذلك، أنّها أصبحت تُجرى منذ نهاية عُهْدة المتصرّف المدني "بيشون" (PICHON)، دون تقييد، أو

---

[47] شخصية مثقفة من أهل مدينة الجزائر، حيث درس الأحكام الشّرعية في مدينة إسطنبول؛ كما يُعدّ واحدا من كبار أثريائها لاشتغاله بالتّجارة والرّحلة إلى بعض الدّول الأوروبية، والتّعرف على ثقافاتهم والإلمام ببعض لغاتهم كالفرنسية ذاتها إلى جانب العربية والعثمانية؛ مما حفزّ المشير "كلوزال" (CLAUZEL) على تعيينه كعضوّ بطاقم المجلس البلدي لمدينة الجزائر؛ ثمّ عضوّا باللّجنة المكلّفة بدراسة ملفات تعويض المتضررين المذكورين في المتن، إلاّ أنّ بقاءه فيها لم يدم طويلا بسبب شدّة اعتراضاته على تعاملاتها المجحفة في حقّ الأهالي، أكثر تفاصيل حول سيرته، ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشّركة الوطنية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، الطّبعة الثّانية، 1982، ص 11-43.

[48] حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 269-293.

[49] التميمي (عبد الجليل)، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871**، تقديم روبار منتران، الدار التونسية للنشر، 1972، ص 137، 145.

إحصاء للمباني المهدمة بالمرّة على حدّ قوله، حيث رافع من أجل التّعوّيض النّقدي على ما هدموه من مساكن خاصّة، وسُبُل خيرات، وأوقاف مكّة والمدينة، ومساجد، وغيرها[50].

وهو ما يؤكّد في المقابل نيّة فرنسا المبيتة حول توظّيف فكرة التّعويض كخدعة ظرفية، ريثما تستتبّ لها الأمور، وتُحْكِم سيطرتها على الوضع العام بقبضة من حديد، ليس إلاّ، كما يُستشفّ من إجراء تجريد "حمدان بن عثمان خوجة" نفسه من جميع ممتلكاته، ونفيه القصري إلى فرنسا، وتسارع الأحداث التّاريخية لاحقا في هذا النّسق العام. فقد أقدم سكّان مدينة الجزائر مثلا على شنّ ثورة في عقب هدم مسجد "السّيدة" (الصّورة: 07) في ربيع عام (1831)م بأمر من السّفّاح الدّوق "روفيغو" (ROVIGO)[51]؛ وثورة ثانية في إثر تحويل جامع كتشاوة الجميل إلى كاتدرائية عام (1839)م، كما مرّبنا من قبل؛ فيما حاول بعض الميسورين إعادة شراء معالم الأوقاف من السّلطات الفرنسية، وإحياء وظيفتها الأصْلية من جديد بلا جدوى، كما فعل السّيد "حمّود بن الحاج محمد" مع مسجد الزّيتونة بمدينة الجزائر، حيث اشتراه بأربعمائة فرنكا فرنسيا، لما عُرض للبيع في المزاد العلني سنة (1852)م[52].

فيما أكّد أحد تقرير "اللّجنة الإفريقية" بوصفها لجنة حكومية فرنسية، تحقّق في الوضع، وهو تقريرها المقدم للحكومة الفرنسية بتاريخ 10 مارس (1834)م، أنّ عددا من المساجد قد حُطّم، أو حوّل إلى كنائس دون تعويض؛ وأن الجيش الفرنسي قد استولى على كثيرٍ من المنازل الخاصة دون تعويض أيضا؛ وأنّ عددا آخرا من الأملاك قد صُدر لفائدة المصلحة العامة دون تعويض كذلك؛ فيما تغافل عن ذكر احتجاجات الأهالي بالمرّة؛ لكن لم يفته التّوصية بضرورة الاحتفاظ بالجزائر، ومواصلة احتلالها.

3. آراء ومواقف الجمعيات والشّخصيات الفرنسية والغربية المؤيّدة لاحتجاجات الجزائريين:

قام عالم الأثار الألماني "غوستاف ويلمانس" (GUSTAVE WILMANNS) بإعداد تقرير نقدي لاذع حول السّياسة الفرنسية، المنتهجة في حقّ التّراث الأثري الجزائري بسبب ما وقف عليه عيانًا أثناء زيارته الميدانية لموقع "لمباز" الأثري في سنة (1873)م، حيث هاله وضعه المزري بعد استغلاله في بناء السّجن المسمّى باسمه منذ عقدين، جاء فيه بصيغة التّعجّب والاستخفاف بالفرنسيين في آنٍ واحدٍ: "لكن التّخريب المعاصر مستمرّ، ويبقى ممقوتا بشدّة، ومن غير المعقول أن يتقبّل المرء

---

[50] التميمي، مرجع سابق، ص 147-148.

[51] RAYMOND, Op.cit, p 77.

[52] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثّقافي (1830-1954)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج5، ص 138-140.

مصدره من أمّة متحضّرة كفرنسا، التّي سمحت بهذا. لقد اختفت آثار قديمة، ومدن تاريخية بسرعة مذهلة عبر مختلف أنحاء القطر الجزائري، دون تحريك ساكن تقريبا لإنقاذ على الأقلّ أهم بقايا الآثار القديمة؛ وبمستطاع إدارة ذكية التّوفيق بين أغراض مشروعات الاستيطان، وأهداف العلوم التّاريخية بمنتهى البساطة"[53].

أمّا إحجام مؤسسات التّراث الأثري المستحدثة بالجزائر صُورِيًا، وفي مقدمتها "المفتشية العامة للمعالم التّاريخية والمتاحف الأثرية بالجزائر" عن القيام بالمهام المنوطة بها[54]، فقد دفع بالباحث الأثري "أُوسْكار ماكرْتي" (OSCAR MAC-CARTHY)، الذّي خلف "أدريان بربروغر" على رأس "مكتبة ومتحف مدينة الجزائر"، وكذا طاقم إدارة "الجمعية التّاريخية الجزائرية"[55] للانتفاض وتوجيه لها نقدا قوّيا، وصريحا للغاية بعدما ضاق بها ذراعا في رسالة وجهها للحاكم العام في الجزائر، اللّواء "شونزي" (CHANZY)، جاء فيها بهذا الشّأن ما ترجمته: "لا يتعلّق الأمر... باستحداث تحت هذه التّسمية البرّاقة مفتشية عامة، ووظائف عقيمة، حيث لا يقوم أصحابها بشيء سوى التّنزّه، لأنّهم ليس لديهم ما يفتشونه..."[56].

بينما عيّنت "الجمعية الأثرية الفرنسية"[57]، ابتداءً من عام (1841)م محاميا باسمها في الجزائر، يُدعى "م. بريكس" (M. BRIX) للمرافعة على الآثار القديمة، حيث استنكر بشدّة ظاهرة تعميم استخدام الآثار في المباني المعاصرة على نطاق واسع في مقال، نشره بدورية "نشرة المعالم" (BULLETIN MONUMENTAL)، عنوانه: "علاج المجتمع من أجل حفظ بقاياه الأثرية في الجزائر"، أعزى فيه سبب التّجاوزات، والانتهاكات المسجّلة في حق التّراث الأثري والمعماري الجزائري لذهنية المحتلّين، وقلّة وعيهم بأهميتها الحقيقية، كما يمكن أن يُستنبط من عنوان المقال في حدّ ذاته، وتحالفه مع "أدريان بربروغر"، الآنف الذّكر في سبيل اتخاذ الإجراءات الملائمة، لإنقاذ أطلال المواقع الأثرية، وآثارها المنقولة المهدّدة بهذا الخطْب الدّاهم[58].

[53] OULEBSIR, Op.cit, p 179, colonne 1.

[54] يُراجع بشأنها الصّفحتان 51-52 من هذا البحث.

[55] يُراجع بشأن "مكتبة ومتحف مدينة الجزائر" الصّفحتان 50-51 من هذا البحث، و"الجمعية التّاريخية" ص53 من هذا البحث.

[56] OULEBSIR, Op.cit, p 179, colonne 2.

[57] يُراجع بشأنها الصّفحة 22 من هذا البحث.

[58] OULEBSIR, Op.cit, p

أمّا الأديب الفرنسي "مارْميي اكسافيي" (MARMIER XAVIER) فقد تحصّر كثيرا عن التّغيير الرّهيب الذّي ألحقته إدارة الاحتلال بالتّراث الأثري والمعماري المحلّي في ظرف فترة زمنية وجيزة، لما زار مدينة الجزائر عام (1845)م، حيث كتب رسالة استنكر فيها تحطيم روائع العمارة المحلّية، وزخارفها الفنّية الجميلة، وتعوّيضها بعمارات ضخمة على الطّريقة الباريسية، وتزويدها بفنادق تتكوّن من أربعة وخمسة طوابق[59]. وأمّا "ألبار دوفو" (ALBETRT DEVOULX)، الذّي عاين الوضع بأمّ عينه وهو يومئذ صغيرا دون أن يتمكّن من تحريك ساكنٍ، كما سبقت الإشارة من قبل، فقد تحوّل إلى محافظٍ وفيٍّ للآثار الإسلامية بمدينة الجزائر في كِبَره، حيث استغلّ وظيفته كأمين للأرشيف العربي لتوجيه انتقاداته النّارية للإدارة الفرنسية على تحطيم تلك المعالم التّاريخية عن طريق بعض مصالحها التّقنية، أو بعض المقاولين، والملاّك الخواص؛ حيث لم يكتف بذلك وآل على نفسه إعادة إحصاء وتوثيق المعالم الإسلامية الدّارسة، المدفونة تحت أساسات المباني الفرنسية الجديدة، مستعينا في ذلك بما وقع بين يديه من وثائق أرشيفية بصفته موظّفا في "مصلحة أملاك الدّولة"، ثمّ إعادة نشرها في شكل دراسة أكاديمية، عادت اليوم من أبرز المصادر العلمية المتعلّقة بالتّحوّل العمراني لمدينة الجزائر في ظلّ الاحتلال الفرنسي[60].

بينما أرسل محافظ مكتبة جامعة السّوربون "ليون رونيي" عارضة احتجاج لوزير التّربية الفرنسية بباريس حول المآل السّيء الذّي انتهت إليه معالم، ومواقع الآثار القديمة في عمالة قسنطينة بعد زيارته لها عام (1850)م برفقة الضّابط العسكري "دولامار"، جاء فيها: "أنّ آثار هذه العمالة قد درست دون أن تُسَجّل وتوثّق، وأنّ فقدانها يشكّل خسارة كبيرة للعلم والعلماء الذّين ينتظرون بشغف كبير نتائج الأبحاث التي أُجْرِيَت في الأراضي الإفريقية؛ كما أنّها خسارة لفرنسا وللجزائر على حدّ سواء، لأنّ التّاريخ قد سجل هذا الخطأ الجسيم، ولن يمحى أبدا؛ وأنّ العالم سيحكم بالفشل على الدّخول الفرنسي إلى الجزائر لعجزه في استغلالها علميا؛ فهذا الوطن قد خلّف برابرة، لكنهم على الأقل لم يحطموا المعالم...من الواجب إنقاذ هذه المعالم من التّدمير، فالإقليم الذّي تمّ احتلاله اكتشفنا به معالم وجب حفظها، حتى نكون في مستوى تطلّعات العلماء، ونكسب ثقة الأوروبيين"[1].

---

[59] Ibid,

[60] حول هذا العمل القيّم ينظر ترجمته: بدر الدّين بلقاضي ومصطفى بن حموش، **تاريخ عمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.

وأمّا "شارل تكسيي" (CHARLES TEXIER) بصفته المفتش العام للمباني المدنية في الجزائر، فقد قدّم تقارير مفحمة لوزير الحرب بباريس، تشجب ما أقدمت عليه الإدارة العسكرية الفرنسية في حقّ التّراث الأثري الجزائري، كما أدان حكومته المتراخية في سبيل اتخاذ إجراءات فعّالة لحماية ذلك التّراث، حيث نعت أداؤها بالضّعيف، وسماحها حسب قوله بتحطّيم منازل قيّمة، جديرة بالتّحليل والدّراسة؛ ولم يفته إدانة المعمرين أيضا على توظيف خام الآثار في ردم أساسات مبانيهم الجديدة؛ ورافع أيضا عن فكرة حماية الآثار الجزائرية المهمّة دون تمييز لفتراتها التّاريخية، وخصائصها الثّقافية والحضارية، أي قديمة وإسلامية بالنّظر للقيمة العلمية الكبيرة التّي تنطوي عليها العمارة المحلّية، ورشاقة طرازها الزّخرفي، المعرّضة للانتهاك، والإتلاف، مبّينا مدى أهمية هذا الطّراز المعماري بالنّسبة للفنّانين، والمهندسين المعماريين، ومؤرّخي الفنّ، بل وحتّى الحرفيين، خصوصا وأنّ تفاصيلها التّخطيطية، والزّخرفية، تختلف كثيرا عن خصائص العمارة الإسلامية المعروفة في المشرق الإسلامي، حسب رأيه دائما، مركّزا في هذا النّسق على مميزات تخطيط أروقتها الدّاخلية، والسّلالم المؤدّية للطّوابق العلوية في مساكنها، وزخرفة جدرانها وأسقفها الآيلة للزّوال، وبعض أثاثها كأقفال الأبواب، والصّناديق، والخزائن، والكسوة الخشبية لأسقفها الملوّنة؛ إلى جانب خصائص ومميزات عمارة الزّوايا، والأضرحة بقبابها المتفرّدة[61].

بينما بذل "بروسبير ميريمي" (PROSPER MERIMEE) بصفته "المفتش العام للمعالم التّاريخية الفرنسية" لمدّة ستًّا وعشرين (26) سنة كاملة (1834—1860)م قصارى جهده للقيام بزيارة تفتيشية ميدانية للجزائر قصد معاينة آثارها المحلّية عن كثب؛ إلاّ أنّ الإدارة العسكرية في الجزائر ظلّت تتماطل، وتؤجّل زيارته المرتقبة بحجج واهية سبع مرّات كاملة، قبل أن تلغي زيارته نهائيا في الأخير بعدما أعرب عن غايات تلك الزّيارة في إحدى رسائله، حيث جاء فيها: "أريد الوقوف على أوضاع المساجد الإسلامية التّي تمّ هدمها في كلّ نواحي البلد بذريعة تهوية المدن، وشقّ شوارع واسعة في بلدٍ لا تغادره الشّمس طيلة عشرة أشهر في السّنة"، قبل أن ينتقل إلى نقد سياسة الحاكم العام للجزائر المشير "بيجو" في المجال العمراني وما أفضت إليه، حيث أزاحت عن مدينة الجزائر حلّتها الشّرقية الأصيلة، وألبستها ثوبا غربيا جديدا، حوّلها إلى صورة مصغّرة من باريس، حسب رأيه[62].

[61] OULEBSIR, Op.cit, p
[62] Ibid, p 20.

وبالمختصر المفيد، فقد أجمعت تلك الآراء المدنية المتعدّدة، الصّادرة عن حقوقيين، وأثريين، وإداريين، ومحافظي أرشيف، وأدباء، وغيرهم على سوء تعامل الإدارة العسكرية الفرنسية مع مقوّمات التّراث الأثري الجزائري، وانعكاساته الوخيمة مستقبلا، كما يمكن تبيّن ذلك في رأي أحد المؤرّخين، وإحدى جرائد تلك الفترة كمثال للتّوضيح، لا الحصر.

فقد عاتب "لويس بوديكور" (LOUIS BAUDICOUR) إدارة الاحتلال الفرنسي في كتابه الموسوم بـ: "تاريخ احتلال الجزائر" على عدم استثنائها في عمليات الهدم المبرمج للعيّنات المتميّزة بخصائصها المعمارية، أو أهميتها التّاريخية، وتساءل عن دوافع وجدوى تدمير المدن التّاريخية المحلّية، وتعويضها بأروقة مغطّاة، وثكنات عسكرية، ومنازل على النّمط الإغريقي"؛ قبل أن يذكّر بدور فرنسا الحضاري في الجزائر قائلا: "ففرنسا جاءت في مهمّة حضارية، ولا تريد أن تلومها الأجيال القادمة على أعمال التّخريب"؛ ثمّ التّعريج على أهمية توظيف ذلك التّراث في الجانب الاقتصادي، حيث قال: "أنّ العمارة المحلّية بوسعها استقطاب المستثمرين، والمساهمة في الدّخل القومي، والعودة بالنّفع على المسؤولين في حالة استغلالها سياحيا، لأنّ غالبية السّياح القادمين لزيارة الجزائر تسرّهم أصالة، وطبيعة المدن المحلّية، ولا تنال الأقسام المجدّدة اهتمامهم"، آملا أن تجد توصيته آذانًا صاغيةً من لدن المسؤولين الإداريين المحلّيين بالجزائر[63].

ثمّ توجّه للسّياح الفرنسيين والغربيين مخاطبا إياهم: "لا داعي لأن تأتيها لتتفسح [يعني مدينة الجزائر]، فلا وجود لمرافق ترفيه[1]؛ حتّى الكاتدرائية، المبنى الذّي يُزيّن المدينة، أُعيد تركيبه قطعة، قطعة وليس لاسمها أي معنى مقارنة بأهميتها. وقد كان بالمدينة منظر رائع وفريد يطلّ على البحر، لكنه حُجِب، ولم تعد تطل عليه سوى قِمَم العمارات الفرنسية التّي ازدادت يوما بعد يوم، وغطّت بياض المنازل المورسكية؛ باختصار لم يبق شيء ذا أهمية من المدينة الجميلة السّاحرة بنقائها؛ فلا هي احتفظت بخصائصها كعاصمة شرقية، ولا اكتسب أهمية المدينة الغربية العصرية".

فيما قدّمت جريدة "الخبر" صورة قاتمة حول مدينة الجزائر بعد ربع قرن (1830-1855)م من مشروعات الهدم والتّجديد التّي شملتها، حيث كتبت بأسلوب ناقد وساخر في أحد تحقيقاتها الصّحفية، ما يلي: "... لقد أخذت صبغة أوروبية [يعني مدينة الجزائر] بمنازل قبيحة المنظر، وغير متناسقة الارتفاع، حيث بُنيت بأسلوب سيئ، ولا تصلح للسّكن؛ كما شقّتها طرق وشوارع صغيرة

[63] OULEBSIR, Op.cit, p

وضيقة؛ فأصبحت عاصمة بائسة، وهي التّي قيل عنها ذات يوم (1830)م بأنّ الوقت قد حان لعصرنتها، وتحضيرها، وإثرائها".

خلاصة الفصل:

يتّضح من العرض السّابق، أنّ مصلحة الهندسة العسكرية، المسلّطة على التّراث الأثري والمعماري الجزائري كمعول للهدم والتّخريب، لم تكن مشروعاتها المعمارية في مدن الجزائر التّاريخية، وحواضرها العريقة بغرض التّجديد، والعصرنة كما أدعى المسؤولون العسكريون في تصريحاتهم المضلّلة؛ حيث جاءت كلّ تدخلاتها تصبّ في سياق تنفيذ خطّة عسكرية، غايتها تحجّيم المقاومة الشّعبية، وشدّ الخناق على أهلها في مقابل توفير الحماية، والتّغطية الأمنية لفرق جيش الاحتلال بعدّته، وعتاده، ومؤونته.

فقد تمّ توظّيف مقوّمات التّراث المحلّي كغطاء عن تلك النّوايا العسكرية المبيتة، كما يتضح جليا من استغلاله، استغلالا بشعا لفائدة التّمكين للاحتلال بالجزائر مادّيا ومعنويا، دون أن تعير أدنى اهتمام لضياع وفقدان الكثير من كنوزه في إطار مبدأ "الغاية تبرّر الوسيلة"، رغم تنبيهات وتحذيرات الباحثين، والمفكرين، والأدباء، والحقوقيين، وغيرهم من مغبّة الاستمرار في تحطيم، وتشويه ذلك التّراث المتميّز على المديين المتوسط والطّويل.

وقد تنبه الجزائريون لما كان يُحاك حول تراثهم، فبذلوا قصارى جهدهم لإنقاذه عن طريق تحرير شكاوى، وعرائض للمسؤولين الفرنسيين السّامين بالجزائر وفرنسا مرّة؛ وبالتّصعيد عن طريق المظاهرات والعصيان المدني مرّة ثانية، مثل ما وقع في مدينة الجزائر أيام هدم جامع السّيدة عام (1831)م، وكذا تحوّيل جامع كتشاوة لكاتدرائية مسيحية كاثوليكية سنة (1839)م مرّة ثانية؛ وبمحاولة شراء المعالم التّاريخية المصادرة من طرف الفرنسيين بغرض إعادة إحياء مهامها الإنسانية الأصيلة، مثل ما وقع مع مسجد الزّيتونة بمدينة الجزائر العاصمة دائما؛ إلاّ أنّ جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، أمّا تعنّت، وقوّة قهر الإدارة العسكرية الفرنسية في مواجهة تلك الاحتجاجات السّلمية بقبضة من حديد، كما يتضّح من تدخل وزير الحرب الفرنسي، رفض استقبال "بروسبير ميريمي" بصفته "المفتش العام للمعالم التّاريخية الفرنسية" بسبب إعلانه عن معاينة المعالم التّاريخية الجزائرية المحوّلة إلى أغراض أخرى.

وقد انتهت هذه العملية كما رأينا إلى نزع ثوب الأصالة الشّرقية عن عمران المدن الجزائرية، وتوشيحها بوشاح المدينة اليونانية القديمة على نسق تخطيط عمران باريس، ومارسيليا، وغيرهما من

المدن الفرنسية في القرنين الميلاديين (18-19) هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية تغيير ديمغرافيتها، حيث تمّ استبدال العنصر البشري المحلّي، المنفي قصرا إلى الأرياف أو إلى خارج الوطن بالوافد الجديد من المعمرين الفرنسيين بشكل خاص، والأوروبيين بشكل عام.

خاتمـــــــــــــة

تناول موضوع هذا البحث واحدة من أقدم معضلات التّراث الأثري والمعماري الجزائري، حيث تعود جذورها التّاريخية إلى مستهلّ الفترة المعاصرة، واستمرار وقْعها السّلبي عليه حتّى اليوم بشكل، أو بآخر، ألا وهي معضلة "صدمة الاحتلال الفرنسي"، المتسبّبة في قطع استمراريته التّاريخية طبيعيًا، وذلك بهدم، وتحطيم، وتشويه جلّ مقوّماته بمبرّرات وهمية، ظاهرها برّاق، وباطنها شيئا آخرا تماما، مثل إقبال إدارة الاحتلال الفرنسي على مصادرة أملاك الوَقْف، والأملاك الخاصّة بمبرّر "نزع الملكية لفائدة المصلحة العامّة"؛ وممارسة عمليات الهدم، والتّحطيم في المدن التّاريخية القديمة باسم "التّجديد والعصرنة العمرانية"، أو "تهويتها"؛ وتشويه "المعالم التّاريخية" بمبرّر ترميمها؛ وإزاحة طبقات أثرية بكاملها، دون توثيق أو دراسة بدعوى "البحث والتّنقيب عن الآثار الرّومانية القديمة".

ونظرا لأهمّية الموضوع وتغيّر آليات السّياسة الفرنسية تجاه مقوّمات هذا التّراث العريق بعمقه التّاريخي الممتدّ إلى فجر ميلاد الإنسان على هذا الكوكب، كما أكّدته وثمّنته آخر الكشوفات الأثرية العالمية بقيادة الأستاذ الدّكتور محمد سحنوني في موقع "عين الحنش" بولاية سطيف؛ والمتنوّع بثرائه الثّقافي والحضاري، تبعا لتعدّد وتعاقب الحضارات والدّول المتتالية على هذه الرّقعة الجغرافية المتميّزة بأهميتها "الجيو استراتيجية" منذ أقدم العصور، تبعا لتغير مراحل الاحتلال، المرهونة بدورها بتطوّر الأوضاع الدّاخلية في فرنسا والجزائر على حدّ سواء من جهة؛ وكذا تغير معطيات الظّروف الإقليمية والدّولية المحيطة بها من جهة ثانية؛ فقد اقتصرنا موضوع الدّراسة على أولى مراحل الاحتلال، الممتدّة ما بين سنتيْ (1830-1860)م، وهي الفترة التّي تميّزت بخضوع الجزائر للإدارة العسكرية المباشرة، وعلى رأسها وزارة الحرب في طاقم الحكومة الفرنسية، حيث حاولت هذه الأخيرة من جانبها "إدماج الجزائر" في أملاك الإمبراطورية الفرنسية النّاشئة بشتّى السُّبُل، دون أن تتمكن من تحقّيق مرادها.

ولذلك فقد ركّز الاستقصاء المعرفي لهذا البحث على تتبع نشأة ومراحل بناء إدارة التّراث الأثري الجزائري وآليات استغلاله في غضون العقود الثّلاثة الأولى (1830–1860) من تاريخ بداية الاحتلال لاعتبارين أساسيين: أوّلهما معرفة طبيعة السّياسة الفرنسية وآلياتها المنتهجة في مجال إدارة واستغلال

التّراث الأثري الجزائري، مقارنة بسياستها المعتمدة في فرنسا ذاتها، كما جاء تفصيلها في مضمون مبحث الفصل التّمهيدي من الرّسالة، قصد الاطلاع على الخلفيات العميقة الكامنة وراء اهتمام الفرنسيين بإدارة التّراث الأثري واستغلاله في ذلك الوقت تحديدا؛ وآخرهما محاولة التّحقق من صحّة أو خطأ الفرضية الشّائعة بين جلّ الباحثين الجزائريين، ومفادها: هو استمرار تأثير هذه المبادرة الفرنسية المبكّرة بشدّة على تأطير وتوجيه بقية سياسات المراحل التّاريخية اللاّحقة في حق التّراث الأثري الجزائري شكلا ومضمونا بما فيها مرحلة الاستقلال الوطني حاليا، المقْبلة بدورها على طيّ عقدها السّادس، دون أن يتمكن هذا التّراث العريق من نَيْل نصيبه المستحق من التّرقية والتّثمين، رغم تعديلات نصوصه التّشريعية، ومحاولات إعادة هيكلة مؤسساته الإدارية، المتكرّرة بين الفينة والفينة الأخرى خلال الفترة الزّمنية الممتدّة ما بين سنتيْ (1967 – 2011)م.

وقد تبيّن لنا في خلاصة مبحث الفصل التّمهيدي من البحث، بأنّ الحكومة الفرنسية قد كانت واعية بأهمية التّراث الأثري والمعماري، ودوره في النّهضة الحضارية والثّقافية لمجتمعها منذ ثورتها الدّاخلية في نهاية القرن الثّامنة عشرة (18) ميلادي، حيث بذلت قصارى جهدها في خضم ظروف سياسية مضطربة جدّا، وغليان اجتماعي جارف، وظروف اقتصادية خانقة لتثمينه، تمهيدا لعملية توظّفيه في امتصاص غضب الشّعب، وتعزيز شعور المواطنة لدى أفراده، وصهر النَّزعات الانفصالية، القائمة على مبدأ الجهوية، أو العرقية، أو الثّقافية، وإلغاء فروق الطّبقية الضّيقة للانتقال إلى رِحاب بوْتقة "الرّوح الوطنية"، أو "الانتماء المشترك بين جميع الفرنسيين، دون استثناء أو إقصاء" في سبيل بناء مجتمع متآلف، ومتحضر، شعاره: "الحرّية، والأخوة، والمساواة".

ومن ثمّ حُقَّ لنا إثارة السّؤال الآتي في نهاية ذلك المبحث: كيف كان تعامل إدارة الاحتلال العسكري الفرنسي مع التّراث الجزائري في إطار مهمّتها التّحضيرية للجزائريين، أحد أحلافها الاقتصاديين التّقليديين بعد خضوعهم لمدّة تزيد عن ثلاثة قرون من الاحتلال "التّركي" حسب تصريحات قادة الحملة العسكرية المغرضة في غضون العقود الثّلاثة الأولى من الاحتلال؟ والمغزى الحقيقي من ذلك؟

وقد اتضح لنا في نهاية مبحث الفصل الأوّل من البحث، أن دافع اهتمام إدارة الاحتلال بالآثار الجزائرية قد بدأ مع بداية غزوّ مدينة الجزائر في صائفة 1830م؛ وأنّ ترسانة النّصوص التّشريعية الخاصّة

بهيكلة إدارتها واستغلالها آنذاك، كانت نصوص إدارية تطبيقية من الدّرجة الثّانية، أكثر منها نصوص تشريعية قانونية، حيث تراوحت ما بين تعليمات إدارية في شكل برقيات تنفيذية، وقرارات وزارية في أفضل الأحوال؛ ناهيك عن كونها نصوص استغلال مجحف، وليست بنصوص حماية وتثمين، حيث اعتبرت تلك النّصوص مقوّمات التّراث الأثري الجزائري بمثابة "غنيمة حرب"، حُقَّ للفرنسيين سَلْبها، واستغلالها بأبشع الطّرق في إطار مبدأ "الغاية تبرّر الوسيلة"، طيلة الفترة الممتدّة ما بين سنتيْ (1830-1834)م.

كما اتضح لنا أنّ سبب إقبال الإدارة العسكرية على هذا الفعل، هو غموض رؤية سياسيّيها، وتأخّرهم في حسم قرارهم حول "حملة الاحتلال"، كأن تكون ظرفية، أي محدّدة برزنامة زمنية معيّنة، أو ترقيتها إلى استيطان شامل طويل المدى، مثلما أكّده القرار الملكي عام (1834)م، حيث دفع بتلك الإدارة إلى تغيير طريقة تعاملها مع التّراث الأثري الجزائري من منطلق "غنيمة حرب" إلى "أداة" لتبرير احتلال الجزائر، وتقييد "الذّاكرة العامّة" لشعبها المحتلّ، والتّمكين للمعمرين الفرنسيين والأوروبيين بهذا البلد الإفريقي في آنٍ واحدٍ. إذ لم تتأخّر الإدارة العسكرية بالبلاد في تنصيب هيكلة إدارية جديدة تُحاكي ما كان معمولا به وقتها مع التّراث الأثري بفرنسا لتنفيذ مشروعها الجديد.

ذلك المشروع القائم على فكرة توظيف التّراث الجزائري في نسق آخر، يقوم على استغلاله مادّيا لتعميم حركة توغّل الاحتلال عبر مختلف أرجاء البلاد، والتّمهيد للاستيطان الغربي بها من جهة؛ ومن جهة ثانية استغلاله "إيديولوجيا" ببُعديْن عميقين، حيث يكمن البعد الأوّل منهما في صياغة مبرر تاريخي وهمي لذلك العدوان الغاشم، فيما تجلّى البعد الآخر، والأخطر من سابقه في التّأسيس لدعائم مدرسة تاريخية "استعمارية" قوّية عملت بكلّ ما أُتِيَت من قوّة على تقييد ذاكرة الشّعب الجزائري بمحاولة تكريسها لأكذوبة "الظّلّ الأبدي" في مِخْياله الجمْعي، ومن ثم الارتقاء بحملة الاحتلال من احتلال سياسي اقتصادي ظرفي إلى احتلال فكري ثقافي دائم.

فكان وَقْع آليات تلك السّياسة الاستعمارية الخطيرة على مصير التّراث الأثري المحلّي في خضم تلك الصّدمة الاستعمارية المفاجئة، مدمّرا، حيث وُجهت إليه مصلحة الهندسة العسكرية، كمعول للهدم والتّخريب، في سياق تنفيذ خطّة عسكرية محكة، غايتها تحجّيم المقاومة الشّعبية،

وشدّ الخناق على أهلها في مقابل توفير الحماية، والتّغطية الأمنية لفرق جيش الاحتلال بعدّته، وعتاده، ومؤونته، لا أكثر.

فقد جاء توظّيف مقوّمات التّراث المحلّي في هذا النّسق بمثابة غطاء لتلك النّوايا العسكرية المبيتة، دون أن تعير أدنى اهتمام لضياع وفقدان الكثير من كنوزه النّادرة، رغم تنبيهات وتحذيرات الباحثين، والمفكرين، والأدباء، والحقوقيين، وغيرهم من مغبّة الاستمرار في تحطيم، وتشويه ذلك التّراث المتميّز على المديين المتوسط والطّويل.

وقد تنبه الجزائريون لما كان يُحاك حول تراثهم، فبذلوا قصارى جهدهم لإنقاذه عن طريق تحرير شكاوى، وعرائض للمسؤولين الفرنسيين السّامين بالجزائر وفرنسا مرّة؛ وبالتّصعيد عن طريق المظاهرات والعصيان المدني مرّة ثانية، مثل ما وقع في مدينة الجزائر في إثر هدم جامع السّيدة عام (1831)م، وكذا تحويل جامع كتشاوة لكاتدرائية مسيحية كاثوليكية سنة (1839)م مرّة ثانية؛ وبمحاولة شراء المعالم التّاريخية المصادرة من طرف الإدارة العسكرية الفرنسية في وقت سابق بغرض إعادة إحياء وظائفها الأصيلة، مثل ما وقع مع مسجد الزّيتونة بمدينة الجزائر العاصمة دائما؛ إلاّ أنّ جميع هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب تعنّت، الإدارة العسكرية الفرنسية، ومواجهة تلك الاحتجاجات السّلمية بقبضة من حديد، كما يتضّح من تدخل وزير الحرب الفرنسي، الذّي رفض حتّى زيارة واستقبال "بروسبير ميريمي" بصفته "المفتش العام للمعالم التّاريخية الفرنسية" للاطلاع على الأمر بسبب إعلان نيّته عن معاينة المعالم التّاريخية الجزائرية المحوّلة إلى أغراض أخرى.

ممّا أدّى في نهاية المطاف إلى نزع ثوب الأصالة المحلّية عن عمران المدن الجزائرية، وتوشيحها بوشاح المدينة اليونانية القديمة على نسق تخطيط عمران باريس، ومارسيليا، وغيرهما من المدن الفرنسية في القرنين الميلاديين (18-19) من جهة، كمدينة الجزائر، ومدينة وهران، ومدينة تلمسان، المتحوّلة إلى قوقعة فارغة؛ ومن جهة ثانية تغيير ديمغرافيتها، حيث تمّ استبدال العنصر البشري المحلّي، المنفي قصرا إلى الأرياف أو إلى خارج الوطن بالوافد الجديد من المعمرين الفرنسيين بشكل خاص، والأوروبيين بشكل عام، وهدم الكثير من المعالم التّاريخية دون قيد أو توثيق، ثمّ رَدْمها تحت أساسات المباني الفرنسية الجديدة؛ ناهيك عن تحويل المواقع الأثرية إلى محاجر تُسْلب منها مادة الخام لبناء

منشآت المعمرين الجديدة، حيث لم يسلم منها حتّى المواقع الرّومانية الكبيرة في الجزائر، كموقعيْ "روسيكادا" (سكيكدة)، و"لمباز" على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر، في الوقت الذّي كان فيه المسؤولون العسكريون يردّدون على مسامع العالم دوْمًا بأنّهم سيتولّون حمايتها لاعتبارات سياسية وتاريخية خاصّة.

ملحـــق الصّـــور

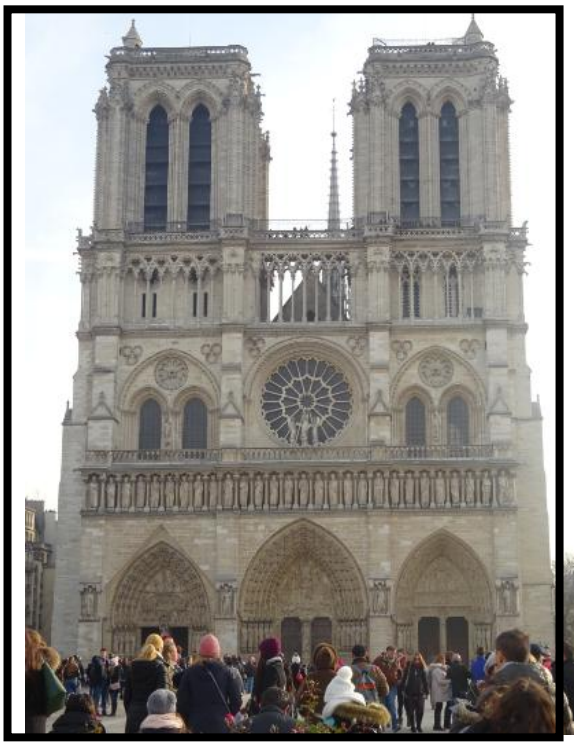

الصّورة (**01**): مداخل الواجهة الرّئيسية بكاتدرائية "السّيدة العذراء بباريس" سنة (2015)، تصوير: "شرقي الرزقي".

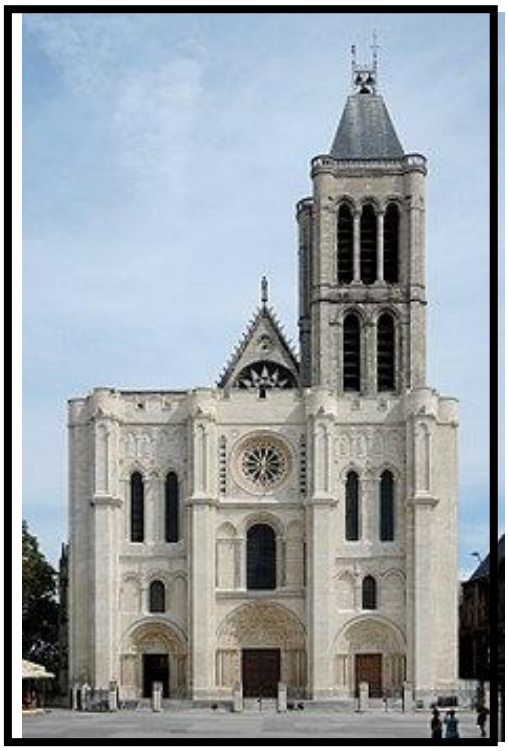

الصّورة (**02**): الواجهة الرّئيسية ببازليك "القديس ديني" في الضّاحية الشّمالية بباريس، نقلا عن: "ويكيبيديا".

الصّورة (**03**): لوحة زيتية للرّسام الفرنسي "هيبار روبير" (HUBERT ROBERT) معروضة بمتحف "كارنفالي" (CARNAVALET) في باريس، تؤرّخ لحادثة نبش قبور ملوك فرنسا بأقبية بازليك "القديس ديني" مصدر الصّورة الموقع الإلكتروني:
https://fr.wikipedia.org/wiki/Profanation_des_tombes_de_la_basilique_Saint-Denis

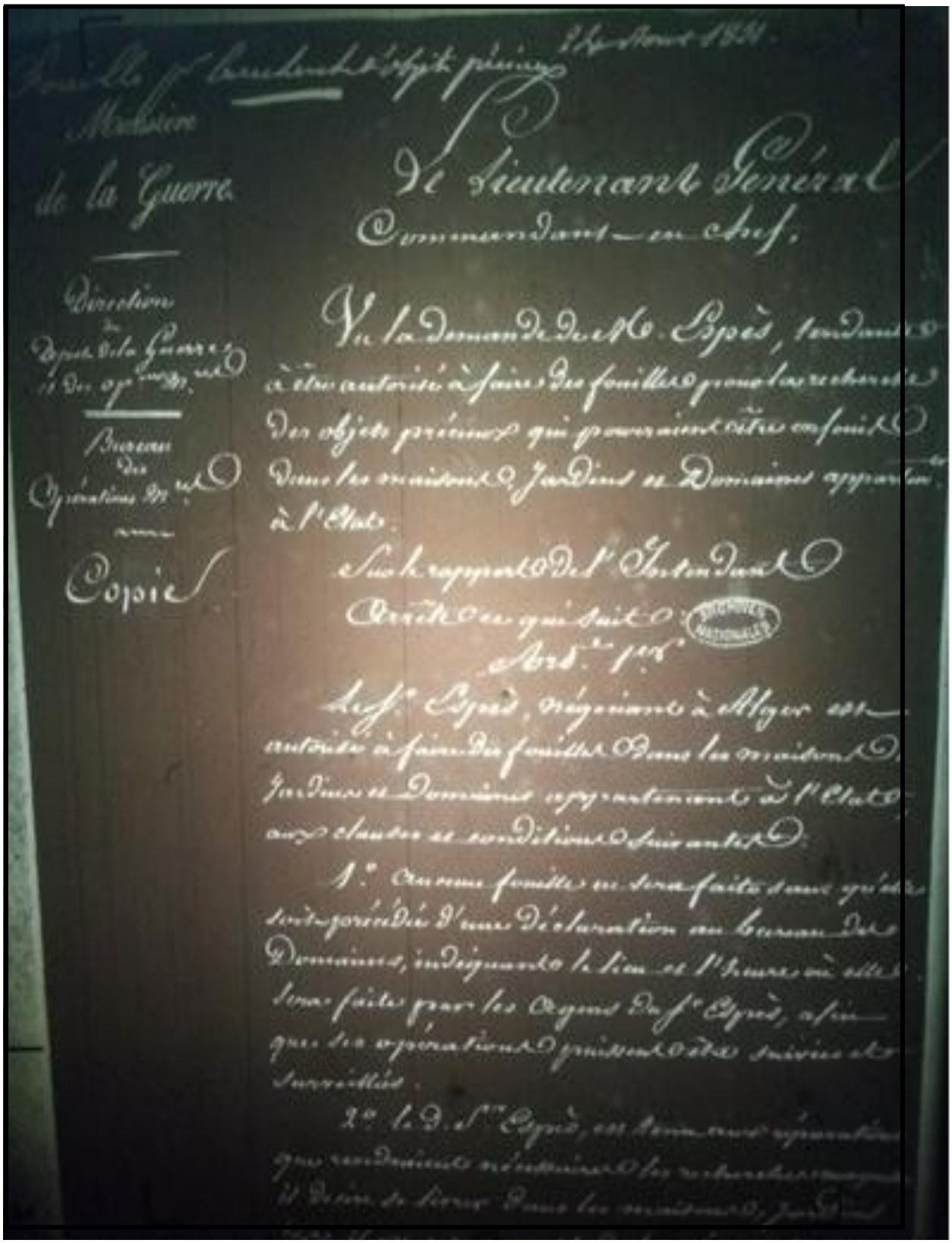

الصّورة (**04**): نسخة من "ميكروفيش" للصّفحة الأولى من رخصة التّنقيب عن "الأغراض الثّمينة" بمباني مدينة الجزائر، صادرة عن اللّواء "بَارْتزان" في 24 أغشت (1831) لفائدة السّيد "إسْباس"، محفوظة بأرشيفالحكومة العامّة بالجزائر في مركز أرشيف ما وراء البحر بمدينة "أكس أون بروفنس" جنوب فرنسا، تصوير الدّارسة(صورة حصرية لم يسبق نشرها من قبل).

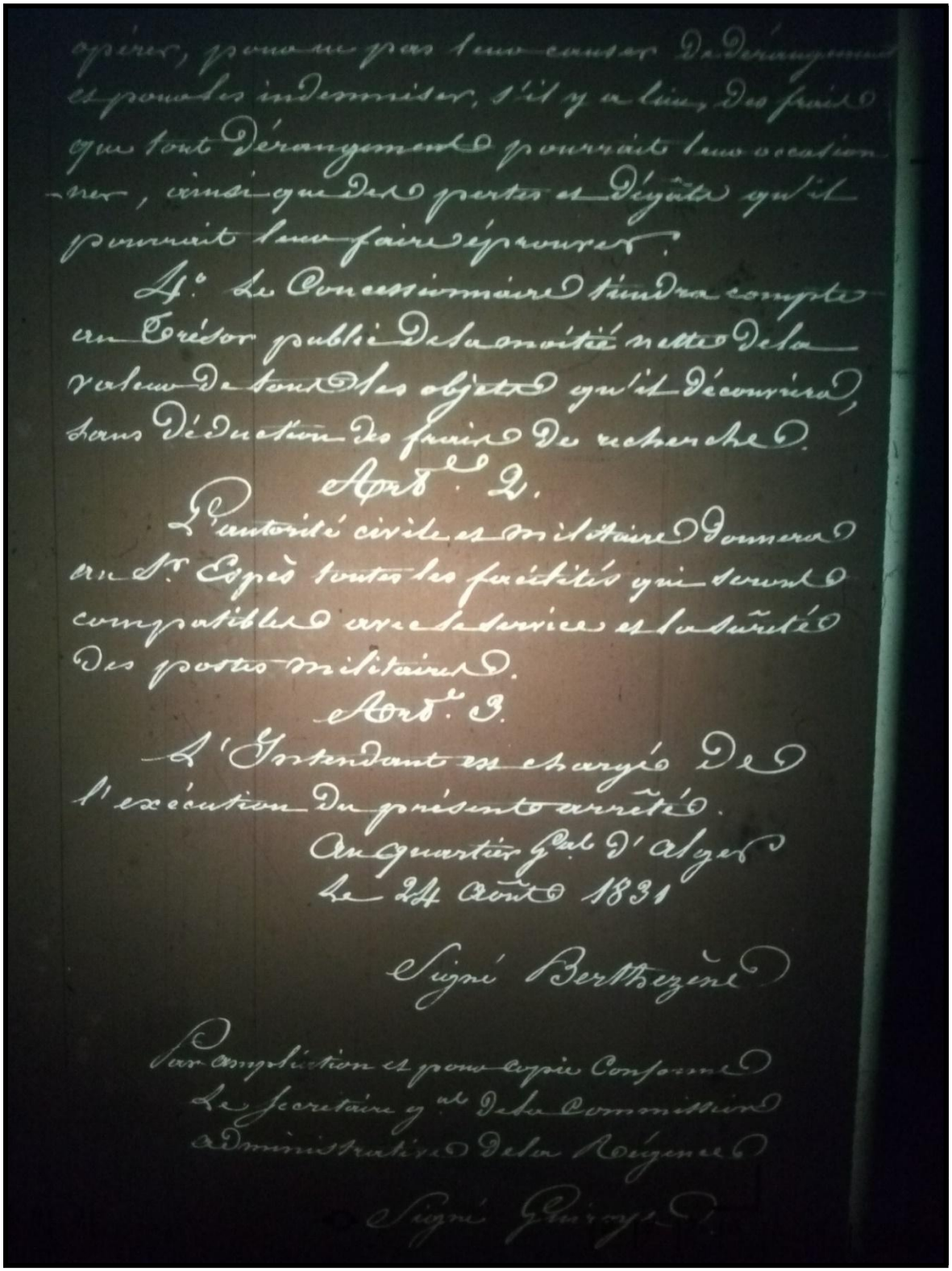

opérer, pour ne pas leur causer de dérangement
et pour les indemniser, s'il y a lieu, des frais
que tout dérangement pourrait leur occasion-
ner, ainsi que des pertes et dégâts qu'il
pourrait leur faire éprouver.

4°. Le Concessionnaire tiendra compte
au Trésor public de la moitié nette de la
valeur de tous les objets qu'il découvrira,
sans déduction des frais de recherche.

Art. 2.

L'autorité civile et militaire donnera
au Sr. Copès toutes les facilités qui seront
compatibles avec les devoirs et la sûreté
des postes militaires.

Art. 3.

L'Intendant est chargé de
l'exécution du présent arrêté.

Au quartier Gal d'Alger
le 24 août 1831

Signé Berthezène

Par ampliation et pour copie Conforme
Le Secrétaire g.al de la Commission
Administrative de la Régence

Signé Pharaon

الصّورة (**05**): نسخة من "ميكروفيش" للصّفحة الثّانية من رخصة التّنقيب عن "الأغراض الثّمينة" بمباني مدينة الجزائر، صادرة عن اللّواء "بَارْتِزان" في 24 أغشت (1831) لفائدة السّيد "إسْباس"، محفوظة بأرشيفالحكومة العامّة بالجزائر في مركز أرشيف ما وراء البحر بمدينة "أكس أون بروفنس" جنوبي فرنسا، تصوير الدّارسة (صورة حصرية لم يسبق نشرها من قبل).

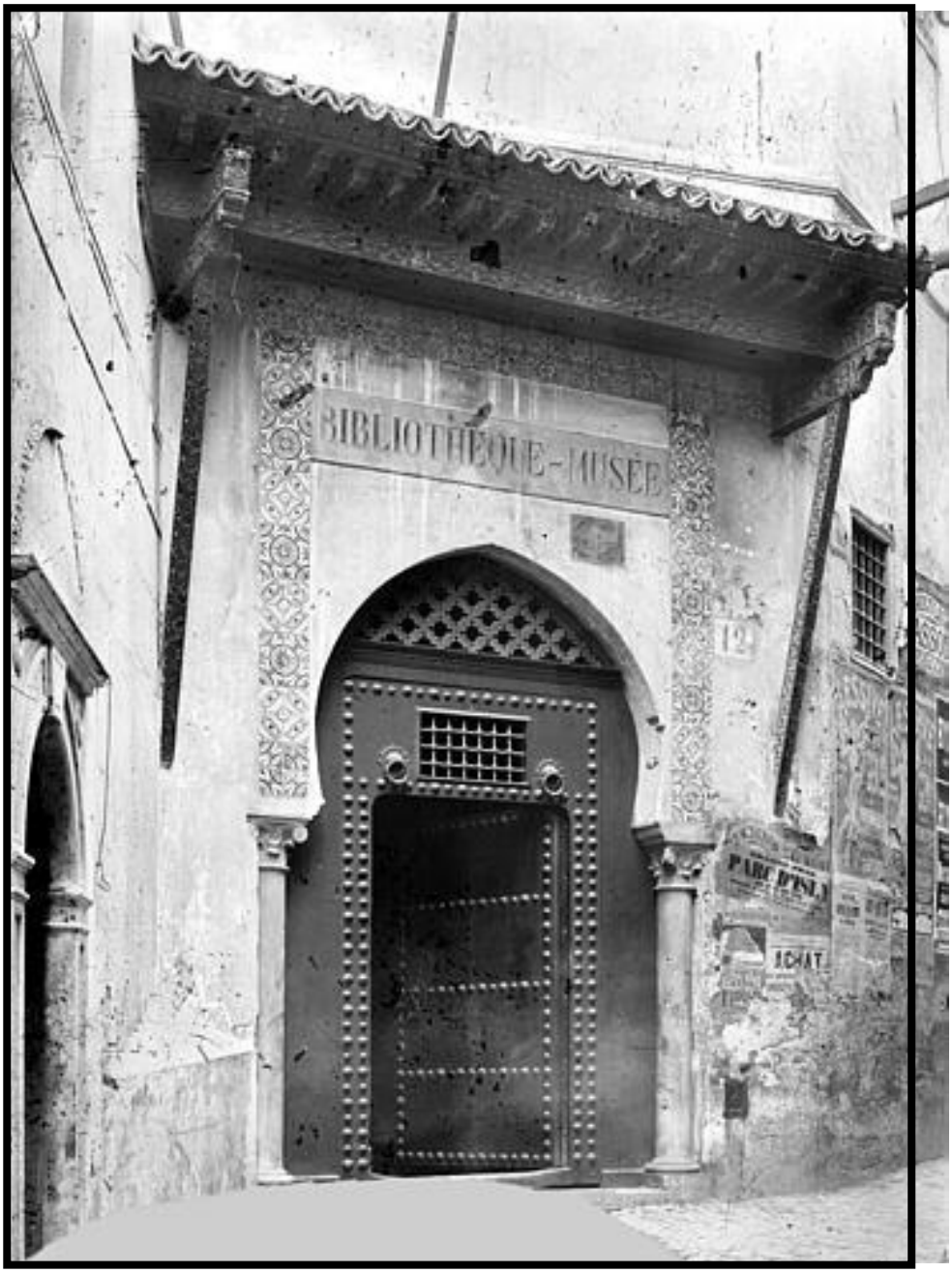

الصّورة (06): آخر مقر لأوّل متحف في الجزائر، حيث كان يتضمن مكتبةً ومتحفاً وهو اليوم مقرّ "المتحف العمومي الوطني للمنمنمات"؛ نقلا عن: "شيبان يمينة وشرقي الرزقي".

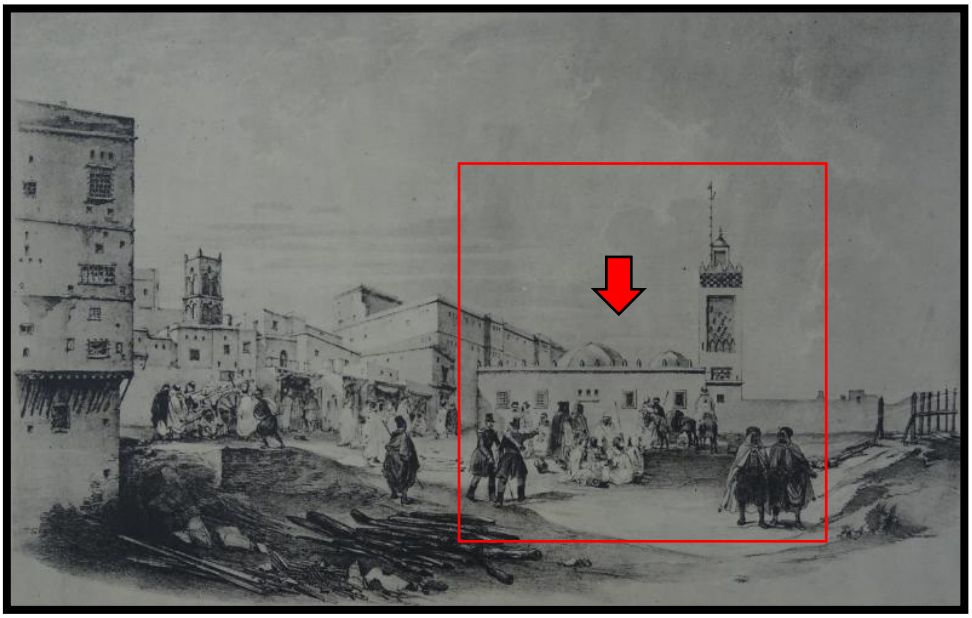

الصّورة (07):"جامع السّيدة" كما كان يبدو في سنة 1830م، أي قبل نحو سنتيْن من تاريخ هَدْمه رسم: "أ. جيني" (A. GENET)، نقلا عن: "غبريال إسْكار" (G. ESQUER) الجزء الثّاني، لوحة: 151 أعلى.

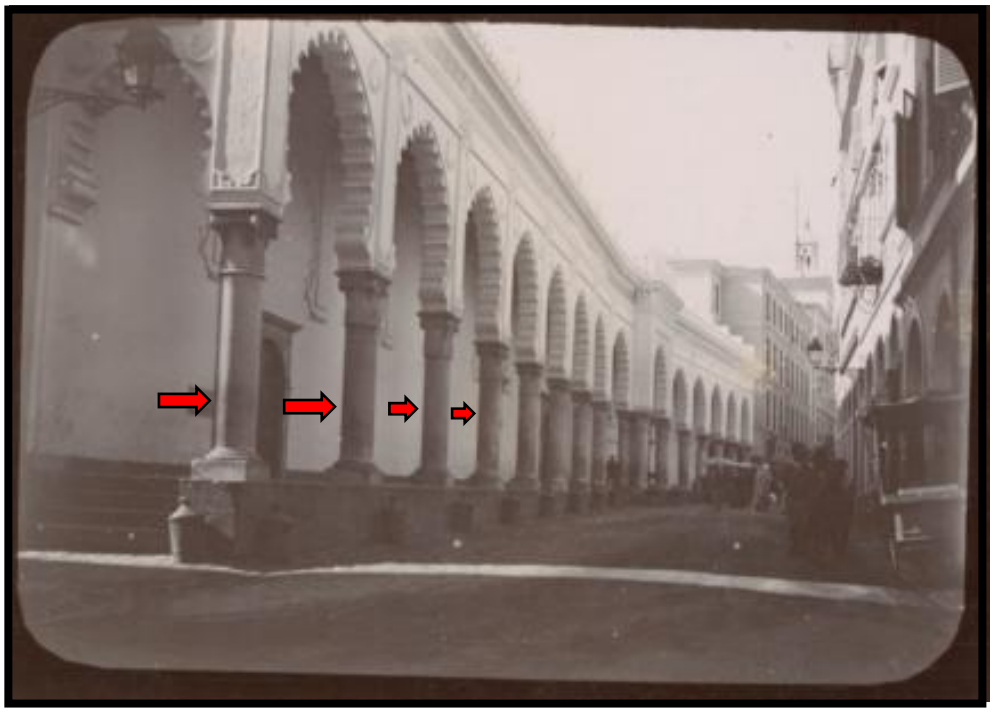

الصّورة (08):صورة الرّواق المعقود، المضاف من طرف "مصلحة الهندسة العسكرية" لمؤخّرة "الجامع الكبير" بمدينة الجزائر، كما يبدو في يسار الصّاعد من الميناء إلى "ساحة الحكومة" عبر شارع البحرية، حيث تمّ استخدام فيه الأعمدة الرّخامية المأخوذة من "جامع السّيدة"، نقلا عن: https://i.ebayimg.com/images/g/6lEAAOSwstNaweAg/s-l500.png

الصّورة (**09**): رسم يدوي يبيّن وضعية قوس النّصر بمدينة جميلة الأثرية ساعة اكتشافه، إعداد المهندس "رافوزيي"، مج1.

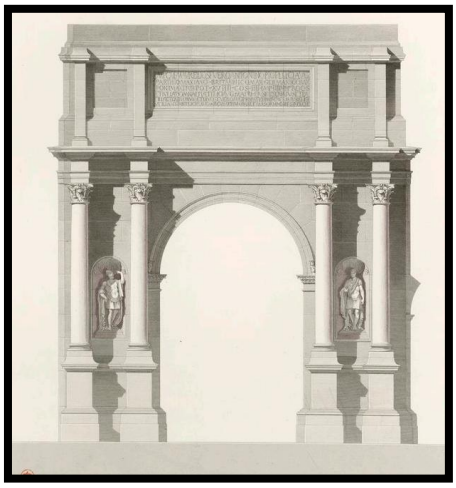

الصّورة (**10**): رسم يدوي يوضّح إعادة تصوّر هيئة قوس النّصر بمدينة جميلة الأثرية، إعداد المهندس "رافوزيي"، مج1.

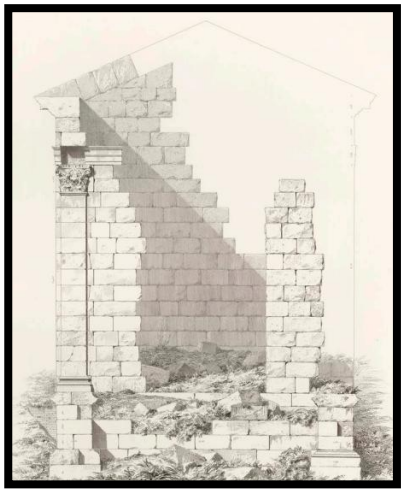

الصّورة (**11**): رسم يدوي يبيّن وضعية معبد السّاحة العامّة بمدينة جميلة الأثرية ساعة اكتشافه، إعداد "رافوزيي"، مج1.

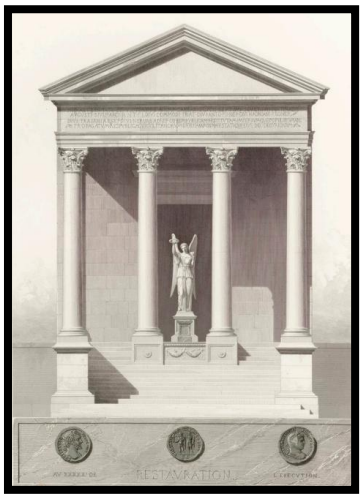

الصّورة (**12**): رسم يدوي يوضّح إعادة تصوّر هيئة معبد السّاحة العامّة بمدينة جميلة الأثرية، إعداد المهندس "رافوزيي".

الصّورة (**13**): رسم يدوي يبيّن وضعية الضّريح الملكي (الصّومعة) بالخروب ساعة اكتشافه، إعداد "رافوزيي"، مج1.

الصّورة (**14**): رسم يدوي يوضّح إعادة تصوّر هيئة الضّريح الملكي (الصّومعة) بالخروب، إعداد المهندس "رافوزيي"، مج1.

الصّورة (15): لوحة فسيفساء تمثّل انتصار "نوبتون" و"أمفيتريت"، تمّ اكتشافهاوتحويلها من قسنطينة إلى متحف اللّوفر على يديْ "دولامار"، وبفضلها كانت شهرته بين أهل الاختصاص هناك، نقلا عن: "هنري دو فيلفوس" (H. DE VILLEFOSSE)، اللّوحة 15،الشّكل:1.

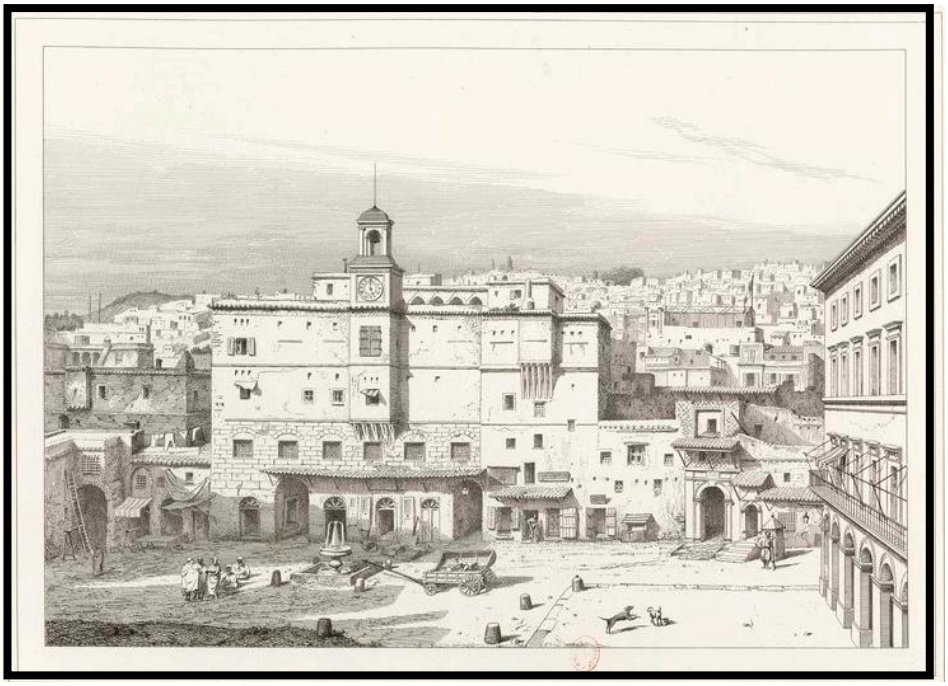

الصّورة (16): الواجهة الرّئيسية من دار السّلطان بعد اتّخاذها مقرّا للقائد العام الفرنسي، تَقْدُمها ساحة الحكومة (ساحة الشّهداء حاليا)، رسم المهندس المعماري "رافوازييأمابل"، الجزء الثّاني، لوحة 20.

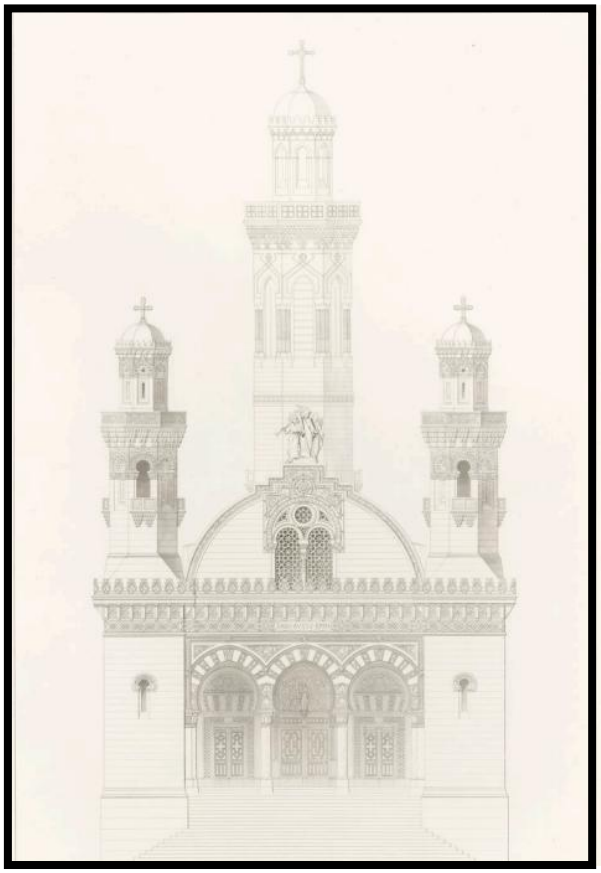

الصّورة (17): الواجهة الرّئيسية بجامع كتشاوة بعد تحويله إلى كاتدرائية مسيحية، رسم المهندس المعماري "رافوازيي"، الجزء الثّاني، لوحة 17.

الصّورة (**18**):الواجهة الرّئيسية بمعلم "البريتريوم"، مقرّ إقامةقائد الفرقة العسكرية المساعدة الثّالثة من الجيش الرّومانيبشمال إفريقيا في معسكر "لومبيز" الأثري،ساعة تحوّيله إلى متحف عام 1847مبإشراف "شارل تكسيي"، نقلا عن: "شيبان وشرقي".

ثبت المصـــادر والمــراجع

أ). المصادر العربية:

– حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشّركة الوطنية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، الطّبعة الثّانية، 1982.

ب). المراجع العربية:

– أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثّقافي (1830–1954)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، الجزء الخامس.

– بدر الدّين بلقاضي ومصطفى بن حموش، **تاريخ عمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.

– بوعزيز (يحيى)، **سياسة التّسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

– التميمي (عبد الجليل)، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816–1871**، تقديم روبار منتران، الدار التونسية للنشر، 1972.

– زهدي (بشير)، **المتاحف**، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق، 1988.

– شرقي (الرزقي)، **المعالم التّاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوّري القرن (19)**، دار ابن خلدون للنّشر، تلمسان، 2013؛

– // // //، **فصول في علم المتاحف**، دار الألمعية للنّشر والتّوزيع، قسنطينة، الطّبعة الأولى، 2014.

– شنيتي (البشير)، **الاحتلال الرّوماني لبلاد المغرب (سياسة الرّومنة 146 ق.م / 46م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطّبعة الثّانية، 1985.

– عليان (م. جمال)، **الحفاظ على التّراث الثّقافي؛ نحو مدرسة عربية للحفاظ على التّراث الثّقافي وإدارته**، سلسلة عالم المعرفة، رقم 322، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005.

ج). المقالات والمداخلات العربية:

– بوعرعور (شفيقة)، "أوّل مفتش عام لمصلحة المباني المدنية بالجزائر "شارل تيكسييه" (1845-1853)م وأبرز إنجازاته في مجال حفظ التّراث الأثري وتثمينه"، مقال منشور في: **المجلّة التّاريخية**

الجزائرية، الصّادرة عن مخبر الدّراسات والبحث في الثّورة الجزائرية بجامعة المسيلة، المجلّد 05، العدد 01، 2021م، ص 462-477.

- // // //، "آليات استغلال التّراث الأثري الجزائري في ظلّ هيمنة الإدارة العسكرية الفرنسية المبكرة (1830-1848) الهيكلة والتّنظيم دراسة تحليلية"، في: **مجلّة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلّد 05، العدد 02، 2021، ص 100-116.

- درياس (لخضر)، "كلمة الافتتاح"، في: **حوليات المتحف الوطني للآثار**، العدد: 06 (عدد خاص بمناسبة الاحتفال بالذّكرى المئوية لتدشين المتحف الوطني للآثار: 1897–1997)، ص 3–9.

- شرقي (الرزقي)، "المدرسة التّاشفينية بمدينة تلمسان الزّيانية (استقراء وإعادة بناء لمخلّفاتها الأثرية)"، محاضرة أُلقيت ضمن أشغال المؤتمر العاشر للاتحاد العام للأثريين العرب، المنعقد بمقرّ جامعة القاهرة تحت رعاية جامعة الدّول العربية، يوما (03 – 04) نوفمبر 2007، منشورة في **كتاب أعمال التّظاهرة**، نشر المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، 2008، الجزء الثّاني، ص 375 – 398.

- // // //، "مدينة تلمسان إبّان القرنين (07–08هـ / 13–14م)"، محاضرة أُلقيت بمدينة تلمسان، ضمن أشغال الملتقى الدّولي: "ثلاثة عشر قرنا من التّاريخ المشترك حوصلة واستشراف"، جرت وقائعه أيام 17–19 أكتوبر 2011 في إطار فعاليات تظاهرة تلمسان عاصمة الثّقافة الإسلامية 2011؛ منشورة في عدد خاص بمجلّة: **الإنسان والمجتمع**، مجلّة محكمة تصدرها كلّية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة تلمسان، أغشت 2013، ص 225 – 240.

- شيبان (يمينة) وشرقي (الرزقي)، "المتاحف الأثرية المبكرة في الجزائر خلال القرن (19)م (ظروف نشأتها، أغراض استحداثها، إدارتها دراسة تحليلية)" في مجلّة: **أدوماتو**، مؤسسة عبد الرّحمن السّديري، حائل (المملكة العربية السّعودية)، العدد: 42، 2020، ص 63-74.

د). وثائق المحفوظات الأجنبية:

- **Architectes attachés au comité des monuments historiques**, conservés à la Médiathèque d'Architecture et du Patrimoine, Charenton-le-Pont, Paris, Boites d'archives N° 80 /11/ 18; N° 80 /11/ 21.
- **Boite d'archives N° 80 /1/ 2**, conservée à la Médiathèque d'Architecture et du Patrimoine, Charenton-le-Pont, Paris.
- Comité des monuments historiques, «Liste de classement», In: **Boite d'Archives N° 80 /1/ 1**.
- Comité des monuments historiques, «Rapport du comité des monuments historiques portant sur les critères de classement», In: **Boite d'Archives N° 80 /1/ 1**.

- «Décret ministériel du 14 Août 1839, rédigé en 18 Août 1839», F80. 1590, In: **Archives du gouvernement général de l'Algérie (GGA),** Conservées au Centre des Archives d'outre-mer (CAOM), Aix-en-Provence, France.
- Dossier **Antiquités Algériennes,** TIXIER (C), «Rapport du 20 Septembre 1847 présenté à son excellence le ministre de La guerre», In: **Archives du gouvernement général de l'Algérie (GGA)**, conservées au Centre des Archives d'Outre-mer (CAOM), Aix-en-Provence, France, Boite 2N75.
- Dossier **Personnel de Prosper Mérimée**, Conservés à la Médiathèque d'Architecture et du Patrimoine, Charenton-le-Pont, Paris, **Boite d'archives N° 80 /11/ 1**.
- Dossier **recherches d'objets précieux, Fonds ministériels**, F80.1587: Sciences et arts; Archéologie, Histoire, Musées, Voyages 1831-1859, In: **Archives du gouvernement général de l'Algérie (GGA),** Conservées au Centre des Archives d'outre-mer (CAOM), Aix-en-Provence, France.
- **État sommaire des versements fait aux archives nationales par le ministre,** Archives nationales, Saint - Denis, F13. Bâtiments civils, version 1935.
- **Législation des Monuments Historiques (Circulaires, Décrets ministériels, Rapports, …etc. portant sur L'organisation et la gestion du service des monuments historiques 1830–1887)**, conservés à la Médiathèque d'Architecture et du Patrimoine, Charenton-le-Pont, Paris, **Boite d'archives N° 80 /1/ 17**.
- **Lettre du Ministre de la guerre, Duc de Dalmatie au maréchal Bugeaud, Gouverneur général de l'Algérie, Paris 29 Novembre 1843**, Fonds ministériels, F80.1589, In: **Archives du gouvernement général de l'Algérie (GGA)**, conservées au Centre des Archives d'Outre-mer (CAOM), Aix-en-Provence, France.

هـ). المراجع الأجنبية:

- BARGES (J.J.L), **Tlemcen ancienne capitale du royaume de ce nom, sa topographie, son histoire, description de ses principaux monuments, anecdotes, légendes divers; souvenirs d'un voyage**, Editeurs BENJAMAIN (D) & CHALLAMEL (A), Paris, 1859.
- BERBRUGGER (A)**, Bibliothèque-musée d'Alger**, **Livret explicatif des collections diverses de ces deux établissements**, édition bastide, Libraire éditeur, Alger,1861.
- BORY-DE-SAINT- VINCENT (J. B-G. M), **Note sur la commission exploratrice et scientifique d'Algérie, présentée à son excellence le ministre de La guerre**, Imprimerie de Cosson, Paris, 1838.
- CAGNAT (R), **Musée de Lambèse**, Série: Musées et collections archéologiques de l'Algérie et de la Tunisie, Editeur Ernest LEROUX, Paris, 1895.
- **Chartes internationales sur la conservation et la restauration**, ICOMOS, Paris, (S.D).
- CHERBONNEAU (A), **Album de Musée de Constantine**, 1er cahier, typographie et lithographie Alessi et Arnolet, Constantine, 1862.
- **Circulaires et instructions et autres actes émanés du ministère de l'intérieure ou relatives à ce département de (1797)**, seconde édition publiée par ordre du ministre, tome 3, (1816 à 1819), imprimerie royale, Paris, 1823.
- **Collection des actes du Gouvernement depuis l'occupation d'Alger: jusqu'au 1er octobre 1834**, tome I, N° 116, Paris, 1843.
- DE BUSSY (P.G), **De l'établissement des français dans la régence d'Alger; et des moyens d'en assure la prospérité suivi d'un grand nombre de pièces justificatives**, Imprimerie de l'Institut, Paris, 2ème édition, 1839.

- DELAMARE (AD. H. AL), **Archéologie**, Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842, 1843, 1844, 1845, Publiée par ordre du gouvernement et avec le concours d'une commission académique, Imprimerie nationale, Paris, 1850.
- DE VILLEFOSSE (H), **Musée africain du Louvre**, Série: Musées et collections archéologiques de l'Algérie et de la Tunisie, Editeur Ernest LEROUX, Paris, 1921.
- DEVOULX (A), **Les édifices religieux d'ancien Alger**, éditions topographie Bastide, Alger, 1870.
- DIAZ-ANDREU (M), **A world history of nineteenth century archaeology**, Oxford, 2007.
- DOUBLET (G) & GAUCKLER (P), **Musée de Constantine**, Série: Musées et collections archéologiques de l'Algérie, Editeur Ernest LEROUX, Paris, 1892.
- FRANQUE (M.A), **Lois de l'Algérie, année 1844. Recueil plus complet que l'édition officielle, comprenant les Ordonnances royales, Arrêtés ministériels et Arrêtés du Gouverneur général et du Directeur de l'intérieur, avec des annotations et une table alphabétique des matières**, Editeurs Dubos frères et Marest, Paris / Alger, 1847.
- GSELL (ST), **Archéologie**, **Texte explicative des planches de AD. H. AL DELAMARE chef d'Escadron d'Artillerie, Membre de la commission scientifique de l'Algérie**, Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840–1845, Editeur Ernest LEROUX, Paris, 1912.
- GAUCKLER (P), **Musée de Cherchell,** Série Musées et Collections Archéologiques de l'Algérie, et de la Tunisie, éditeur LEROUX Ernest, Paris, 1895.
- KOUMAS (A) & NAFA (C), **L'Algérie et son patrimoine, Dessins français du XIX^{e} siècle**, éditions du patrimoine / Centre des monuments nationaux/ Monum, Paris, 2003.
- MARÇAIS (G), **L'architecture musulmane d'occident (Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne et Sicile)**, éditions Arts et Métiers Graphiques, Paris, 1954.
- MARYE (G) & WIERZEJSKI (J), **Catalogue illustré du Musée National des Antiquités Algériennes**, Léon Edition, Alger, 1899.
- MENERVILLE, **Dictionnaire de la législation algérienne - Code annoté et manuel raisonné des lois, publiés au Bulletin officiel des actes du gouvernement**, Premier volume (1830-1860), Alger, Paris, 1867.
- Ministère de la culture et de la communication, direction générale du patrimoine: **Les grandes dates**, octobre 2013.
- Ministère d'Etat, **Notes, Circulaires et rapports sur le Service de la conservation des monuments historiques**, Imprimerie impériale, Paris, 1862.
- OULEBSIR (N), **Les usages du patrimoine; Monuments, mussées et politique coloniale en Algérie (1830 – 1930)**, éditions de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 2004.
- PALLARY (P), **Vandalisme archéologique en Afrique**, librairie africaine, Paris, 1894.
- RAYMOND (A), "Le centre d'Alger en 1830", In: **Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée**, n° 31, 1981, pp 74-75.
- RAVOISIE (A), **Beaux-Arts, Architecture et sculpture**, Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842, Publiée par ordre du gouvernement et avec le concours d'une commission académique, Editeurs Librairie de FIRMIN Didot frères, Paris, 1846 (Tome 1), 1850 (Tome 2), 1851 (Tome 3).
- RENIER (L), **Inscriptions romaines de l'Algérie**, Imprimerie Impériale, Paris, 1858.
- ROGER (J)**, Ruines du Théâtre romain de Rusicade (Philippeville)**, Imprimerie impériale, 1865.
- SCHAER (R), **L'invention des musées**, Coédition Gallimard/Réunion des musées nationaux, Paris, 1993.

- **Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie précède de l'expose des motifs et du projet de loi portant demande de Crédits extraordinaires au titre de l'exercice 1838**, Imprimerie royale, Paris, 1838.
- **Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1840**, imprimerie royale, Paris, 1841, p 119.
- **Tableau de La situation des établissements français dans l'Algérie (1843-1844)**, Imprimerie royale, Paris, 1845.
- TERRASSE (C) & autres, **L'image de Tlemcen dans les archives françaises**, catalogue de l'exposition réalisée sous l'égide de l'ambassade de France en Algérie, Tlemcen, 2011.
- UNESCO, «**Convention concernant la protection du patrimoine mondial culturel et naturel**», UNESCO, Paris, 1972.

و). الرّسائل الجامعية الأجنبية:

- DAILHEU (E), **Le gouvernement politique de l'Algérie**, Thèse de doctorat, Faculté de Droit, Université de Paris, Imprimeries CERF Versailles, 1901.
- IOGNA-PRAT (P), **Le patrimoine culturel entre le national et le local: Chances et limites de la décentralisation**, Thèse doctorat, en droit publique, Université d'Angers, 2009.

ز). التّقارير والمقالات العلمية والدّوريات التّشريعية:

- ALLAOUA (A), «Entre le massif de l'Aurès et les oasis: apparition, évolution et disparition des communautés ibâdites du Zâb (VIII^{e}-XIV^{e} siècle», In: **Revue des mondes musulmans et de la méditerranée**, n° 132, décembre 2012 (Numéro spécial: L'ibadisme, une minorité au cœur de l'Islam sous la direction de Cyrille Aillet), pp 115-135.
- AUDUC (A), «Le budget des monuments historiques (1830 – 1920); le moyen d'une politique de protection», In: **Livraisons d'histoire de l'architecture**, N° 3, 2002.
- BENKADA (S), «Savoirs militaires et modernité urbaine coloniale. Le rôle des ingénieurs du génie dans la transformation des villes algériennes: Le cas d'Oran (1831-1870)», In: **Insaniyat**, N° 23 – 24, 2004, pp 135-150.
- BERBRUGGER (A), «Introduction», **Revue Africaine**, Editeur Adolphe JOURDAN, Alger, Volume 01, 1856, p 6.
- // // //, «Une Expédition Romaine Inédite», In: **Revue Africaine**, n° 4, 1859, p 434.
- BROC (N), «Les grandes missions scientifiques françaises au XIX^{e} siècle (Morée, Algérie, Mexique) et leurs travaux géographiques», In: **Revues d'histoire des sciences**, Tome 34, N° 3–4, 1981, pp 319–358.
- **Bulletin des Lois et Ordonnances publiées depuis la révolution de Juillet 1830**, Imprimerie et Librairie administratives de Paul DUPONT, Paris, 1852, Tome VI (Années: 1848, 1849, 1850), p 233.
- **Bulletin Officiel des actes du Gouvernement depuis le N° 192 bis au N° 215 bis**, Ministère de la Guerre, Année 1845, Tome 5, Alger, 1846.
- **Bulletin Officiel de l'Algérie et des Colonies contenant les actes officiels relatifs à l'Algérie et aux colonies,** publies du 24 Juin au 31 Décembre 1858, Imprimerie impériale, Paris, 1859, Tome I, pp 40–41; 259-260.
- BURTH-LEVETTO (S), «Le Service des bâtiments civils en Algérie (1843–1872). Entre discours et réalité», In: **Revue d'Occident Musulman et de la Méditerranée**, N° 73–74, 1994, pp 137–152.
- CAGNAT (R), «Notice d'un recueil autographe d'inscriptions vues et dessinées par feu le commandant DE LA MARE», In: **Bulletin épigraphique de la Gaule**, tome VI, 1886.

- // // //, «Les musées archéologiques de l'Afrique du nord (Musées et collections archéologiques de l'Algérie et de la Tunisie)», In: **Journal des savants**, 17ème année, 1919, pp 18-29.
- CHATEAU (E), «L'action de l'administration des Bâtiments civils et la production des archives de l'architecture publique (1795–1848)», In: **Livraisons d'histoire de l'architecture**, N° 21, 2013, pp 47–58.
- DIEHL (C), «Les découvertes de l'archéologie française en Algérie et en Tunisie», In: **Revue Internationale de l'enseignement**, Paris, tome 24, 1892.
- DONDIN PAYRE (M), «L'exercitus Africae inspiratrice de l'armée française d'Afrique: Ense et aratro», In: **Antiquités africaines**, n° 27, 1991,
// // //, «Le capitaine Delamare, la réussite de l'archéologie romaine au sein de la commission d'exploration scientifique d'Algérie», In: **Mémoires de l'académie des inscriptions et des belles lettres**, tome 15, 1994.
- // // //, «La commission d'exploration scientifique d'Algérie, une héritière méconnue de la commission d'Egypte», In: **Mémoires de l'Académie des inscriptions et des belles lettres**, Tome 16, 1995.
- // // //, «Un témoin des premières découvertes archéologiques en Algérie, le capitaine Delamare, membre de la commission d'exploration scientifique (1839-1852)», In: **Bulletin de la Société Nationale des Antiquaires de France**, 1995,1997.
- // // //, «L'armée d'Afrique face à l'Algérie romaine enjeux idéologiques et contraintes pratiques d'une œuvre scientifique au XIXe siècle», In: **Africa Romana**, atti del 13 Conegno di studio, Djerba, 10 -13 Décembre 1998 a cura di Mustapha KHANOUSSI, Paola RUGGERI e Cinzia VISMARA, Rome, 2000.
- // // //, «L'influence de Napoléon III sur l'archéologie algérienne», In: **Napoléon III et l'archéologie. Une politique archéologique nationale sous le Second Empire**, Bulletin de la Société Historique de Compiègne, N° 37, 2001.
- Henry (J. R), « Marie-Noëlle Bourguet, Daniel Nordman, Vassilis Panayotopoulos et Maroula Sinarellis (éds), Enquête en Méditerranée, les expéditions françaises d'Egypte, de Morée et d'Algérie. Actes du colloque Athènes-Nauplie, 8–10 Juin 1995», In: **Annales Histoire, Sciences sociales**, 56e année, N° 3, 2001.
- **JOURNAL DES SAVANTS**, Année 1837, Imprimerie royale, Paris, pp 705-706.
- LESCHI (L), "l'Archéologie Algérienne en 1944", In: **Revue Africaine**, Société Historique Algérienne, édition Office des Publications Universitaires, Alger, 1945, Volume 89, p 133.
- MALVERTI (X) & PICARD (A)**,** «Les villes coloniales fondées entre 1830 et 1880 en Algérie, les traces de villes et le savoir des ingénieurs du génie», **Rapport de recherche**, N° 489/88, AGERA, France, 1988.
- MERIMEE (P), **«Rapport au ministre de l'intérieur»**, Imprimerie royale, Paris, 1840, pp 13-40.
- OULEBSIR (N), «La découverte des monuments de l'Algérie, Les missions d'Amable Ravoisié et d'Edmond Duthoit (1840-1880)», In: **Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée**, n° 73-74, 1994.
- // // //**, «**Patrimoine et législation entre Paris et Alger**»**, In: **1913, genèse d'une loi sur les monuments historiques**, Ouvrage coordonné par BADY (J.P), CORNU (M), FROMAGEAU (J), LENIAUD (J.M), et NEGRI (V), éditions La Documentation Française, 2013.

- RAVEREAU (A), «Le Centre d'Alger en 1830», In: **Revue d'Occident Musulman et de la Méditerranée**, N° 31, 1981.
- **Recueil des Notices et Mémoires de la Société Archéologique de la Province de Constantine**, Constantine / Alger / Paris, (1860–1861), p 232.
- RENIER (L), «Des ruines de Lambèse près Batna, le 5 novembre 185o», In: **Archives des missions scientifique et littéraires**, tome I, Paris, 1850, p 655.

ح). المواقع الإلكترونية:

- https://fr.wikipedia.org
- https://gallica.bnf.fr
- https://i.ebayimg.com/images/g/6lEAAOSwstNaweAg/s-l500.png
- https://journals.openedition.org/iha/271

فهـــارس البحث

فهـرس المخططات والصّـور

المخطط / الصّورة **الصّفحة**

المخطط (01): مخطط طبوغرافي يوضح موقع مدينة تلمسان (اللّون الأحمر)، والمجمع الدّيني سيدي بومدين بالعباد قبل إدخال عليهما التّعديلات الفرنسية، إعداد الجيش الفرنسي سنة (1836)، نقلا عن: "شارل تيراس وجماعته" 83

المخطط (02): مخطط طبوغرافي يوضح توسيع السّور المحيط بالمدينة غربا وإعادة بنائه بالحجر كما يبدو اليوم، وجملة التّعديلات والتّجديدات المعمارية والعمرانية الشّاملة لكلّ المدينة بين سنتيْ (1845-1858)م، إنجاز مصلحة الهندسة العسكرية عام (1858)م، أرشيف وزارة الحرب الفرنسية نقلا عن: "شارل تيراس وجماعته" 83

المخطط (03): مخطط طبوغرافي لمدينة الجزائر يعود تاريخ إنجازه إلى سنة (1846)م، حيث يرصد لنا بدايات التّعديلات العمرانية والمعمارية المدخلة عليه من طرف الهندسة العسكرية، نقلا عن: الموقع الإلكتروني للمكتبة الوطنية الفرنسية 85

الصّورة (01): مداخل الواجهة الرّئيسية بكاتدرائية "السّيدة العذراء بباريس" سنة (2015)، تصوير: "شرقي الرزقي" 112

الصّورة (02): الواجهة الرّئيسية ببازليك "القديس ديني" في الضّاحية الشّمالية بباريس، نقلا عن: "ويكيبيديا" 112

الصّورة(03): لوحة زيتية للرّسام الفرنسي "هيبار روبير" (HUBERT ROBERT) معروضة بمتحف "كارنفالي" (CARNAVALET) في باريس، تؤرّخ لحادثة نبش قبور ملوك فرنسا بأقبية بازليك "القديس ديني" مصدر الصّورة الموقع الإلكتروني: https://fr.wikipedia.org/wiki/Profanation_des_tombes_de_la_basilique_Saint-Denis..... 112

الصّورة(04): نسخة من "ميكروفيش" للصّفحة الأولى من رخصة التّنقيب عن "الأغراض الثّمينة"بمباني مدينة الجزائر، صادرة عن اللّواء "بَارْتزَان" في 24 أغشت (1831) لفائدة السّيد "إسْباس"، محفوظة بأرشيف الحكومة العامّة بالجزائر في مركز أرشيف ما وراء البحر بمدينة "أكس أون بروفنس"جنوبي فرنسا، تصوير الدّارسة (صورة حصرية لم يسبق نشرها من قبل)..... 113

الصّورة(05): نسخة من "ميكروفيش" للصّفحة الثّانية من رخصة التّنقيب عن "الأغراض الثّمينة" بمباني مدينة الجزائر، صادرة عن اللّواء "بَارْتزان" في 24 أغشت (1831) لفائدة السّيد "إسْباس"، محفوظة بأرشيف الحكومة العامّة بالجزائر في مركز أرشيف ما وراء البحر بمدينة "أكس أون بروفنس" جنوبي فرنسا، تصوير الدّارسة (صورة حصرية لم يسبق نشرها من قبل)..... 114

الصّورة(06): آخر مقر لأوّل متحف في الجزائر، حيث كان يتضمن مكتبةً ومتحفًا، وهو اليوم مقرّ "المتحف العمومي الوطني للمنمنمات"؛ نقلا عن: "شيبان يمينة وشرقي الرزقي" 115

الصّورة(07): "جامع السّيدة" كما كان يبدو في سنة 1830م، أي قبل نحو سنتيْن من تاريخ هَدْمه رسم:"أ. جيني" (A. GENET)، نقلا عن: "غبريال إسْكار" (G. ESQUER) الجزء الثّاني، لوحة:151أعلى..... 116

الصّورة(08):صورة الرّواق المعقود، المضاف من طرف "مصلحة الهندسة العسكرية" لمؤخّرة "الجامع الكبير" بمدينة الجزائر، كما يبدو في يسار الصّاعد من الميناء إلى "ساحة الحكومة" عبر شارع البحرية، حيث تمّ استخدام فيه الأعمدة الرّخامية المأخوذة من "جامع السّيدة"، نقلا عن: https://i.ebayimg.com/images/g/6lEAAOSwstNaweAg/s-l500.png. 116

الصّورة(09): رسم يدوي يبيّن وضعية قوس النّصر بمدينة جميلة الأثرية ساعة اكتشافه، إعداد المهندس "رافوزيي"، مج1..... 117

الصّورة(10): رسم يدوي يوضّح إعادة تصوّر هيئة قوس النّصر بمدينة جميلة الأثرية، إعداد المهندس "رافوزيي"، مج1..... 117

الصّورة(11):رسم يدوي يبيّن وضعية معبد السّاحة العامّة بمدينة جميلة الأثرية ساعة اكتشافه، إعداد "رافوزيي"، مج1 117

الصّورة(12): رسم يدوي يوضّح إعادة تصوّر هيئة معبد السّاحة العامّة بمدينة جميلة الأثرية، إعداد المهندس "رافوزيي" 117

الصّورة(13): رسم يدوي يبيّن وضعية الضّريح الملكي (الصّومعة) بالخروب ساعة اكتشافه، إعداد "رافوزيي"، مج1..... 117

الصّورة(14):رسم يدوي يوضّح إعادة تصوّر هيئة الضّريح الملكي (الصّومعة) بالخروب، 117

إعداد المهندس "رافوزيي"، مج1 .....
الصّورة(15):لوحة فسيفساء تمثّل انتصار "نوبتون" و"أمفيتريت"، تمّ اكتشافها وتحويلها من قسنطينة إلى متحف اللّوفر على يديْ "دولامار"، وبفضلها كانت شهرته بين أهل الاختصاص هناك، نقلا عن: "هنري دو فيلفوس" (H. DE VILLEFOSSE)، اللّوحة 15، الشّكل:1 118
الصّورة(16): الواجهة الرّئيسية من دار السّلطان بعد اتخاذها مقرّا للقائد العام الفرنسي، تَقْدُمها ساحة الحكومة (ساحة الشّهداء حاليا)، رسم المهندس المعماري "رافوازيي أمابل"، الجزء الثّاني، لوحة 20 118
الصّورة(17): الواجهة الرّئيسية بجامع كتشاوة بعد تحويله إلى كاتدرائية مسيحية، رسم المهندس المعماري "رافوازيي"، الجزء الثّاني، لوحة 17 119
الصّورة(18):الواجهة الرّئيسية بمعلم "البريتريوم"، مقرّ إقامة قائد الفرقة العسكرية المساعدة الثّالثة من الجيش الرّوماني بشمال إفريقيا في معسكر "لومبيز" الأثري، ساعة تحوّيله إلى متحف عام 1847م بإشراف "شارل تكسيي"، نقلا عن: "شيبان وشرقي" . 120

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصّفحة
إهداء	3
كلمة شكر وعرفان	4
مقدمة	5
فصل تمهيدي: اهتمام فرنسا بتراثها الأثري في النّصف الأوّل من القرن(19)	14
تمهيد	15
1. التّشريع المؤسس لإدارة التّراث الأثري الفرنسي وتثمينه نهاية القرن (18) وبداية القرن (19).....	16
2. هيكلة إدارة التّراث الفرنسي في النصّف الأوّل من القرن (19).....	19
1.2. مصلحة المباني المدنية.....	20
2.2. مجلس المباني المدنية.....	21
3.2. جمعيات التّراث الأثري وتثمينه.....	21
4.2. اللّجنة التّاريخية للفنون والمعالم	22
5.2. المتاحف المحلّية للآثار	23
3. النّصوص التّنظيمية والتّطبيقية	24
4. الميزانية السّنوية المخصصة لحفظ التّراث الأثري الفرنسي وتثمينه	25
5. أبرز النّتائج المحققة إلى غاية منتصف القرن (19)م	26
1.5. الجرد والتّصنيف	26
2.5. الصّيانة والتّرميم	28
3.5. التّنقيب الأثري	28
خلاصة الفصل	28

الفصل الأوّل: هيكلة إدارة التّراث الأثري الجزائري وتنظيمها بين سنتي (1830–1860) 29

تمهيد 30

1. الإجراءات الممهدة لصدور النّصوص الإنشائية..... 30

2. المنظومة التّشريعية الفرنسية المؤطّرة لإدارة التّراث الأثري الجزائري (1831–1860)م ... 34

1.2. النّصوص الإنشائية لإدارة التّراث الأثري الجزائري واستغلاله..... 34

2.2. النّصوص التّطبيقية لإدارة التّراث الأثري الجزائري واستغلاله 38

3. هيكلة إدارة التّراث الأثري الجزائري واستغلاله (1830–1860)م 42

1.3. مصلحة الجسور والطّرقات 43

2.3. مصلحة المباني المدنية 45

3.3. لجنة المباني المدنية الجزائرية 46

4.3. المتاحف الفرنسية في استقبال غنائم الحرب الجزائرية 47

5.3. المتاحف الأثرية المحلّية 50

6.3. المفتشية العامّة للمعالم التّاريخية ومتاحف الآثار الجزائرية 51

7.3. الجمعيات العلمية الجهوية 52

خلاصة الفصل 53

الفصل الثّاني: ممارسات مصالح الإدارة العسكرية الفرنسية المكلّفة بإدارة التّراث الأثري الجزائري ميدانيا

تمهيد 54

1. الإحصاء الانتقائي للتّراث الأثري بنوعيْه الثّابت والمنقول..... 55

1.1.التّراث الأثري الثّابت..... 55

2.1.التّراث الأثري المنقول 69

2. آليات استغلال مقوّمات التّراث الأثري الجزائري 70

1.2. الاستغلال الوظيفي للتّراث الأثري في تنفيذ خطّة الاحتلال ميدانيا 72

2.2. تَمَلُّك التّراث الأثري الجزائري في سبيل تبرير استغلاله المشبوه..... 73

3.2.التّمويه بمصطلح "التّرميم" للتّغطية على مشروعات تهديم وتشويه التّراث المبني المحلّي 74
4.2. إشراك الهيئات العلمية وتجنيد الباحثين المتخصصين في تنفيذ الجانب الخَفي من الاحتلال 75
3. مراحل تطوّر أغراض استغلال التّراث الأثري الجزائر (1830-1860)م 76
خلاصة الفصل..... 79
الفصل الثّالث: وَقْعُ الاستغلال الفرنسي على مصير التّراث الأثري الجزائري وموقف الأهالي منه 80
تمهيد 81
1. وَقْعُ سياسة الاحتلال الفرنسي على مصير التّراث الأثري الجزائري 81
1.1. التّغيرات العميقة التّي طرأت على نُسُج عمران الحواضر والمدن التّاريخية..... 81
1.1.1. مدينة تلمسان 81
2.1.1. مدينة الجزائر 86
2.1. الأضرار البليغة اللاّحقة بالعديد من المواقع الأثرية القديمة 91
3.1. الإضافات والتّعديلات المشوهة للمعالم التّاريخية أثناء ترميمها وإعادة تهيئتها..... 94
4.1. تبديد كمّ هائل من المجموعات الأثرية المكتشفة..... 95
2. موقف الأهالي من ضياع وتشويه جانب معتبر من تراثهم الأثري العريق..... 96
3. آراء ومواقف الجمعيات والشّخصيات الفرنسية والغربية المؤيّدة لاحتجاجات الجزائريين 98
خلاصة الفصل..... 103
خاتمة 105
ملحق الصّور 111
ثبت المصادر والمراجع 121
فهارس البحث 128
- فهرس المخططات والصّور 129
- فهرس الموضوعات 134

ملخص:

تناول موضوع هذا البحث واحدة من أقدم معضلات التّراث الأثري والمعماري الجزائري، حيث تعود جذورها التّاريخية إلى مستهلّ الفترة المعاصرة، واستمرار وقْعها السّلبي عليه حتّى اليوم بشكل، أو بآخر، ألا وهي معضلة "صدمة الاحتلال الفرنسي"، المتسبّبة في قطع استمراريته التّاريخية طبيعيًا، وذلك بهدم، وتحطيم، وتشويه جلّ مقوّماته بمبرّرات وهمية، ظاهرها برّاق، وباطنها شيئا آخرا تماما، مثل إقبال إدارة الاحتلال الفرنسي على مصادرة أملاك الوَقْف، والأملاك الخاصّة بمبرّر "نزع الملكية لفائدة المصلحة العامّة"؛ وممارسة عمليات الهدم، والتّحطيم في المدن التّاريخية القديمة باسم "التّجديد والعصرنة العمرانية"، أو "تهويتها"؛ وتشويه "المعالم التّاريخية" بمبرّر ترميمها؛ وإزاحة طبقات أثرية بكاملها، دون توثيق أو دراسة بدعوى "البحث والتّنقيب عن الآثار الرّومانية".

الكلمات الدّالة: التّراث الأثري، تسيير التّراث واستغلاله، ترقية التّراث وتثمينه، سياسة الاحتلال، آثار الجزائر.

Résumé:

Le sujet de cette thèse porte sur l'un des problèmes les plus anciens du patrimoine archéologique et architectural algérien, car ses racines historiques remontent au début de la période contemporaine, et son impact négatif sur celui-ci continue à ce jour. On parle ici du «choc de l'occupation française».Ce projet avait pour but de couper d'une manière naturelle la continuité historique de notre patrimoine , et cela en démolissant, détruisant et déformant la plupart de ses composants avec des justifications illusoires, comme la volonté de l'administration française d'occupation de confisquer les propriétés domaniales et les propriétés privées sous prétexte d'«expropriation d'utilité publique»; la pratique des démolitions dans les vieilles villes historiques au nom de «rénovation et modernisation urbaine», ou de «les aérer»; dénaturer les «monuments historiques» avec la justification de leur restauration; Et l'enlèvement des couches archéologiques entières, sans documentation ni étude, sous prétexte de "recherche et fouille des antiquités romaines".

Mots-clés : patrimoine archéologique, gestion et exploitation du patrimoine, promotion et valorisation du patrimoine, politique d'occupation, antiquités algériennes.

Abstract:

The subject of this thesis deals with one of the oldest problems of Algerian archaeological and architectural heritage, as its historical roots go back to the beginning of the contemporary period, and its negative impact on it continues to this day. The "shock of the French occupation". This project aimed to cut off in a natural way the historical continuity of our heritage, and that by demolishing, destroying and deforming most of its components with illusory justifications, such as the desire of the French occupation administration to confiscate state property and private property under the pretext of "public utility expropriation"; the practice of demolitions in old historic towns in the name of "urban renewal and modernization", or "to ventilate them"; distort "historical monuments" with the justification for their restoration; And the removal of entire archaeological layers, without documentation or study, under the pretext of "research and excavation of Roman antiquities".

Key- Words: Archaeological heritage, heritage management and exploitation, promotion and enhancement of heritage, occupation policy, Algerian antiquities.